وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر *بسكرة*
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الأوضاع العامة بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) وإنعكاساتها على مسار الحركة الوطنية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:
نبيلة دومي

إشراف الأستاذة:
وافية نفطي

السنة الجامعية: 2016/ 2017.

بسم الله الرحمان الرحيم

شكـــر و عرفـــان

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته، الحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته، الحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه، الحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته، الحمد لله وحده لا شريك له والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد ﷺ.

و من تمام شكره أن نشكر لأهل الفضل فضلهم، فقد قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم:

*لاَ يَشْكُرُ الله مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاس *.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذتي المشرفة "نفطي وافية" للإشراف على هذه المذكرة وصبرها معي طيلة فترة إنجازها وتحملها عناء المتابعة والتصحيح الدقيق في كل ثنايا البحث فلكي أستاذتي مني فائق التقدير والاحترام، وأسأل الله أن ينفعنا دوما بعلمك وتوجيهاتك ونصائحك، وأن يمن عليك بالصحة و العافية والفوز بنعيم الدنيا والآخرة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري و إمتناني :

إلى صديقتي "وردة" التي صبرت على طبع الرسالة وأخرجتها بكل تفان، إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من صديقات وأساتذة وعمال المكاتب وآخرون، و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى ولو بالكلمة الطيبة.

تم بحمد الله

وشكره

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني أولا وأخيرا الحمد لله الذي أمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا البحث المتواضع اهدي ثمرة جهدي إلى :

من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة، إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء.

إلى روح الشهيد أخي "دومي عبد المالك المدعو "فتحي" أسال الله له المغفرة والرحمة والى كل شهداء الواجب الوطني.

إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات الينبوع الذي لا يملا العطاء، إلى التي منحتني الثقة بالنفس وعلمتني الصبر والمسؤولية وان الحياة أولها كفاح وأخرها نجاح إلى من حاكت سعادتي قبل سعادتها إلى اغلي إنسانة في الدنيا "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها وحفظها لي.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل عليا بشيء من أجل دفعي لطريق النجاح، الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بالخلق والحكمة والصبر حفظه الله "أبي الغالي".

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء :(رشيد، رمزي، حاتم، حمزة، أيوب، عقيلة وملاك) الذين أمدوني بيد العون والمساعدة وخاصة أخي "عبد المالك "، والى من تربطني معهم صلة رحم.

والى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، و في الأخير الصلاة والسلام على من ترجوا العين رؤيته، ومن أحبه لطيبته وتسعد الأذن بسماع سيرته وتسعى النفس أن تعيش على خطاه وكانت الروح فداه سيدنا محمد ﷺ.

الرقم	المختصر	معنى المختصر
01	تر	ترجمة
02	مر	مراجعة
03	(د.س)	دون سنة
04	ع	عدد
05	مج	مجلد
06	ج	جزء
07	ص	صفحة
8	ط	طبعة
09	تق	تقديم
10	(د.ب.ن)	دون بلد النشر
11	(د.ط)	دون طبعة
12	أصحاب الحرية والديمقراطية	(A. L. D)
13	حركة إنتصار الحريات الديمقراطية	(ح. إ. ح. د) (M. T.L. D)
14	الحزب الشيوعي الجزائري	(P. C. A)
15	حزب الشعب الجزائري	(ح. ش. ج)
16	الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	(U. D. M. A)
17	الكنفيديرالية العامة بالعمال	C.G.T

مقدمة

تأثرت أوضاع الجزائر العامة بمجريات الحرب العالمية الثانية(1939–1945م)، فتكبد الشعب الجزائري خسائر وقدم تضحيات فاقت كل التصورات، فخلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، شهدت الجزائر العديد من الأحداث الهامة والتحولات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والتي كان لها تأثير على واقع الجزائر في شتى المجالات، فتلك المرحلة أفرزت العديد من الأحداث وقدر لها بان تلعب دورا كبيرا في رسم خريطة التاريخ السياسي لهذا البلد.

ففي بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939م كانت السياسة الفرنسية في الجزائر فاشلة، حيث لم تجد حلا للمشاكل المطروحة أمامها ففي الجانب الإقتصادي كانت الجزائر تعاني من فقر و تنذر بالمجاعة، أما بالنسبة للجانب السياسي فقد كان النشاط مكثف ومتعدد المطالب بين الاستقلال والإدماج والمساواة والإصلاح وإلغاء القوانين الإستثنائية التي لم تجد تجاوبا في البرلمان الفرنسي، ولهذا كان الوضع السياسي في الجزائر متأزما، حيث كان حزب الشعب الجزائري منحلا وقادته في السجون وحل الحزب الشيوعي الجزائري وقد رفضت جمعية العلماء المسلمين تأييد فرنسا في حربها أما النواب والنخبة فقد أيدوا فرنسا الديمقراطية ضد ألمانيا الدكتاتورية، أما في الجانب الإجتماعي فنجد فرنسا قد حققت ما كانت تصبو إليه في نشر الفقر والمجاعات ومحاربة اللغة العربية والإسلام، وأرادت محو الشخصية الوطنية كما قامت بتجنيد أغلبية الجزائريين.

لقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في كشف عدة حقائق للجزائريين من بينهما ضعف فرنسا وانهزامها وإمكانية الاستفادة من ظروف الحرب لتحقيق مطالبهم الوطنية، وقد دفع كثير من العوامل إلى انتهاج السبل لتحقيق مكاسب لصالح النضال الوطني، ولكن ظروف الحرب وخاصة وضعية فرنسا هي التي حددت مواقف الأطراف السياسية الجزائرية المختلفة، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال إستعراض مواقف الجزائريين من هذه الحرب، وأثر هزيمة فرنسا ونزول الحلفاء على نضج مطالب الحركة الوطنية، وسياسة فرنسا في معالجة وضعية الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

و إنطلاقا من هذا جاء عنوان المذكرة كالتالي: الأوضاع العامة بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) و إنعكاساتها على مسار الحركة الوطنية.

أسباب اختيار الموضوع

يعود إختياري لهذا الموضوع لاعتبارات ذاتية وموضوعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تمس التاريخ السياسي والإجتماعي الجزائري.

- محاولة المساهمة في تأسيس قاعدة تاريخية للأبحاث المتخصصة في تاريخ الجزائر المعاصر.

- محاولة الكشف عن جوانب مهمة من خلال الدراسة مركزة وبصورة أساسية على بروز الوعي الثوري لدى الشعب الجزائري، وبالأخص لدى الأحزاب السياسية التي تأكدت من عقم العمل السياسي وخاصة بعد مجازر 8 ماي 1945م.

أهداف الدراسة

أما فيما يتعلق بالأهداف المرجوة من خلال هذه الدراسة نذكر:

- محاولة البحث في جذور الفكر الثوري لدى الحركة الوطنية الجزائرية.

- التعرف على حقيقة وطبيعة الواقع السياسي وإيجاد تفسيرات موضوعية لمختلف الأحداث التي شهدتها الجزائر من 1939 إلى غاية 1947م.

ولهذه الأسباب والأهداف وغيرها وقع اختياري على بحث الأوضاع العامة بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) وإنعكاساتها على مسار الحركة الوطنية لما قد تساهم به هذه الدراسة المتواضعة من إضافات علمية في تاريخ الدراسات الجزائرية.

إشكالية الموضوع

تمثلت إشكالية الموضوع في:

ما مدى تأثير الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) على أوضاع الجزائر؟ وإلى أي مدى ساهمت تلك الأوضاع في بلورة الوعي الوطني الثوري لدى الجزائريين؟

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات الآتية :

- كيف كانت أوضاع الجزائر في بداية الحرب العالمية الثانية؟

- ماهي الأحداث التي شهدتها الجزائر بعد نزول الحلفاء؟

- ماهي إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائر وهل كانت لحوادث 8 ماي 1945 تأثير في تغيير مسار الحركة الوطنية؟

منهج الدراسة

و للإجابة على الإشكالية المطروحة التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات، تم إتباع بعض المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع وهي:

المنهج التاريخي: إعتمدته كمنهج أساسي وذلك انطلاقا من عرض الأحداث والوقائع لأننا نؤرخ لفترة هامة من ماضي المنطقة.

المنهج التحليلي: سلكت هذا المنهج في دراسة وتحليل مضمونها للوصول إلى مجموعة من الإستنتاجات حول موضوع الدراسة.

المنهج الوصفي: وقد تم تطبيقه في وصف الأحداث التي مرت بها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية وما تبعها من انعكاسات على مسار الحركة الوطنية.

حدود الدراسة

يقع الموضوع المدروس في هذه المذكرة خلال الفترة الواقعة ما بين (1939-1945م) أي منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية انتهائها وبداية استئناف العمل السياسي للحركة الوطنية.

خطة الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع إخترنا الخطة الأتية، وتشمل على مقدمة وثلاثة فصول، الفصل الأول كان بعنوان قيام الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء بالجزائر، والذي إعتبرناه بمثابة الأرضية التي تنطلق منها مسرح الأحداث، حيث تناولنا فيه الجزائر وبداية الحرب العالمية الثانية وتطرقنا إلى إندلاع الحرب وموقف الحركة

الوطنية، وكذلك تجنيد الجزائريين في الحرب لنعرج بعد ذلك على أوضاع الجزائر في عهد حكومة فيشي، فتطرقنا إلى سياسة حكومة فيشي في الجزائر وموقف الحركة الوطنية منها، وبعدها نزول الحلفاء بالجزائر 1942م بالإضافة إلى موقف الحركة الوطنية من الإنزال.

جاء الفصل الثاني بعنوان الأوضاع العامة بالجزائر 1939–1945م والذي نستهله بالمسار السياسي للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال ذكر بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943م و الذي لم يحقق أي مطلب من مطالبه وجاء بعده ديغول بأمرية 7 مارس 1944م، بالإضافة إلى ظهور حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م وبعدها نتطرق إلى الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتي كانت جد مزرية ولكنها أثرت كثيرا على نمو الوعي الوطني للجزائريين.

أما الفصل الثالث فأعطيناه عنوان إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائر، وتطرقنا فيه إلى مجازر8 ماي 1945 من خلال ذكر أسباب المجازر و وقائعها ومجرياتها ثم نتائجها، كما تطرقنا إلى استئناف العمل السياسي بعد مجازر 08 ماي 1945م، حيث تناولنا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أسسه فرحات عباس ثم والحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى (أصحاب الحرية والديمقراطية) بالإضافة إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي واصلت عملها برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي ثم تطرقنا إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، و تأسيس المنظمة الخاصة التي برز من خلالها العمل المسلح.

و قد أنهيت البحث بخاتمة والتي كانت بمثابة خلاصة عامة لأهم النتائج التي تم التوصل، إليها ولإنهاء هذه الدراسة ألحقت بها مجموعة من الملاحق الضرورية لدعم البحث، وأعقبتها بقائمة للمراجع.

حتى تكون الدراسة شاملة اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع من بينها :

كتاب **جذور حرب الجزائر 1940–1945م من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني** لأني راي غولدزيغر، تظهر أهميته من حيث انه تناول تطورات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية وبالتالي فهو يمدنا بمعلومات تاريخية قيمة عن أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر كتاب **ليل الإستعمار** لفرحات عباس من أهم المصادر المعتمدة عليها، لأن فرحات عباس احد القادة السياسيين الوطنيين المحركين للأحداث خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث انه تناول مرحلة الحركة

الوطنية، وإعتمدنا على كتاب **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** للمجاهد أحمد مهساس، تظهر أهميته من حيث انه تناول تطورات الحركة الوطنية منذ العقد الأول من القرن العشرين حتى إندلاع الثورة التحريرية، وبالتالي فهو يمدنا بمعلومات تاريخية قيمة عن أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، و إعتمدنا أيضا على كتاب **تاريخ الجزائر المعاصرة** للمؤلف شارل روبير أجيرون، أفادنا بحقائق قيمة خاصة حول مصير الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الثانية، و **كتاب تاريخ الحركة الوطنية (1939–1951م)** لمحفوظ قداش ترجمة محمد بن البار والذي تناول فيه مختلف تطورات الحركة الوطنية، وما صاحبها من تغير خلال الحرب العالمية الثانية.

كما إستفدنا من كتاب **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1945م)** للمؤرخ أبو القاسم سعد الله، حيث أفادنا بمعلومات قيمة من خلال تناوله مسار الجزائر بين الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة (1942–1945م)، و من المراجع أيضا كتاب **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)** وهذا قد أفادنا بمعلومات هامة عن المسار السياسي للحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين، وكتاب **فرحات عباس رجل الجمهورية** لحميد عبد القادر وتكمن أهميته في توضيح المسار الذي اتبعه فرحات عباس خلال الحرب العالمية الثانية لأنه كان في بداية عهده يتحلى بالروح الاندماجية هذا رغم حدوث تطور جزئي لمواقفه بعد ذلك فقد كان يميل إلى سياسة الموادعة و المسالمة.

و لم تكن الرسائل الجامعية أقل قيمة وإفادة من المراجع والمصادر المذكورة، فكثيرا ما إهتمت بهذا الموضوع، و إعتمدنا في هذا المقام على أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت عنوان **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) دراسة سياسية، إقتصادية وإ جتماعية**، لشبوب محمد تناول صاحبها إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية منذ البداية إلى النهاية، وكذلك توقفنا عند أطروحة دكتوراه أخرى بعنوان تطور **الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940–1954م)** لصاحبها قريري سليمان التي أفادتني بمعلومات هامة وقيمة حول إستئناف العمل السياسي للحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945م.

صعوبات الدراسة

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات سواء كانت مرتبطة بإمكانيات الباحث أو بموضوع بحثه، ومن هذا المنطلق فإن دراسة موضوع الأوضاع العامة بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) وإنعكاساتها على مسار الحركة الوطنية لم يكن بالأمر الهين، حيث واجهتني صعوبات -إلى جانب الظروف الخاصة التي أعيشها- أثناء إعدادي هذا البحث، فهذا الموضوع لم أكن أملك عنه المعلومات الكافية قبل البحث تساعدني في فهمه بالإضافة إلى صعوبة فهم إيديولوجية بعض أعضاء قادة الحركة الوطنية من خلال تغير مواقفهم في كل مرة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا.

الفصل الأول

قيام الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء بالجزائر

المبحث الأول: الجزائر وبداية الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: وضعية الجزائر في عهد حكومة فيشي

المبحث الأول: الجزائر وبداية الحرب العالمية الثانية

1- إندلاع الحرب وموقف الحركة الوطنية

تعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945م) من أكبر الأحداث التي ميزت نهاية النصف الأول من القرن العشرين، لما ترتب عنها من تغيرات جذرية على النظام الإستعماري[1]، عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام 1939م كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر، فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الإستعداد معنويا، ورغم التحصينات على الحدود الشرقية فإنها لم تجد فتيلا أمام تقدم قوات هتلر الخاطفة. كما لم يجد تحالف فرنسا مع بريطانيا التي كانت هي الأخرى ضعيفة سياسيا قبل تولي تشرشل الحكم[2]. على هذا رأت فرنسا في الجزائر فرصة سانحة للإعتماد عليها خاصة أمام عجزها، يتضح ذلك من خلال تصريح وزير المستعمرات الفرنسي آنذاك **جورج موندال** عام 1939م الذي جاء فيه:<< تعد المستعمرات مستودعا من الرجال لإنقاذ الوطن الأم فرنسا>>، لكن الإدارة الإستعمارية قبل أن تسخر موارد الجزائر للحرب، لجأت إلى الحفاظ على الهدوء بالجزائر وذلك لإنشغالها بالحرب هناك في أوروبا، حيث قامت بتضييق الخناق على أحزاب الحركة الوطنية[3]، فقد وجدت السلطات الإستعمارية في نشوب الحرب فرصة ثمينة فحلت كل الأحزاب والمنظمات السياسية[4] وأدخلت السجن الكثير من قادة الحركة الوطنية وخاصة أعضاء حزب الشعب ففضلا عن **مصالي الحاج** فقد ألقي القبض على كل من **بومدين معروف عمار بوجريدة، خليفة بن عمار، مفدي زكرياء، الشاذلي المكي، محمد فليتة، إبن العقبي، محمد خيضر بومعزة علاوة، قدور التركي ومحمد ميمشاوي**[5]...إلخ ، بعد الإجراءات ضد الحزب الشيوعي، وجهت الإدارة قمعها عشية الحرب العالمية نحو مناصري المؤتمر الاسلامي.

---

(1) عبد الحفيظ بوعبد الله: **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919-1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص97.

(2) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1945م)**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ج3، ص173.

(3) صلاح العقاد: **المغرب العربي(الجزائر،تونس والمغرب) دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط2، القاهرة، 1972، ص328.

(4) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص102.

(5) إبراهيم مياسي: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص142.

لقي الحزب الشيوعي الجزائري نفس مصير الحزب الشيوعي الفرنسي، تم حل الحزب الشيوعي وإعتقال قادته الأساسيين توجب على العلماء إيقاف نشاطاتهم السياسية بشكل شبه كامل، بعد مرض **بن باديس** عام1940م، فرض على خليفته الشيخ **الإبراهيمي** الإقامة الجبرية بأفلو[1].

وقد إستقبلت الجزائر الحرب العالمية الثانية مفعمة بالإحباط جراء خيبة الآمال في الإصلاح، وإعتقال العلماء والزعماء، وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، متمثلا بإستحكام الجوع الأمراض والأوبئة والأمية والبطالة[2]، وفي ظل هذه الظروف إنطلق الكثير من الجزائريين يتفاءلون بالحرب إعتقادا منهم بأن التنافس بين الأقوياء يتيح الفرصة للضعفاء أن يتنفسوا وأن يجدوا منفذا لتحقيق بعض الرغبات الوطنية على الأقل، وقد شعرت فرنسا بهذه الروح العدائية التي بدأت تسود في الأوساط الجزائرية، و الشبانية على الخصوص وبدل أن تسير في إتجاه عملي يتجاوب مع المطامح الوطنية للجماهير الجزائرية، لجأت إلى الطريقة القديمة التي تعتمد على تحريك البيادق من أئمة ورجال إفتاء رسميين، ممن كانت تشرف عليهم مديرية الشؤون الأهلية، كي يحثوا السكان على التجنيد والتطوع في سبيل الله (في سبيل فرنسا) وعلى الجهاد بجانب الدولة – حامية الإسلام– وعلى الدعاء لها في المساجد بالنصر على الألمانيين، وكانت الإدارة الفرنسية تعتقد أنها بهذه الطريقة تكتسب عطف السكان، فيلتفون حولها[3]، لكن أغلبية الجزائريين المقهورين كانوا يتمنون إنتصار ألمانيا لا حبا فيها و لكن للإنتقام من فرنسا الإستعمارية[4].

ويمكن تصنيف مواقف الجزائريين من فرنسا في الحرب العالمية الثانية كما يلي:

أولا: موقف المنتخبين

قد أعلن المنتخبون وزعمائهم الوقوف إلى جانب فرنسا تأييدا لها. وتطوع بعضهم في الجيش الفرنسي توهما بأن تأييد فرنسا سيسمح لها بمراجعة سياستها الجزائرية، والنظر في مطالب المسلمين بعين العطف و

---

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري: **الجزائر صمود ومقاومات (1820–1962م)**، تر: خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص85.

(2) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص447.

(3) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954م)**، ط1، دار البحث، قسنطينة، الجزائر،1985، ص213.

(4) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956، ج2، ص173.

الإتزان[1]، وبهذه الروح وهذا الأمل وجه **فرحات عباس**[2] مذكرة إلى **المارشيال بيتان** بعد سقوط فرنسا في أيدي الألمان يعرض عليه بعض المطالب ويرجوه الوفاء بالوعود الفرنسية السابقة [3].

ثانيا: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

لقد إتصلت الإدارة الفرنسية بجمعية العلماء أولا كهيئة، ولما لم تتحصل على ما كانت ترغب فيه من مناصرة وتأييد إستعملت طريقة الإتصالات الفردية بأعضاء الجمعية، وتمكنت من التأثير على بعض الأشخاص في الجمعية وإستمالتهم إليها، وكانت تعتقد أنه بإستطاعتهم إقناع رئيس الجمعية وبقية الأعضاء[4] فكان أن أرسلت الإدارة الفرنسية رسولا إلى الشيخ **الطيب العقبي** ليعرض الأمر على **عبد الحميد بن باديس**[5].

الذي جمع العلماء في مناقشة حول إرسال برقية التأييد وعددهم 11 صوتا[6]، إلا أن أغلبية هؤلاء رفضت كل العروض والمساومات، و إمتنعت عن توجيه برقيات الولاء والإخلاص لفرنسا في حربها ضد الألمان كما

---

(1) محمد الطيب العلوي:المرجع السابق، ص213.

(2) فرحات عباس (1899–1985م): ولد في 24 أكتوبر 1899م بالطاهير (جيجل) في عائلة ريفية، تابع دراسته الإبتدائية بالطاهير، وواصل المرحلة الثانوية بجيجل وسكيكدة، ثم تنقل إلى الجزائر العاصمة لمواصلة دراساته الجامعية التي خلص بها إلى الحصول على شهادة عليا في الصيدلية، وفتح صيدلية بسطيف في 1932م، يعتبر فرحات من نخبة المثقفين المستغربين، ولهذا كان من المدافعين عن سياسة الإدماج، ينظر محمد الشريف ولد الحسين: **من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830–1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص47.

(3) صالح عوض: **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص307.

(4) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص213.

(5) عبد الحميد بن باديس (1889–1940م): هو عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي ابن باديس، من كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام، ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ بدء قيامها 1931م إلى وفاته، ولد بقسنطينة لأسرة مشهورة بالعلم والثراء والجاه، وتعلم بمسقط رأسه ثم بتونس حيث أتم دراسته في جامع الزيتونة وتخرج بشهادة التطويع سنة (1911–1912م)، وعاد إلى بلده فدرس بالجامع الكبير، وحاك أعداؤه المكائد ضده ، فرحل إلى المشرق وحج، ولقي في رحلته جماعة من العلماء، وعاد سنة 1913م فأقام يعلم النشء الجزائري ويعده من أجل المستقبل، ينظر عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان،1980، ص ص28–29.

(6) نبيل أحمد بلاسي: **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ب.ن)، 1990، ص99.

رفضت توجيه نداء إلى الشعب الجزائري يدعوه إلى الوقوف بجانب فرنسا والجهاد في سبيلها[1]، حيث صرح **إبن باديس** قائلا: <<أن هذه الحرب لا تهم المسلمين ولا دخل لهم فيها>> وهذا الموقف أدى إلى إنقسام أعضاء مجلس إدارة الجمعية وخروج أحد أقطابها وهو **الشيخ العقبي**[2]، والذي رأى بأن يصدر جريدته الإصلاح مرة أخرى، فلم يتخذ بذلك طريقة زميله **إبن باديس** ولا طريق الجمعية[3].

وقد أدى موقف **عبد الحميد بن باديس** المتشدد و جماعته إلى تحرش الإدارة بهم إذ حاولت الإستيلاء على مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، وأن تحل اللغة الفرنسية فيها محل العربية، مما أدى بإ**بن باديس** إلى إستنكار السلوك الفرنسي والإصرار على موقفه المتشدد[4]، ولذلك بمجرد إندلاع الحرب العالمية الثانية حاولت الإدارة الفرنسية إنتزاع فتوى من جمعية العلماء التي أوقفت مجلاتها لكي لا تظطرها قوانين الحرب لما يخالف إرادتها، ولم تحصل فرنسا إلا على الرفض المطلق لأي فتوى من هذا القبيل[5] ، و رغم ذلك لم تنجح الجمعية من التعرض لهزة أثرت فيها، إذ إنتقل رئيسها **عبد الحميد بن باديس** إلى الرفيق الأعلى عام 1940م، وقبل وفاته أُوْقفَ نائبه **محمد البشير الإبراهيمي**[6]، و أبعد إلى أفلو وتعرض باقي الأعضاء ومنهم

---

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص213.

[2] عبد الكريم بوالصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931–1943م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996، ص167.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية (1936–1945م)**، ط3،ج2، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ص237.

[4] نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص ص99–100.

[5] صالح عوض: المرجع السابق، ص306.

[6] الشيخ محمد بشير الإبراهيمي (1889–1965م): من مواليد منطقة سطيف وينتمي إلى بني إبراهيم، يدين بفضل تعلمه إلى عائلته، مثله مثل الكثير من أبناء جيله، لكنه مدين بثقافته وعلمه الغزير للشرق العربي حيث تعلم وعاش من سنة 1912م إلى سنة 1922م، أصبح مدرسا في المدرسة الأميرية ثم في جامع الأمويين في دمشق، شارك الشيخ الإبراهيمي إبتداء من سنة 1925م في جماعة الشهاب، و يصبح عام 1931م نائب رئيس جمعية العلماء، وفي عام 1954م طلب بن بلة منه دعوة الشعب الجزائري إلى الجهاد لكنه يرفض ويفضل التحالف مع مصالي حتى عام 1955م. بعد فشل سياسة جبهة التحرير حكم عليه بالنفي إلى باكستان.

شهد الشيخ إبراهيمي عام 1962م إنتصار " الحزب الواحد" و لكنه لم يتمكن من إعادة تشكيل جهاز للعلماء مستقل عن السلطة كما يتمناه، فيعارض علنا وبإسم الدين التوجه الذي أعطاه بن بلة للجزائر، ينظر محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص ص 178–179.

الشيخ **العربي التبسي**[1]إلى ضغوط، وإلى فرض الإقامة الجبرية على بعضهم.

ثالثا: موقف حزب الشعب الجزائري

لحزب الشعب موقف واضح منذ تأسيسه، يتمثل في رفض التجنيد في الجيش الفرنسي، والقيام بحملات من أجل فكرتهم، وألقي القبض على بعض المناضلين. وعارض التعاون مع الإدارة الفرنسية وما كادت تندلع الحرب حتى كان معظم قيادات الحزب في السجون والمعتقلات [2]، وفي السجون حاولت الإدارة الفرنسية مساومة زعماء الحزب وإغرائهم ولكن بدون جدوى[3]، و كانت نتيجة صلابة القادة سجن الباقي من المناضلين المعروفين بنشاطهم، وهكذا وجد الحزب نفسه بعد حله، ينتقل من المرحلة العلنية إلى العمل السري، ولم يتوقف عن تجنيد الشبان ونشر الأفكار الوطنية.

رابعا: موقف الحزب الشيوعي

أعلن الحزب الشيوعي تأييده لفرنسا بمجرد إعلان الحرب لوقوفها ضد دول المحور أو النازية، ولكن بعد إحتلال الألمانيين لفرنسا وتولي **الماريشال بيتان** تسيير أمور فرنسا، حل الحزب وزجت الحكومة الفرنسية بمناضليه في المعتقلات، من أجل إرتباطهم بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن مواجهة للنازية[4].

ومن المؤيدين لفرنسا نذكر كذلك بعض الأسر التي تربطهم علاقة بها، نقصد هنا العائلات التي تأثرت بالحضارة الفرنسية، وكذلك الطبقات التجارية والمتوسطة المستفيدة ماديا من الإستعمار، هذا علاوة على أصحاب الأوسمة والشهادات و قدماء المحاربين وطائفة القياد، ناهيك عن شيوخ العرب الذين كانوا يمثلون الواسطة بين سلطات الإحتلال والشعب، أما عن إنضمام فئة الشباب فكان بالقوة، وتبعا لقوانين وضعها

---

[1] العربي التبسي: هو من الشخصيات الهامة بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جانب بن باديس، الإبراهيمي والطيب العقبي، ولد بقرية السطح بتبسة، وتابع دراسته بتونس في جامع الزيتونة ثم بالأزهر، إشتغل بالتعليم مع عودته إلى الجزائر في 1925، وإلتحق فيما بعد بجمعية العلماء ليصبح أحد شخصياتها المرموقة، عين أمسنا عاما للجمعية في 1935، ثم نائبا للرئيس في 1940، ألقي عليه القبض عدة مرات بسبب أفكاره المناهضة للإستعمار، إختطف وأغتيل من طرف الجيش الفرنسي عام 1957، ينظر محمد الشريف ولد الحسين: المرجع السابق، ص48.

[2] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص213–214.

[3] صالح عوض: المرجع السابق، ص307.

[4] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص214.

المستعمر خدمة لنفسه كقانون التجنيد الإجباري، ساعدها في ذلك المستوطنون الذين تصرفوا بحرية في تنفيذ مخطط الوطن الأم فرنسا. [1]

(1) أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ج2، ص285.

2-تجنيد الجزائريين في الحرب

عندما إندلعت الحرب العالمية الثانية بإعلان ألمانيا الحرب على بولونيا، ومن ثم ضم النمسا والتوجه إلى إحتلال فرنسا عبر الأراضي المنخفضة، تأكدت الإدارة الفرنسية بأنه يستحيل إيقاف الآلة النازية تلك، إلا بواسطة تجهيز جيش كثير العدد والعدة، ثم لا يخف على المؤرخ أن فرنسا نفسها كانت ضعيفة عسكريا وإقتصاديا مقارنة بألمانيا، وعليه رأت في المستعمرات مستودعا لإنقاذها خاصة شباب الجزائر، فسعت إلى تحقيق ذلك بإستخدام جميع الوسائل أهمها العمل بخرافة الجزائر فرنسية وعليه إعتبار أبناء المستعمرة رعايا فرنسيين عليهم واجبات، فعمدت إلى العودة للعمل بقانون التجنيد الإجباري[1].

إن فترة الحرب العالمية الثانية جعلت الفرنسيين يدركون أهمية شمال إفريقيا أكثر لدفاعهم الوطني، لقد بدت الشهور الأولى للحرب العالمية الثانية لفرنسا وكأنها قد رست صفوف الجزائرين للدفاع مؤكدة على عاطفة الولاء والإخلاص لها، وقد إعتاد الفرنسيون قبلها أن يعلنوا كلما إشتدت عليهم ظروف الحرب بأن

الجزائريين مخلصين لفرنسا وذلك منذ حرب 1870م وحرب 1914م مستشهدين بذلك على ما يرد إليهم من الأسر الكبيرة الموالية إليهم من باشاوات وقياد ونواب وعلماء الدين الرسميين وشيوخ الطرقية[2] ولكن الجزاء كان التهميش وسن القوانين الزجرية وعدم شعور الجزائريين ببصيص أمل في الحصول على الحقوق برغم تقديم الكثير من الواجبات[3]. ولتضمن فرنسا تجنيد الجزائريين في الحرب، إنتهجت مع النواب والنخبة أسلوب اللين فوعدتهم بتحقيق مطالبهم عند إنتهاء الحرب.

أما بالنسبة لحزب الشعب فقد صدر قرار بحله في 26 سبتمبر1939م وقادته في السجن، ومنعوا جريدتي الأمة والبرلمان من الصدور، أما جمعية العلماء المسلمين لم تلجأ إلى حلها لأنها في الظاهر غير سياسية، إلا أنها رفضت تأييد فرنسا في الحرب فضيقوا عليها الخناق وشددوا الرقابة على نشاطها وفرضوا الإقامة الجبرية لأعضائها وتفريق صفوفها، بالإضافة إلى إغلاق المدارس والمساجد وفي غياب رئيس حزب

---

(1) محمد شبوب: **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945م) دراسة سياسية،إقتصادية وإجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران1، الجزائر، 2015/2014، ص ص91-92.

(2) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص173.

(3) أحمد مريوش: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، ، ص55.

الشعب وعناصر بارزة منه تمكنت فرنسا من تجنيد الجزائريين[1]، وقد هب المنتخبون لتأييد فرنسا بإسم الدفاع عن الديمقراطية، وتجند **فرحات عباس** و**ابن** جلول[2] وقادة إدارة الأهالي في الجيش الفرنسي. فالأوائل قبلوا بالمحاربة مع فرنسا ولكن بالمطالبة بالإصلاحات، ولكن السواد الأعظم من الجزائريين كان لا يشعر بإهتمامه بالنزاع. فذكرت تقارير الشرطة العديد من التحفظات وسوء الحالة الذهنية للجنود المجازين الذين يرجعون إلى الجزائر[3]، كما سيق الجنود الجزائريون إلى جبهات القتال ليدفعوا الضريبة مرة أخرى والأمل يحدوهم على أن تتحسن أوضاع الجزائر[4]، أما الوطنيون فقد زج بهم في غياهب السجون. وهكذا إدعى الفرنسيون أنه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب أجاب الجزائريون جماعيا وبإخلاص عن إستعدادهم للدفاع عن فرنسا، وبهذه المناسبة ألقى **السيد لوبو**، الحاكم العام كلمة بالراديو الجزائري وجهها إلى سكان الجزائر وصف فيها عملية الإستنفار بأنها مثيرة للإعجاب معلنا عندئذ: <<إن عملية الإستنفار في جزائرنا تجري بطريقة تثير الإعجاب في نظامها وإنظباطها>>[5]، وقال:<< إن التجنيد بدأ وتواصل في جو نظامي وهدوء مثالي>>[6]، فقد أعلنت فرنسا رسميا دخولها الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر 1939م بعد أن ظلت لفترة طويلة تعمل على إخضاع جميع طاقاتها للمجهود الحربي وتخصيص مصانع كبرى لإنتاج الأسلحة والعتاد الحربي، وقد رافق ذلك الإستعداد للحرب قمع سياسي لعناصر الحزب الشيوعي الفرنسي، لكون السلطات الفرنسية كانت ترى فيهم عناصر مثبطة لعزيمة الشعب الفرنسي، لدعوتهم المناهضة للحرب التي كانوا يعتبرونها حربا لفائدة كبار الرأسماليين في فرنسا وبريطانيا[7].

---

(1) زليخة المولودة علوش سماعيلي: **تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الإستقلال**، دار دزايرانفو، الجزائر،2013، ص ص424-425.

(2) مقلاتي عبد الله: **المرجع في الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر، 2014، ص171.

(3) محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954م)**، تر: محمد المعراجي، ديوان منشورات ANEP، الجزائر،2008، ص338.

(4) مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص171.

(5) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص174.

(6) عبد القادر جيلالي بلوفة: **الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945م) في عمالة وهران**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع،الجزائر،2011، ص23.

(7) عامر رخيلة: **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص18-19.

وقد كانت هناك أيضا بعض الإستثناءات المضادة التي مثلها مصالي الحاج الرافض كل الرفض الوقوف إلى جانب فرنسا، فسقوط فرنسا أمام الجيوش النازية في جوان 1940م أدى إلى تغيير كثير من الأفكار ونظرة الجزائريين لفرنسا فقد سقطت مقولة "فرنسا لا تقهر" وكان هذا مشجعا لإيقاظ بعض الجزائريين الذين كانوا يؤمنون كل الإيمان بتلك المقولة، يضاف إلى كل هذا الدعاية التي كانت الجزائر مسرحا لها سواء من ألمانيا أو روسيا ثم أمريكا فيما بعد، فقد كان الألمان يقولون إنتظروا فسوف ننصف كل أحد[1]. وفي ظل هذه الظروف شهدت الجزائر نشاطا سياسيا أثناء الحرب العالمية الثانية للتعريف بالقضية الجزائرية، وإيصال مطالب الجزائريين خاصة بعد نزول الحلفاء أرض الجزائر08 نوفمبر 1942م[2] وهم يرددون حريات الشعوب ويعرضون الميثاق الأطلسي، والغرض من ذلك هو تجنيد الشعوب للحرب ضد الألمان، لذلك وجه **وارلان (WOURLEAN)** مع مبعوث **روزفلت (ROOSEVELT) مورفي (MOURVIE)** ندائه إلى الجزائريين قصد توحيد الجيوش في الحرب[3]. كذلك قائد الحملة **جيرو (DJEREAU)** الذي طلب مقابلة ممثلي الطبقة السياسية، وكذلك بعض الأعيان و إنتهت بضرورة التعاون والتحالف للوقوف مع الحلفاء ضد المحور ووعدهم بمكافئتهم بعد نهاية الحرب[4]. ومثلما كانت دعاية الحلفاء قوية كان للدعاية الألمانية تأثيرها البالغ على الجزائريين، فقد إنساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون، وشكل **محمد الماضي** لجنة إفريقيا الشمالية وتعاون مع الألمان بهدف تحرير الجزائر، كما أسس بعض مناضلو حزب الشعب لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا في النصف الأول من عام 1939م و إتصلوا بالسلطات الألمانية لطلب الدعم، وفي برلين أجرى مناضلي حزب الشعب **عبد الرحمان ياسين و اعمارة رشيد وطالب محمد** مفاوضات مع الضباط الألمان تم الإتفاق فيها على تقديم ألمانيا مساعدات مادية وتقنية للجزائريين قصد القيام بعمليات تخريبية ضد فرنسا[5]، وأرادت أن تكسب **مصالي الحاج** لكنه رفض الوقوف مع أي طرف[6]، وكان مناضلو حزب الشعب هم الوحيدين الذين رفضوا التجنيد، فرفعوا شعار: <<فرنسا لم تعطنا أي شيء فلماذا الموت من أجلها>> وجاء هذا الرفض عملا بتوصيات **مصالي** الذي صاغها وهو لا يزال بعد داخل السجن، والتي دعمها حال

---

(1) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص173.

(2) مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر (1830–1962م)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص56.

(3) إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962م)**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ج2، ص 369.

(4) مومن العمري: المرجع السابق، ص56.

(5) مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص172.

(6) محمد شبوب: المرجع السابق، ص97.

مغادرته له يوم 27 أوت فقال: << إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا بمقتضى أي شعور إن لم يكن شعور الكراهية التي غرستها في قلوبنا مئة سنة وأكثر من الإستعمار، و بإسم الجمهورية الفرنسية يعاني ستون مليون من الكائنات البشرية من عبودية منحطة، إن وطننا هو المغرب العربي و نحن مخلصون له حتى الموت[1]>>، و قد وصفت جريدة لوبيلتان الإحساس الذي كان ينتاب الجماهير، وأشار أحد المخبرين أنه وفي قاعة الحلاقة بوعلام، الكائنة بشارع (ماهون) بالجزائر العاصمة، التي يرتادها الوطنيون كان يدور الحديث التالي: << لم تعط لنا فرنسا شيئا... لماذا نموت من أجلها... سوف نستسلم إن صرنا جنودا>>[2]. و لكن الجهد العسكري الذي بذلته الجزائر أدخل البلد مباشرة في الحرب بعد أن كانت معفية منها إلى حد الآن أولا ينبغي تجديد الجيش وتكييفه مع متطلبات الحرب العصرية، ثم تجنيد كل الشباب القادر على حمل السلاح، لم يبق أمام القادة الفرنسيين سوى هذه الورقة للمشاركة في تحرير الأراضي الفرنسية إلى جانب الحلفاء[3]، وجند الجزائريون لخوض غمارها مرة أخرى، فعبرت الإدارة الكولولنيالية عن إرتياحها أمام مشهد الإستجابة الواسعة للاحتياطيين الجزائريين وصرح شيخ الزاوية القادرية قائلا: << حان الوقت ليستجيب المسلمون لنداء الوطن الأم ضد القوة الشرسة ولتأكيد ولائنا للقضية الفرنسية>>، وفعل الأعيان المحليون وأرباب العائلات الكبرى نفس الشيئ[4].

وقد تمت عملية التجنيد بالقوة ، ليلتحق الشباب الجزائري بصفوف المجندين بعد تكوين سريع' يتحدث **كنيت باندار** عن 125000 ويعطي **جيرو** رقم 300000 هذا هو عدد الجيش البري إضافة إلى 30000 طيار و10000 بحار، هؤلاء الشباب سيخضعون لتدريبات سريعة بمعسكرات الشباب القديمة بشرشال أين يتدربون على إستعمال الأسلحة الحديثة، أما الطيارون فيذهبون إلى الولايات المتحدة للتدرب على الطائرات

---

(1) حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، (د.ط)، دارالمعرفة، الجزائر، 2007، ص86.

(2) محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، (د.ط)، تر:أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011،ج2، ص805.

(3) أني راي غولدزيغر: **جذور حرب الجزائر (1940-1945م) من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، (د.ط)، تر: وردة لبنان، مر: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص164.

(4) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص86.

الأمريكية[1]، فالمجندون الجزائريون حملهم الفرنسيون إلى الجبهة الأوروبية لأنهم لا يثقون في بقاءهم في الجزائر نفسها [2]، فبالنسبة إلى **جيرو** جيش الجزائر الذي أضفى عليه **فايغاند** صيغة الرمزية، وضاعف أعداده التي وصلت إلى 150000 رجل هو الورقة الرابحة الوحيدة لفرنسا[3]، وبعد إنضمام أصدقاء الفيلف ومتطوعي الثورة الوطنية بلغ عدد المنخرطين 150.000 مجندا من بينهم 40.000 من قدماء المحاربين المسلمين تعبيرا عن تعلق الأهالي بالوطن الأم، وتجاوز عدد المنخرطين في الحركة نسبيا نظيرتها بفرنسا[4]، وحتى اللفيف جند ضمن صفوفه المحاربين القدامى من الأهالي، وكانوا يخطون بالأماكن الأولى خلال الإستعراضات، ورفع العلم والتظاهرات الوطنية، وجند الحزب الشعبي الفرنسي، على وجه الخصوص في وهران، هؤلاء الأهالي الذين لعبوا دورا هاما في الدعاية التعاونية[5].

ما يمكن إستنتاجه من عملية التجنيد تلك أن سلطات الإحتلال، قد إعتمدت وبصورة أكثر على أبناء الجزائر في حربها ضد النازية، وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية حيث أنها سخرت كل الوسائل المتاحة من اجل تجنيد أكبر عدد ممكن من الجزائريين، وضعتهم حسب ما صرحت به إذاعة برلين في الصفوف الصفوف الأمامية بينما جنودها في الخلف، ثم إن هذه قد حررت بعض الجزائريين من عقدة الخوف ومن الدعايات القائلة بان فرنسا لا يمكن أن تهزم، لقد شاهدوه وهي تحتل من طرف ألمانيا وهاهم يومئذ يساهمون في تحريرها، فلقد تعلموا بالتجربة أن مقاومة الإستعمار والتغلب عليه أمر ممكن[6] (ينظر الملحق رقم01 ص136).

---

[1] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص165.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص174.

[3] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص160.

[4] المرجع نفسه، ص42.

[5] المرجع نفسه، ص 62.

[6] محمد شبوب: المرجع السابق، ص100.

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر في عهد حكومة فيشي

1- سياسة حكومة فيشي في الجزائر وموقف الحركة الوطنية منها

لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى كسب العناصر الأكثر إعتدالا وكذا الذين خوفتهم بسياستها القمعية [1]، وفي جوان 1940م إنهزمت فرنسا الجمهورية، ودخلت القوات النازية باريس منتصرة، فأقام الألمان حكومة موالية لهم جنوبي فرنسا سميت بحكومة فيشي ترأسها **الماريشال بيتان**[2]، والحكام العامون عندئذ وهم: **ويقان، أبريال و شاتيل** قد إستعملوا تأثير المرابطين والعائلات الكبيرة والموظفين الرسميين لتنويم الجماهير[3].

وكم كانت دهشة الجزائريين كبيرة، وهم يتلقون أخبار الهزيمة فأدركوا كم هي ضعيفة فرنسا[4]، أمام الهجوم الألماني فسقطت عاجزة ذليلة[5] ، ومنه إجتاحت القوات الهتلرية حدود فرنسا وبعدها حدود مستعمراتها[6]، فأعجبوا من ألمانيا النازية، و إعتقدوا أنها محررة الشعوب المستعمرة خاصة وأن إذاعة برلين، كانت تنشر للعالم أجمع مبادئ عن حرية الشعوب فزاد ذلك من أمال الشعوب في التحرر، وعليه الشعب الجزائري يكون قد تحرر نفسيا حسب ما ذكره **مصطفى سعداوي** الذي قال أنه تخلص من عقدة الرهبة التي كانت تشل إرادته الجماعية وتغيرت نظرته إلى فرنسا التي أصبحت دولة عادية تنتصر و تنهزم[7].

في السابع عشر من يونيو 1940م أذاع **بيتان** على الراديو بنود وقف القتال، ولم يوضح ما إذا كان ذلك سيطبق على الجزائر وشمال إفريقيا أيضا، وفي اليوم التالي وجه ديغول زعيم لجنة فرنسا الحرة، نداء ضد وقف القتال، أما الصحافة المحلية الفرنسية، فقد أشارت إلى أن الحرب مستمرة ضد ألمانيا وإيطاليا في شمال

---

(1) محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، المرجع السابق، ص811.

(2) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص87.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص175.

(4) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص87.

(5) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المرجع السابق، ص288.

(6) هنري علاق: **مذكرات جزائرية**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007 ص56.

(7) محمد شبوب: المرجع السابق، ص113.

إفريقيا بقيادة الجنرال **نوقيس**[1]. لقد قامت حكومة فيشي برئاسة الماريشال بإلغاء **مرسوم كريميو** الذي وضعته فرنسا سنة 1870م الذي منحت فيه يهود الجزائر الجنسية الفرنسية، وبالتالي إضطهد اليهود تماشيا مع السياسة النازية وذلك لكسب ود الجزائريين، فساد إعتقاد لدى الفئات الشعبية التي لم تتوان عن إبداء الإعجاب بألمانيا النازية معتقدة أنها ستأتي لتخلصهم من الكولونيالية الفرنسية، أن حرمان اليهود من إمتيازاتهم سيؤدي حتما إلى النظر في وضعيتهم[2].

وقد كان للدعاية الألمانية دور بارز في تأليب الجزائريين ضد الإدارة الفرنسية وبعث الأمل في إمكانية أن تساعد ألمانيا المنتصرة في بداية الحرب الجزائريين على الحصول على إستقلالهم[3] ، فقد خصصت ألمانيا حصصا بالعربية في إذاعة برلين وإذاعة باريس الدولية (المحتلة)، وأن الأهالي كانوا حريصين على الإستماع إليها[4]، وقد أعلنوا في إذاعة باريس بالذات التي إفتتحوها في العشرين من جويلية 1940م: <<إن أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي طالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا>>[5]. و قد أطلق الألمان سراح الجنود الجزائريين من الأسر وأرسلوهم إلى الجزائر لدعاية لهم بعد أن دربوهم على ذلك. ففي عهد حكومة **فيشي** الموالية لألمانيا، إنتشرت في الجزائر خلال 1940–1942م دعاية المحور، وأن حوالي 80% من الكولون الفرنسيين في الجزائر كانوا موالين لحكومة **فيشي**، وكان همهم الإحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم[6]. وعليه أدرك الجزائريون أن سقوط فرنسا سنة 1940م هو إنتصار لقضيتهم الوطنية وبداية عهد جديد[7].

وفي ظل حالة اللاإستقرار في الجزائر وإستسلام حكومة **فيشي** لألمانيا نشط مناضلو حزب الشعب في النضال السري والتحضير للعمل المسلح، وقد رفض السيد **مصالي الحاج**[8] التعاون مع حكومة **فيشي** التي

---

(1) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939–1945م)**، المرجع السابق، ص176.

(2) هنري علاق: المرجع السابق، ص58.

(3) حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص87.

(4) إبراهيم مياسي: المرجع السابق،ص 142.

(5) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص177.

(6) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص142.

(7) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المرجع السابق، ص ص 229–230.

(8) مصالي الحاج: (1898–1973م) زعيم شعبي، كان من أبرز رجال السياسة في الجزائر قبل ثورة نوفمبر1954م، ولد بتلمسان و تعلم بها قليلا، ونشبت الحرب العالمية الأولى فإلتحق بالجيش الفرنسي وعمل بعد سنة 1921م في بعض المصانع

إتصلت به وحاولت كسب ولائه لهم[1]. وقد عبر **مصالي الحاج** عن موقفه من تجريد اليهود من الجنسية الفرنسية كالأتي: <<إن إلغاء مرسوم **كريميو** لا يمكن إعتبارها خطوة نحو تقدم الشعب الجزائري[2]>>، و آنذاك تقرر تقديمه إلى المحاكمة يوم 17 مارس 1941م[3]، وخلال المحاكمة ومع أنه لم يثر مسألة الإستقلال، لم يتوقف **مصالي** عن الظهور بمثابة قائد الحزب، وقام بكل شجاعة بعرض أهداف حزب الشعب: <<لم أفكر يوما (أكد هذا في مدونة مكتوبة قرأها بنفسه في الجلسة وقدمها إلى المحكمة) في إقتطاع أي جزء من تراب فرنسا...فيما يرغب حزب الشعب؟ في أن يرى نهاية نظام الأهالي الذي يلحق الشعب الجزائري في كل ميادين نشاطه، وأن يرى هذا الشعب يشارك في تسيير مصالحه ويتعاون على أساس من المساواة المطلقة و إحترام تقاليده ولغته ودينه، طبقا لما ورد في إعلان 1830م نحن نرغب في التحرر والحكم الذاتي على طريقة الدومينيون الإنجليزي، فإن منح لنا ذلك فانني سأقدم دعمي ودعم حزبي الكامل [4]>>، فحكم عليه بعقوبة 16 سنة بالأعمال الشاقة وبالإبعاد عن الأرض الفرنسية والجزائرية لمدة عشرين سنة وبغرامة مالية قدرها ثلاثين مليونا من الفرنكات وذلك بحجة المساس بأمن الدولة [5]، ولأنه أصبح عنصرا خطيرا على الإستعمار الفرنسي في الجزائر، بسبب تغلغل نشاطه السياسي داخل الجزائر الرافض لمشاركة الجزائريين في الحرب الكونية الثانية إلى جانب الفرنسيين[6]. ولأن أعضاء حزب الشعب الجزائري

= الفرنسية، وتلقى بعض العلوم أثناء عمله، كما إنضم إلى الحزب الشيوعي، أنشأ حزب " نجمة شمال إفريقية" 1926م في باريس، و في سنة 1936م حلت السلطات الفرنسية حزب النجمة 1937م فأنشأ مصالي حزب "الشعب" في نفس السنة وعاد إلى الجزائر، فألقي القبض عليه وسجن، ثم أطلق سراحه. ونشبت الحرب العالمية الثانية فإعتقل وسجن ونقل في 1945م إلى برازافيل، وأفرج عنه بعد الحرب فأنشأ حزب (حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية)، وفي سنة 1953م فصل من الحزب، وعندما إندلعت الثورة حلت الأحزاب الجزائرية و إندمجت في جبهة التحرير، ينظر نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان،1980، ص ص 304-305.

[1] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص306.

[2] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص87-88.

[3] عمار بوحوش: **المرجع السابق**, ص 306.

[4] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، المرجع السابق، ص811.

[5] عمار عمورة، نبيل دادوة: **الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1، ص325.

[6] جاك فريمو: **فرنسا والإسلام**، تر: هاشم صالح، شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، 1991، ص191.

كانو يندسون في الجزائيين في الجيش الفرنسي ويعملون على إضعاف روحهم المعنوية ويحرضونهم على العصيان وعدم المشاركة في الحرب ضد السوريين في الشام[1].

في مطلع سنة 1941م تمرد عدة مئات من فرقة الرماة الجزائريين متمركزين في ثكنة قديمة بالحراش ويطلق عليهم إسم **(Régiment de Marche du Levant)** وذلك يوم السبت 25 جانفي 1941م على الساعة التاسعة و15 دقيقة، وحملوا أسلحتهم ونزلوا شوارع الحراش وأخذوا ينادون الجهاد المقدس الجهاد المقدس، ورموا المارة بالنيران وكذلك نوافذ المنازل المضيئة، وقتل خلال التمرد حوالي عشرة معظمهم من الأهالي[2] ، وقد كان تمرد الذي شهدته ثكنة الحراش بداية عام 1940م بسبب تأثير الدعاية الألمانية[3] وتحريض مناضلي حزب الشعب، وحرمان الرماة من مستحقات الرواتب المتخلفة، التي تقررت لنظرائهم الفرنسيين وجنود اللفيف الأجنبي. وعلى كل حال إستطاعت السلطات في نفس الليلة أن تخمد هذه الحركة وتقبض على قادتها وتعيد الأمن والهدوء وأرغمت الأغلبية على العودة إلى الثكنة، وبقي البعض في حالة فرار[4]. وقد إتصل بعض أعضاء حزب الشعب بألمانيا النازية رغم معارضة قيادة الحزب، وذلك بغية مساعدتهم على إستقلال الجزائر ولكنها كانت بدون جدوى[5]. كما حاول بعض الأعضاء الآخرين الحصول على السلاح للتدرب على إستعماله للثورة على فرنسا، حيث إعتبرهم الحزب متمردين وفصلهم كان من بينهم **محمد بوراس** قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية، الذي إكتشفت السلطات الإستعمارية إتصالاته بالألمان فأعدمته وكذلك **صالح بوذراع**، الذي تمكن من تهريب السلاح من قسنطينة[6]، وقد تبرأ حزب الشعب الجزائري من قادة لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا. **مصالي** الذي قدر أن هذه المساعي تشكل مجازفة، لم يكن موافقا على طلب مساعدة **هتلر** و **موسوليني** بعد إنتصارهما، الذي لم يكن مقتنعا بوقوعه[7]، لكن موقف الحاج مصالي هذا لم يمنع السلطات الفرنسية من إتخاذ إجراءات صارمة ضد هؤلاء المناضلين أو المتمردين على حد قول فرنسا

---

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص180.

(2) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص143.

(3) مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص172.

(4) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص143.

(5) عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص325.

(6) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 197–198.

(7) محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص87.

فمنهم من أعدم ومنهم من قتل ولكن هذا لم يمنع من بقاء النشاط السري لهذا الحزب وتحريضه لشعب ضد فرنسا[1].

أما عن جماعة النخبة وعلى رأسها **فرحات عباس** الذي كان شاهدا لهزيمة فرنسا وسقوط حكومتها وجيشها وعاش التجربة عاد إلى الجزائر في أوت 1940م عازما على مبادرة سياسية خاصة وأن الساحة كانت خالية في ذلك الوقت[2] ، الا ان فرحات عباس كان قد شرع في حملة واسعة على مستوى كل المدن للدعوة لأفكاره الجديدة في بداية سنة 1939[3]. لقد عبر **فرحات عباس** عن موقفه من قانون كريميو بتصريح قائلا:<< إن عنصريتكم تذهب في كلا الإتجاهات، اليوم ضد اليهود وفي كل الحالات أنتم ضد العرب[4]>>، كما صرح قائلا للفرنسيين:<< إن ما عملتموه ليهود الجزائر المندمجون في الحضارة الفرنسية فهو بفعل مبادرتكم وإرادتكم، وليس بمبادرة العدو الذي لا يهتم بإلغاء قرار **كريميو**، إن عنصريتكم تذهب بكم في كل الإتجاهات، إنكم اليوم ضد اليهود، وأنتم دائما ضد العرب>> فالقادة الفرنسيون الجدد إحتقروا يهود الجزائر برغم التضحيات الكبرى التي قدمها هؤلاء لفرنسا منذ أن وطأت أقدام الجيوش الفرنسية أرض الجزائر، وذلك كله من أجل الإدماج و الإنصهار في الأمة الفرنسية[5].

وعندما حلت سنة 1941م قرر **عباس** التوجه **للمارشال بيتان** شخصيا عبر **ماكس بونافوس** الحاكم العام لمدينة قسنطينة السابق والذي أصبح يشغل منصب وزير التمويل في حكومة **فيشي**، و بالفعل أرســـــل

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص101.

(2) عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص101.

(3) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص84.

(4) عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص102.

(5) عز الدين معزة: : **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899–2000م)**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 2009–2010، ص196.

عباس تقريره **للماريشال** بتاريخ 10 أفريل 1941م بعنوان: "جزائر الغد" إنتقد فيه الإقطاعية الفلاحية وطالب بسلسلة من الإصلاحات[1]، من بينها:

– إنشاء صندوق فلاحة يخضع لمراقبة اللجان الفلاحية للدوائر للحفاظ على الفلاحين في أراضيهم.

– تطوير التعليم الذي لا يمكن لأي إصلاح أن يكون جادا بدونه [2].

– إنشاء القرض الفلاحي وإعادة توزيع الأراضي.

– إلغاء ملكية الشركات الكبرى[3].

– ترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة.

إختتم **فرحات عباس** تقريره بخلاصة مفادها: إننا بتطبيق هذه النقاط سنبعث في قلب المستعمرة الأوروبية وفي عمق جمهورنا الكبير العدد الرغبة في البقاء معا، هذه الرغبة حسب تعريف **رينان RENAN** هي أساس تكوين كل أمة[4]. إنتظر **عباس** رد **الماريشال،** فجاءه يوم 14 أوت 1941م مختصرا:<< سآخذ بعين الإعتبار إقتراحاتكم>>. إنتظر **عباس** طويلا فراح يحلم، وكانت ثقته كبيرة هذه المرة، ظن أن **بيتان** سيفكر في إستمالة الجزائريين إلى جانبه حتى لا يحاربوا في صفوف المقاومة الفرنسية التي بدأت تتشكل في لندن بقيادة **الجنرال ديغول،** وبعد طول إنتظار لم يتحقق أي شيء فالماريشال مشغول في أمور الحرب، فإنسحب **فرحات عباس** من اللجنة المالية الجزائرية[5] وقد ظلت الثقة رغم حالات الخيبة السابقة لا تشوبها شائبة في القادة الفرنسيين، حول قدرتهم على ترقية الإصلاحات، وقد لقي من قبل نظام فيشي، الرفض نفسه الذي لقيه من الأنظمة السابقة[6]. فيما عدا المحاولة السياسية **لفرحات عباس** لم تكن هناك مبادرة أخرى لأن الظروف التي كان يعيشها الشعب الجزائري انذاك لا تسمح بأي نشاط سياسي فمعظم الزعماء في المعتقلات **(مصالي الحاج)** إضافة إلى **(وفاة إبن باديس)** ونفي **(البشير الإبراهيمي)** ضف إلى ذلك الظروف الإقتصادية

---

(1) حميد عبد القادر:_المرجع السابق، ص 88.

(2) أحمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**،(د.ط)، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص189.

(3) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص88.

(4) عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص103.

(5) حميد عبد القادر:_المرجع السابق، ص 89.

(6) أحمد مهساس:_المرجع السابق، ص189.

والإجتماعية الصعبة جدا من كوارث وأزمات ومجاعات[1]، وخلال عهد حكومة **فيشي** طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة قسنطينة مع تونس تمنح لإيطاليا وهران تقدم لإسبانيا، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا، هذا كما أبقت حكومة **فيشي** على 45000 جندي في الجزائر، وذلك حفاظا على الأمن والنظام حسب إدعائها، وكان لها برنامج إصلاح إقتصادي وإجتماعي لكن الواقع كان عكس ذلك، فالمخطط كان يقتضي البحث عن موارد طبيعية بالصحراء كالفحم، وكذا محاولات لزراعة القطن ومد خط جديد عبر الصحراء يربط سهل النيجر بالبحر الأحمر[2]، فتميز عهد حكومة **فيشي** بالإضطهاد السياسي والتدهور الإقتصادي[3]، فدخلت البلاد في أزمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية حادة، لفقدان المواد الغذائية الضرورية للسكان، وتعرض المجتمع لمجاعات خطيرة إنجر عنها إنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، وألغت هذه الحكومة نظام الإنتخابات الذي كان جاريا في الجزائر، كما وضعت كل مشاكل السياسية الداخلية المتعلقة بها على الرف، بما في ذلك مشكل التمثيل البرلماني للأهالي[4]. ولم يكن **فرحات عباس** الذي طالب بسياسة الإدماج قد تخلى بعد عن هذه الأخيرة كما تبينه سيرته، وقد ظلت الثقة رغم حالات الخيبة السابقة ، لا تشوبها شائبة في القادة الفرنسيين حول قدرتهم على ترقية الإصلاحات، وقد لقي من قبل نظام **فيشي**، الرفض نفسه الذي لقيه من الأنظمة السابقة، غير أن هذه الثقة ستهتز فيما بعد، بفعل هذه الخيبات المتعاقبة من ناحية، والمنعرجات الكبيرة التي عرفتها الأحداث بوصول القوات الأنجلو الأمريكية إلى شمال إفريقيا[5].

---

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص203–204.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص179.

[3] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص173.

[4] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص143.

[5] أحمد مهساس: المرجع السابق، ص189.

2- نزول الحلفاء بالجزائر 1942م

قبل عملية النزول قام الأمريكيون بحملة دعاية إعلامية ونفسية لكسب الفرنسيين إلى جانبهم[1]، فإلى جانب الدعاية الألمانية التي إستطاعت أن تؤثر على بعض الجزائريين كانت دعاية الحلفاء تنشط لإثارة العالم ضد النازية بشروط حلف الأطلسي الذي ظهر أكثر جدية والذي جاء فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها وتحرير الأمم[2]، حيث كان من الطبيعي أن يعلق الوطنيين الجزائريين الآمال على معسكر الحلفاء[3]، بعد الدعاية أقاموا إجتماع لممثلي الحلفاء يوم 27 أكتوبر 1942م بشرشال لدراسة عملية النزول وقد حضر الإجتماع الجنرال **كلارك و روبير** مورفي المبعوث الشخصي للرئيس **روزفلت**، وعن الجانب الفرنسي الجنرال **جيرو** وحضر بعض أنصار **ديغول** والجمهورية والملكية[4] وقد لخص أحد الكتاب أهداف الحلفاء في الجزائر، بالإضافة إلى المحافظة على السياحة الفرنسية فيما يلي:

- إيجاد إدارة مستقرة ناجحة.
- إعادة الحياة الإقتصادية المخربة.
- إعادة قرار كريميو لليهود.

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف تعمل لصالح الفرنسيين واليهود بتأييد من الحلفاء، أما عن الحركة الوطنية فقد حاول **فرحات عباس** إجراء عدة إتصالات وبالتحديد بالأمريكيين قبل الإنزال فإتصل **بروبير مورفي**، وأخر إجتماع بينهما كان يوم 7 نوفمبر 1942م أي قبل يوم واحد من الإنزال في الجزائر حيث وصف **مورفي عباس** بأنه: << رجل وطني حربي جزائري متحمس>> ومن خلال هذا الإجتماع أراد **عباس** معرفة رأي الحكومة الأمريكية نحو إقامة دولة جزائرية مستقلة ذاتيا لكن **مورفي** رد قائلا: << إن أمريكا تتعاطف مع كل رغبات الإستقلال>>[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص197.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المرجع السابق، ص231.

[3] صلاح العقاد: **الجزائر المعاصرة**، (د.ط)، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1964، ص46.

[4] محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**،(د.ط)، دار الثقافة العربية،(د.س.ن)، ص ص32-33.

[5] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص199-200.

نزلت قوات الحلفاء في نورماندي في نوفمبر 1942م، فراحت تلحق هزائم متتالية بقوات الجيش النازي وحلفائه، وفي يوم 8 نوفمبر نزلت نفس القوات بمدينة [1]وهران – قسنطينة – العاصمة – الدار البيضاء[2]، ولا توجد معارضة دموية عنيفة[3] ولكنهم واجهوا مقاومة شديدة رغم أنها كانت مؤقتة في إقليمي وهران و قسنطينة[4]. وقد وقع الوفد الرسمي الانجليزي الأمريكي بقيادة **مورفي** و السلطات العسكرية الفرنسية اتفاق وقف إطلاق النار[5]،

في ظل كل هذا كان الحلفاء يؤكدون على مبادئ حلف الأطلسي لتمكين الشعوب من تقرير مصيرها وسقوط النازية[6]، وحينما نزل الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942 وانقطع مابين فرنسا والجزائر[7] أصبحت الجزائر من 1942 إلى1944م، قاعدة للإستراتيجية الأمريكية بالمتوسط .

إن إنزال الأمريكيين ثم إقامة معسكراتهم بالجزائر كان له صدى كبيرا عند السكان بغض النظر عن أصولهم، ثقافتهم ومستواهم الإجتماعي[8]. وهذا الإنزال كان ضرورة إستراتيجية لخطط الحلفاء ويعني كذلك في نظر الجنرال **ديغول** إنقاذ فرنسا الحرة من حياة المنفى واللجوء وإقامة دولة ذات سيادة على أراضيها القومية[9].

شاهد الجزائريون بأنفسهم تغيير نظام **فيشي** في الجزائر بعد نزول قوات الحلفاء سنة 1942م، وقبل هذا التاريخ كان الحاكم الفرنسي تحت رقابة ألمانيا، حيث حدثت صراعات ومؤامرات بين الفرنسيين من اجل

---

(1) حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص 89.

(2) يحي بوعزيز : **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830–1954م)**، المرجع السابق، ص 18.

(3) محمد يوسفي: المرجع السابق، ص32.

(4) أبو القاسم سعد الله:المرجع السابق، ص202.

(5) محمد يوسفي: المرجع السابق، ص32.

(6) عمر بوداود: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص28.

(7) محمد قنانش: **أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8ماي 1945م**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص51.

(8) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص145.

(9) شارل ديغول: **مذكرات الجنرال ديغول (1940–1942م)**، تعريب: خيري حمادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1989، ص152.

الحكم الجزائريون استغلوا الفرصة لطرح القضية الجزائرية على الحلفاء وعلى الفرنسيين كذلك [1]، وقد رافق عمليات الإنزال الأمريكي توزيع مناشير عبر الطائرات على منطقة الشمال الإفريقي بما فيها الجزائر أهم ماجاء فيها إيقاع الهزيمة بالايطاليين والألمان وتحرير فرنسا وكان **ايزنهاور** الذي أذاع المنشورات قد خاطب فرنسي شمال إفريقيا قائلا: <<إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني– الايطالي وان سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير>>[2]، و في نفس يوم إنزال قوات الحلفاء ألقى الجنرال **ديغول** قائد حكومة فرنسا الحرة خطابا إذاعيا من لندن مما جاء فيه ستقتحم فرنسا والحلفاء شمال إفريقيا في مسعى التحرير وسنعمل من اجل أن تكون الجزائر والمغرب وتونس قاعدة لنا لبداية تحرير فرنسا وقد قدر عدد تلك القوات ب 49 ألف عسكري أمريكي و 23 ألف عسكري بريطاني سميت عمليات الإنزال في وهران بـ TASK FORCE CENTRE بقيادة الجنرال فرندال، أما في الجزائر فقد سميت بـ TASK FORCE ORIENTAL بقيادة الجنرال **رايدر** حيث تم الإنزال بها في الجهة الشمالية الغربية لمدينة الجزائر[3]، وعندما فتح الحلفاء جبهة شمالي إفريقيا تمهيدا لغزوا أوروبا افتكوا الجزائر من حكومة فيشي النازية يوم 8 نوفمبر 1942م، وأطلقوا سراح الزعماء الوطنيين عدا **مصالي الحاج** الذي بقي تحت الإقامة الجبرية في ريبيل بقصر البخاري حتى إنتهت الحرب كذلك ضغط الحلفاء على حكومة **فيشي** حتى أعادت قرار **كريميو** استرضاء لليهود و المستوطنين أما الجزائريون فلم يفكروا في استرضائهم ولا كانت مشاكلهم مما يهمهم بقدر ما يعود عليهم بالمصلحة[4].

و قد سارت عمليات الإنزال في منطقة وهران ببطء وذلك نظرا للعتاد الحربي الثقيل أين كان معدل حمولة العسكري خمسة وأربعين كيلوا غراما ولما لاقاه الإنزال من مقاومة في عدة نقاط عند سيرها من قبل قوات نظام **فيشي** رغم الإحتياطات المتخذة من قبل الحلفاء قبل الإنزال ومن اجل تنظيم مقاومة محلية ضد السلطة الفرنسية القائمة آنذاك نسق الحلفاء جهودهم لكسب متطوعين مدنيين يفتحون الطريق لهم وذلك بالقيام بأعمال تخريبية في ميناء وهران وقطع الأسلاك الكهربائية كل ذلك تم بالتعاون مع عميل لهم هو العقيد **توستين** نائب القائد العسكري لوهران، أما داخل المدينة فقد كانت المقاومة اعنف والدفاع عنها تم بفعل تجنيد

---

(1) kaddaache Mahfoud: **histoire du nationalisme algérien** 1919-1951, T2, 2em édition, send, Alger, 1981, p628.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص198.

(3) محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص130–131.

(4) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص103.

سريع نظمته سلطات حكومة **فيشي** حيث قدر تعداد العساكر المجندين للمقاومة والتصدي لقوات الحلفاء بـ 20000 فرد من مختلف القوات إلى جانب متطوعين مدنيين وعليه فقد كانت قوات الطرفيين متقاربة عددا مما جعل تقدم ودخول الحلفاء إلى وهران بطيء وقد خلف ذلك الاصطدام العسكري ضحايا قدره عددهم بـ 700 عسكري بين قتيل وجريح، في حين جرت عمليات الإنزال بمدينة الجزائر بانتظام كما كان مخطط لها في يوم 9 نوفمبر 1942م[1].

ويجب على المؤرخ التوقف عند هذه النقطة ويتساءل عن عمليات الإنزال تلك لماذا كانت بطيئة في عمالة وهران في حين كانت منظمة في مدينة الجزائر؟ المرجح هنا أن سير الإنزال في العاصمة بصورة عادية مراده أن دعاية الحلفاء قد نجحت هناك في استقطاب سكان المدينة سواء المستوطنين أو الأهالي ثم أن وسائل نشر دعاية الحلفاء قد انتشرت بصورة سريعة في منطقة الجزائر بحكم موقعها وكذا مركزها السياسي الذي جعل منها محطة أولى لتلك الدعاية في حين الإنزال في وهران كان بطيئا راجع إلى ردود الفعل التي قامت بها سلطات حكومة **فيشي** والظاهر هنا أن دعاية الحلفاء لم تؤثر على جميع سكان العمالة مقارنة بدعاية النازية التي إستطاعت كسب تأييد شعبي لها هناك فكانت المقاومة ضد الحلفاء أشد وأعنف.

و في 12 نوفمبر 1942م وقع الجنرال الأمريكي **كلارك** والأميرال الفرنسي **دارلان** على إتفاق جددوا فيه إحترام السيادة الفرنسية على منطقة الشمال الإفريقي، هذا كما جاء في الإتفاق أنه في حالة الخطر على الوضع الداخلي فإنه على السلطة الفرنسية أن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكي، ومما يلاحظ أن الاتفاق نص كذلك على إطلاق سراح جميع مساجين الدول الحليفة القابلة لمبادئ الميثاق الأطلسي في الجزائر، لكن لم يتعرض إلى المساجين السياسيين الجزائريين[2].

لقد أدى الإنزال إلى تزايد الدعاية الألمانية المضادة، حيث قامت دول المحور بتوزيع مناشير سرية تدعو "المسلمين للثورة ضد الحلفاء" وذلك ما دعت إليه المحطات الإذاعية التابعة لها، وهكذا كان الإنزال نقطة تحول في صراع طرفي الحرب العالمية الثانية، أين كان للجوسسة والدعاية دورا مهما في ذلك الصراع خاصة لدى النازية التي بدأت تتراجع و قد كان لذلك الإنزال إنعكاسات عدة على الجزائر منها:

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص 131.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص199.

– رواج شائعات في الأوساط الشعبية خاصة في تلمسان بقرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أمثال **مصالي الحاج، ممشاوي محمد، معروف بومدين وسيسبان أحمد** بفضل تدخل السلطات الأمريكية [1]، لكن الذي حدث على أرض الواقع فند تلك الإشاعة، نقصد هنا قيام الجنرال **جيرو**–ممثل الحلفاء وفرنسا في الجزائر– بإطلاق سراح الشيوعيين في حين رفض الإفراج عن الوطنيين الجزائريين، بدليل أنه أطلق سبعة وعشرين شيوعيا من سجن الحراش بينما ترك في نفس السجن ممثلي حزب الشعب الجزائري[2]. وخلال هذه الفترة وصلت إلى علم الزعماء الجزائريين إشاعات كثيرة عن إعتزام فرنسا تفتيت وحدة الجزائر الإقليمية الوطنية، وتوزيع شمالي إفريقيا بين الدول الإستعمارية ضمانا لوقوفها معها ضد ألمانيا النازية أو الوقوف على الحياد على الأقل، ولم تكن هذه الفكرة جديدة على فرنسا فقد فكرت فيها يوم عزمت على احتلال الجزائر في العشرينات الأولى من القرن التاسع عشر، واليوم تعود إليها لغرض يشبه إلى الغرض الأول وما أشبه الليلة بالبارحة[3].

– إلقاء القبض على زعيم النواب المسلمين بقسنطينة الدكتور **بن جلول**، أين تم نقله إلى سجن الجزائر ووجهت له تهمة التعاون مع اللجنة المسلحة المدعمة للفاشية الإيطالية.

– تأسيس اللجنة الفرنسية الإسلامية للتعاون مع الحلفاء يوم 01 فيفري 1943م بتلمسان، ضمن شخصيات جزائرية وفرنسية من إتجاهات مختلفة، وكانت محاولة محلية للتنسيق مع الحلفاء وتحقيق أهداف مشتركة لكن هذه اللجنة لم تستمر طويلا نتيجة توسع الحلفاء نحو الداخل.

لم يمض على الإنزال وقت طويل، حتى أصبح نفوذ وتواجد الأمريكيين ظاهرا وتعدى المجال العسكري إلى وسائل دعائية عديدة مستعملة، كعرض الأفلام السينمائية التي تبرز مجهود الحلفاء الحربي وانتصاراتهم، وشرعت هيئة جناح الحرب النفسية عبر قافلة جابت عدة مدن، في عرض أشرطة وأفلام دعائية، عن طريق توزيع مناشير وبيانات إحداها عبارة عن صور **لروزفلت وتشرشل** بعنوان سينتصر الحلفاء، كما كان الدعاية الحلفاء وسائل أخرى كالجرائد والمجلات منها (مجلة النصر) كانت أسبوعية تصدر باللغة العربية ، وكذا جريدة (أخبار الأسبوع) هي الأخرى كانت بالعربية، ونجد أن جل ماكانت تدعو إليه تلك الجرائد هو التذكير بمزايا الحلفاء، وأن الإنزال كان من أجل نشر مبادئ الحرية وتقرير المصير.

---

(1) محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص132–133.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص203.

(3) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830–1954م)**، المرجع السابق، ص ص103.

أما عن ردود الجزائريين إتجاه وسائل الدعاية تلك، فقد كانت متباينة فمنهم من تحمس لها من باب أنها تحقق لهم الخلاص من الاستعمار والنازية وأن مبادئ ميثاق الأطلسي بدأت تتحقق، في حين أن هناك من كان ضد تلك الدعاية هؤلاء هم من تأكدوا بأن حديث الحلفاء عن الحرية والمساواة ما هو إلا مجرد أراء وتصريحات ليس إلا هدفها كسب الأهالي إلى صفهم خاصة عندما تحول الوجود إلى مصدر قلق واضطراب وحوادث اعتداءات ضد الجزائريين، منها تلك التي حدثت في عمالة وهران بالضبط في مسرغين يوم 12أوت 1943م، أين اعتدى جنديان أمريكيان كانا في حالة سكر على السيد شريف سيدي علال حفيد المرابط سيدي الحسني وقد أدى ذلك إلى استياء عام وغضب الأهالي.

وإذا تحدثنا عن الساحة السياسية في الجزائر خلال فترة الإنزال فإننا نسجل وجود فراغ في ظل غياب أغلب قادة الحركة الوطنية، باستثناء عودة فرحات عباس من جبهات القتال من فرنسا إلى الجزائر، الذي عمل على تعويض ذلك الفراغ ، وهذا ما سنحاول توضيحية فيما يأتي[1](ينظر الملحق رقم02 ص137).

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص133–135.

3-موقف الحركة الوطنية من الإنزال

مع نزول قوات الحلفاء بشمال إفريقيا08 نوفمبر1942م،[1] دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي سيطر فيها الحلفاء من جهة ولجنة فرنسا الحرة من جهة أخرى، وقد تميزت هذه المرحلة من الجانب الوطني بمحاولة ملء الفراغ على يد **فرحات عباس** وجماعة النخبة والنواب الذين كانوا يتحركون بشي من الحرية رغم ظروف الحرب.

وهكذا انتقلت الحركة الوطنية من محاولة كسب تأييد الحلفاء (بالخصوص الأمريكان والإنجليز) إلى محاولة التفاهم مع لجنة فرنسا الحرة [2].

لقد رحب الجزائريون بنزول الحلفاء بالجزائر، على أساس أنه يمثل علامة التحرر لتحقيق مبادئ الميثاق الأطلسي[3]، فكان طبيعيا بعد ذلك أن يعلق الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذي أصدر ميثاق الأطلسي، وما يحتويه من مبادئ بخصوص حق تقرير المصير[4].

وقد سخرت كذلك وسائل الإعلام الخاصة بالحلفاء في الجزائر للدعاية والتظاهر بالدفاع عن الحرية دون الإيمان الحقيقي بها، إلا أنها أسهمت في تفجير الوعي الوطني والسياسي ونشر الثقافة السياسية لدى الشعوب إفريقيا وأسيا وتوجت هذه الدعاية بالميثاق الأطلسي 12أوت 1941م، الذي أصدره **روزفلت** و**تشرشل** بإسم الحلفاء والذي يعد الشعوب بعالم خال من الحرب والسيطرة والإذلال والاستبداد، كما عاهدوا شعوب العالم في الميثاق المذكور بأنهم لا يحاربون من أجل الغنائم والتوسع ، بل من أجل انتصار المبادئ

---

(1) أحمد مهساس:المرجع السابق، ص188.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص193.

(3) منال شرقي: **أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على إندلاع الثورة التحريرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، إشراف مسعود مزهودي، جامعة محمد خيضر، 2012-2013، ص31.

(4) أحمد سميح حسن إسماعيل: **الإستيطان اليهودي في الجزائر(1919-1962م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص105.

وأن تشرق الحرية في كل مكان وعلى أن تتاح حرية تقرير المصير لكل الشعوب الأرض[1]، و لذلك كان النزول الحلفاء بالجزائر أثره على نفسية الجزائريين، وعلى بلورة موقف موحد حول شروط الجزائريين للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، تباحث بشأنه **فرحات عباس** مع عناصر حزب الشعب الجزائري وممثلين جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين[2]، فقد كان فرحات عباس يدرك أن الأمريكيين هم الذين سوف يقررون مصير العالم من الآن فصاعدا، وأن الإمبراطوريات الكولونيالية تسقط حتما، فاتصل بالجنرال **روبير مورفي** بعد الإنزال بالعاصمة يوم 8 نوفمبر، حينها كان الأمريكيون في اتصالات دائمة مع الوطنيين العرب في شمال إفريقيا عبر الجندي الأمريكي اللبناني الأصل **محمد سيلين** وكانت أمريكا قد أدركت أهمية الدور الذي سيلعبه هؤلاء مبكرا، وفي مذاكراته التي نشرت فيما بعد يتحدث الجنرال **مورفي** عن هذه الإتصالات قائلا:<< تلقيت زيارات عديدة بعضها غير منتظر بما في ذلك زيارة **فرحات عباس** الذي كان في هذه المرحلة وطنيا متشددا وتحدث معي في مرات عديدة عن إستقلال الجزائر، ولما كنت عائدا من واشنطن كان يسعى لمعرفة الموقف الأمريكي من قضية الجزائر المستقلة وكنت دائما أجيبه أن الأمريكيين يدعمون كل رغبات الإستقلال لكن أهدافنا في إفريقيا محددة بحالة الحرب ولم يكن لدينا سوى هدف واحد هو إلحاق الهزيمة بالنازيين>>[3].

حاول وطنيو حزب الشعب الجزائري هم أيضا الدخول في إتصال مع الأمريكيين، بما أن الزعماء الرئيسيين كانوا في السجن، فقد أخذ شباب على عاتقهم المبادرة، دون نجاح كبير حيث نجح **عسلة** في الإتصال **بمورفي**، وقد توصل الوطنيون إلى النتائج التالية: تعزيز التنظيم السري والظهور بوصفهم ناطقين حقيقيين بإسم الشعب الجزائري، وسيندمون على ذلك في نهاية الحرب[4]. المنتخبون والوجهاء الذين خابت أمالهم نتيجة الرفض المتعاقب من الحكومة لمنح إصلاحات ضمن الإطار الفرنسي، وبسبب تخوفهم من حركية ودعاية الشباب الوطني لحزب الشعب الجزائري، توصلوا إلى ضرورة إيجاد حل للمشكلة الجزائرية ضمن إطار الأمة الجزائرية. الظروف –المقاومة في أوروبا المحتلة، والهزيمة العسكرية لفرنسا– كانت ملائمة لصياغة برنامج عمل جزائري جديد. بادرت شخصية **فرحات عباس** بإقتراح هذا البرنامج. في

---

[1] عبد القادر يحياوي: **الوضع السياسي في الجزائر بين (1939–1954م)**، مج1، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ج1، ص69.

[2] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص173.

[3] حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص86.

[4] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951)**، المرجع السابق، ص481.

20ديسمبر 1942م عرض رسالة على السلطات المسؤولة أي الحلفاء[1]، وقد طلبت المذكرة كشرط للتضحية التي طلبها الحلفاء (المشاركة في الحرب) عقد مؤتمر ينتج عنه (دستور سياسي وإقتصادي وإجتماعي جديد للجزائر) ومما جاء فيها أيضا أنه (إذا كانت هذه الحرب، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة تحرير الشعوب، والأفراد، بدون تمييز بينها في العرق والدين فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر[2]) وقد وقع هذه الرسالة ثلاثة من المندوبين الوطنيين واثنى عشر عضوا في اللجان المالية بالإضافة إلى فرحات عباس[3].

رفض الحلفاء (الأمريكان والإنجليز) الرد على هذه الرسالة، بدعوى أنها شأنا داخليا فرنسيا، وأن مهمتهم هي إلحاق الهزيمة بألمانيا[4]، وإذا كان ممثلا الولايات المتحدة وإنجلترا قد إكتفيا بإستلام هذه الوثيقة بدون الرد عليها، فإن ممثل فرنسا رفض إستلامها بدعوى أنها ليست موجهة إلى حكومة فرنسا وإنما إلى (السلطات[5]) وعلى الدارس التوقف عند الموقف السلبي للحلفاء من رسالة **عباس** تلك، حيث إعتبروها أمرا داخلا ضمن نطاق السيادة الفرنسية، ويتساءل عن حديث هؤلاء المتكرر في مثل هكذا أمور خاصة بتأييد الشعوب المستعمرة في حق تقرير مصيرها، وعليه فإننا نعتبر حديثهم المطول ذاك عن الحرية والمساواة، ما هو إلا مجرد تكتيك منهم وليس إلا، غايته كسب الجزائريين إلى صفهم في حربهم ضد ألمانيا.

وأمام ذلك الرفض قام **فرحات عباس** بتعديل تلك الرسالة بمذكرة موجهة للسلطات الفرنسية نفسها يوم 22 ديسمبر 1942م[6]، وقدمها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وقد تضمنت مايلي:

1-عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين.

---

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص88.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص206.

(3) ناهد إبراهيم الدسوقي: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص224.

(4) ناصر الدين سعيدوني :

<<أحداث ماي 1945م ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير>>، مجلة الذاكرة، ع2، الجزائر، 1995م، ص122.

(5) جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص193.

(6) يحي بوعزيز: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912-1948م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص105.

2-المشاركة في تحرير فرنسا، بشرط أن تعد هذه بالإصلاحات.

3-إنجاز دستور جزائري يتضمن النص على كل القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالجزائريين.

4-ضمان جميع حقوق وحريات كل الجزائريين[1].

وقد تم تقديم نسخة منها إلى المندوب الفرنسي **جيرو**، الذي لم يظهر هو الآخر أي تفهم لما جاء في تلك العريضة[2]، فالجنرال **جيرو** أعلن للوفد الجزائري الذي إستقبله بكونه لا يهتم بالسياسة وأن الذي يهمه هو تعبئة الجنود للجبهة[3]، وقال للوفد الذي سلمه الرسالة:<< لست سياسيا أنا رجل حرب >>، ويظهر أن **جيرو** قد كان تلقى وعودا من الأمريكيين بأنهم سيكفون عن إستقبال الوطنيين الجزائريين كما تأكد أن الجنرال **مورفي** وافق على فكرة إحتفاظ دول الحلفاء بمستعمراتها[4]. و يبدو أن الفرنسيين لم يكونوا على رأي واحد فيما يتعلق بهذا الموضوع أو على وجه الدقة، على نوع التعامل الذي يجب أن يراعي إزاء ممثلي القوى الوطنية الجزائرية[5].**(ينظر الملحق رقم 3 ص138).**

إن الموقف الجاف الذي سلكه **جيرو**، لا يخدم مصلحة فرنسا في هذا الظرف العصيب الذي تجتازه وإن القوى الوطنية يمكن أن تعرقل تجنيد الجزائريين للجبهة وتعبئة موارد البلاد للجهد الحربي وهو ما يقبله لا الأمريكيون ولا الإنجليز. و بالتالي سوف يعمدون إلى أن يقحموا بأنفسهم أكثر في الشؤون الجزائرية، وهو ما كانت تخشاه فرنسا[5].

ونلاحظ أنه مما أدهش الفرنسيون آنذاك أن المعارضة لنظام الإستعمار الفرنسي ولنظام الإدماج جاءت من الفريق الذي صنعته فرنسا ووضعت ثقتها فيه، ولم تكن تتوقع منه في يوم ما أن يقدم على مثل هذا العمل، وأنه حتى في ظل هذه الظروف الحرجة لن يساير سوى النغمة الفرنسية. ولكن ماحدث هو أن جميع فئات الشعب الجزائري، بما فيهم مؤيدي الإدماج الأوائل، ومناصري حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص207.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **<< أحداث ماي 1945م ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير>>**، المرجع السابق، ص122.

[3] جمال قنان: المرجع السابق، ص193.

[4] حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص86.

[5] جمال قنان: المرجع السابق، ص193.

الجزائريين تآلفوا في تنظيم جديد[1]، لقد تداركت فرنسا خطأها في الحين: فالإستمرار في سياسة رفض جميع المطالب الجزائرية يشكل في تلك المرحلة خطورة كبيرة على مصالحها وعلى مستقبلها إذ ما هو وزن فرنسا وثقلها في الصراع الدائر على الساحة المتوسطية وفي أوروبا الغربية، بدون الجزائريين والجزائر؟ فأي عمل يستهدف مثل جهودها التعبوية، البشرية منها والمادية ولو جزئيا، على أرض الجزائر سيضعف من ثقلها كثيرا ويقلل من مكانتها بين حلفائها. وإذا لم تكن مستعدة للقيام بإجراء تغيير جوهري في سياستها الجزائرية، فعلى الأقل يجب عليها ومن مصلحتها أن تغير في الأسلوب وفي اللهجة مرحليا، وهذا بالفعل ما عملته[2]، فمع تعيين **مارسيل بيرتون MARCEL PEYROUTON** كحاكم عام على الجزائر في 17 جانفي 1943م، عمل على قطع جميع الإتصالات بين ممثلي الحركة الوطنية آنذاك والحلفاء، حيث أبدى مرونة في التعامل مع **فرحات عباس**[3]، ولمح أنه جد متفهم في ما يتعلق بضرورة إضفاء الطابع الليبرالي على النظام الكولونيالي فطلب من عباس إعداد مشروع إصلاح[4]، ولقد كسبت من هاته المرونة الظاهرية شيئا كثيرا[5].

---

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص224.

[2] جمال قنان:المرجع السابق، ص193.

[3] محمد شبوب: المرجع السابق، ص146.

[4] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص92.

[5] جمال قنان: المرجع السابق، ص194.

الفصل الثاني

الأوضاع العامة بالجزائر (1939-1945م)

المبحث الأول:المسار السياسي للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: الحالة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول:المسار السياسي للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية

1- بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943م

على الرغم من الظروف الصعبة التي أوجدتها الحرب الإمبريالية الثانية التي لم يكن من شأنها المساعدة على تسهيل الإتصالات بين أولئك القادة الذين كان منهم من يعيش في الإقامة الجبرية، ومنهم من كان متخفيا ويعيش حياة سرية، في حين كان بعضهم يتحايل للبقاء طليقا، ليكون همزة الوصل التي لابد منها لتبادل الأراء والأفكار ولمحاولة إيجاد الأرضية الملائمة لتوحيد الجهود النضالية وتقريب وجهات النظر حول كيفية التصدي للغزو الأجنبي بجميع أنواعه، على الرغم من تلك الظروف الإستثنائية وفي واقع الأمر، فإن الطاقات الفكرية الوطنية قد وجدت طريقها إلى صياغة ما سوف يصطلح على تعريفه ببيان الشعب الجزائري الذي رغم توقيعه فقط من طرف مجموعة من المنتخبين الجزائريين، فقد كانت تعبيرا عاما عن كثير من المواقف السياسية والإيديولوجية والفكرية التي كانت حتى ذلك التاريخ حكرا على مناضلي الحركة المصالية في الجزائر[1].

وكرد فعل على عدم إستجابة الحلفاء لما جاء في رسالة **فرحات عباس**، إلتقت بعض الوجوه السياسية في مكتب الأستاذ **بومنجل** بالجزائر العاصمة[2] في ديسمبر 1942م وهم كل من السادة [3]: عباس، ممثلي حزب الشعب وهم **عسلة حسين**، والدكتور **لمين دباغين**، ومن جانب العلماء **العربي التبسي وخير الدين** و**توفيق المدني**، ومن جانب **جمام**AEMAN وكذا المنتخبون، والدكتور **تامزالي** و**غرسي أحمد** و**قاضي عبد القادر**[4].

و اتفوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري وكلفوا **فرحات عباس** بتحريره في إطار المبادئ والأفكار التي اتفقوا عليها وعكف **فرحات عباس** على تحريره في مدينة سطيف، ثم قام بجولة في مختلف الجزائر وعرضه أثناءها على مختلف الشخصيات الجزائرية التي صادقت عليه في فيفري عام 1943م ومن بين من عرض عليهم البيان إلى جانب الشخصيات السابقة: **عبد القادر السايح إبن تونس**،

---

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج1، ص33.

[2] أحمد أبو جزر: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الإحتلال الفرنسي**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص132.

[3] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص103.

[4] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)** ، المرجع السابق، ص 854.

أورابح، إبن علي الشريف، خيار الطالب عبد السلام، روني فوديل، أحمد عبابسة، الدكتور **الأخضري، تامزالي خليل، عبد الكريم بوصوف، خالد عبد الرحمان، لالوت محمد، شريف بن يوسف،** الأستاذ **مصطفى،** الدكتور **فرانسيس،** الدكتور **بن خليل،** الأستاذ **غريب، عباس محمد الصالح، الأمين العمودي، شريكي،** الدكتور **سماطي أيت سي أحمد الشريف، بن حبيلس، حفاظ قاضي**[1].

و في يوم 10 فيفري، حرر **فرحات عباس** المشروع في بيته وعنونه كالتالي: " أمام الصراع الدولي: بيان الشعب الجزائري "[2]. وقد أطلق على هذا النص الذي كتبه إسم "البيان" وهو مصطلح مأخوذ عن الحركة الشغيلة **لكارل ماركس،** ويعتبر أكثر عدوانية من الميثاق لأنه يشبه نوعا من إعلان العدوانية[3].

وتذكر كثير من المصادر التاريخية أن إختيار **فرحات عباس** لمصطلح البيان على الطريقة الماركسية كان مقصودا، وقد فعل ذلك حتى يظهر أمام الملأ أنه أصبح راديكاليا في مواقفه السياسية. وإعترف **أحمد بومنجل** آنذاك أن البيان كان عبارة عن << نضال سياسي سيحدث القطيعة...>>، وأضاف **بومنجل** بكثير من الثقة في النفس أنه:<< يعزز الروح الوطنية لدى الجزائريين>>[4]. و لهذا يعتبر المؤرخون البيان الذي حرره **فرحات عباس،** ووقع عليه العديد من الشخصيات الاندماجية في ماضيها تحولا كبيرا، ويعتبرون وثيقة البيان فاتحة عهد جديد في النشاط السياسي الذي مر بأزمات أو بجهود منذ 1939م.

إحتوى البيان على خمسة أقسام تعرض القسم الأول (الإفتتاحية) إلى الوضع بالجزائر ضد احتلالها من الحلفاء. وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية وفي القسم الثالث استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830م وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية. ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر، أما القسم الخامس والأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية[5].

و صادف أن البيان ظهر على إثر الاتصالات المتعددة بممثلي الحلفاء في الجزائر، اعتقادا من الجزائريين أن دول الحلفاء ستفي بوعدها في تحرير الشعوب ومساعدتها على تقرير مصيرها بنفسها، ولذلك

---

(1) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري،** المرجع السابق، ص104.

(2) حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص93.

(3) محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)،** المرجع السابق، ص854.

(4) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص93.

(5) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص145.

جاء في البيان: [1] إن الرئيس روز **فيلت (ROOSVELT)**، وفي التصريح الذي أدلى به باسم الحلفاء عقد العهد بأن جميع حقوق الشعوب الكبيرة منها والصغيرة تكون محترمة في العهد الجديد، وبناء على هذا التصريح وهذا التعهد، فإن الشعب الجزائري يطالب من الآن، وذلك تبديد لكل سوء تفاهم وتداركا للمطامع والمطامح التي قد تكشر أنيابها في المستقبل بما يأتي:

1-إدانة الإستعمار والقضاء عليه، أي تحريم إستغلال شعب من طرف شعب أخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة، إن هذا النوع من الإستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الاستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم وفي القرون الوسطى، وهو علاوة على ذلك مصدر النزاع القائم بين الدول الكبرى، ومن ثم مصدر الحروب الناشبة بينها[2].).(ينظر الملحق رقم04 ص139)

2-تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سوءا كانت صغيرة أو كبيرة[3].

أ- تزويد الجزائر بدستور خاص بها يضمن:

- الحرية والمساواة المطلقة، لكل سكانه، دون تمييز بين عرق ودين[4].

- إلغاء الملكية الإقطاعية وتجسيد إصلاح زراعي يضمن رفاهية الطبقة الفلاحية .

- جعل اللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية .

- حرية الصحافة والاجتماعات[5] .

- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا[6].

---

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص226.

[2] فرحات عباس: **ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الرويبة، 2010، ص ص150-151.

[3] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى، الجزائر، 2004، ج2، ص37.

[4] رضوان عيناد تابت: **8أيار/ ماي 1945م والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر: سعيد محمد اللحام، ط1، منشورات أنيب، الجزائر، 2005، ص25.

[5] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص174.

[6] فرحات عباس: المرجع السابق، ص151.

– حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة على الديانة الإسلامية[1].

– مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية اقتداء بما فعلته ملكة انجلترا والجنرال **كاترو(CATROUX)** في سوريا .وتستطيع هذه الحكومة وحدها أن تحمل الشعب الجزائري على الكفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق .

– إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب [2].

وقد وقع على هذا البيان كل من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين بدون صعوبة، كما وقع عليه المنتخبون بعد إقناع ومناقشة[3].

وفي يوم 31 مارس1943م قام وفد جزائري يتكون من السادة: **فرحات عباس، ابن جلول تامزالي، أورابح، ابن الشريف و الأخضري،** بتسليم نص هذا البيان إلى الوالي العام **مارسيل بيرطون،** وفي اليوم نفسه سلموا نسخا منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا وروسيا وبعثوا نسخا أخرى إلى الندوة والجنرال ديغول، وحكومة القاهرة، وقد وعد **بيرطون،** الوفد بدراسة البيان واعتباره كأساس لدستور الجزائر المقبل، كما وعدهم بتأليف لجنة لإعداد مشروع إصلاحات تنفذ في الحين[4] وكون ممثل فرنسا بتاريخ 3 أفريل لجنة سميت ((لجنة البحث الإقتصادي إلى 26 جوان. وصادقت على لائحة إصلاحات معروفة باسم ((ملحق البيان)) وذلك بحضور مندوب الحكومة **بيرك (Berque)** وحرر الأحزاب المعينون تقارير عن الحزب الشيوعي الجزائري **عمار وزقان، و** عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين **محمد البشير الإبراهيمي،** عن حزب الشعب **مصالي الحاج** كما تقدم **فرحات عباس** و **السايح عبد القادر** بتقرير أيضا[5].

و لعل الترحيب الذي لقيه البيان هو الذي شجع **فرحات عباس** على إضافة ملحق بعد الملاحظات والشروط التي تقدم بها حزب الشعب الجزائري، ومهمة "الملحق" أنه يوضح بعض المطالب من ناحية، ويدعم

---

[1] عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (على وثائق جديدة)**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص224.

[2] فرحات عباس: المرجع السابق، ص151.

[3] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص227.

[4] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص106.

[5] فرحات عباس: المرجع السابق، ص155.

الاتجاه الوطني من ناحية ثانية، كما انه يسجل رغبة مسؤولي حزب الشعب الجزائري في النص على الدولة الجزائرية [1].

تمت المصادقة على البيان تقريبا من طرف الجميع انتاب الإدارة التخوف من رؤية عملائها السابقين يبتعدون عنها الحاكم العام **بيروتون** لمح بأنه من الممكن التحاور على مستقبل الجزائر على أساس البيان وطالب محرري هذا النص بتقديم اقتراحات ملموسة[2].

إن مشروح الإصلاحات وهو ملحق لهذا البيان قدمه المندوبون المسلمون في 26 ماي 1943م[3] وكان يتضمن هذا الملحق فصلين الفصل الأول متعلق بإصلاحات آجلة لن يتم انجازها إلا بعد نهاية الحرب، وكان هذا الفصل يقول عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين قاطبة، أما الفصل الثاني فانه ينص على إصلاحات عاجلة طالب الشعب الجزائري بتنفيذها في الحين[4] وهي:

أ–المشاركة الفورية والفعالة للممثلين المسلمين بالحكومة والإدارة بالجزائر عن طريق :

– تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مشكلة من وزراء موزعين بالتساوي بين الفرنسيين والمسلمين، تصبح المديريات العالية مديريات وزارية يكون رئيس هذه الحكومة حاكما عاما يحمل صفة سفير محافظ سام بالجزائر [5].

– تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس (المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الإقليمية والبلدية، الغرف التجارية والفلاحية وجميع المصالح الإدارية واللجان والنقابات وهلم جرا).

ولهذه الغاية نطالب بمشاركة جميع النواب المسلمين وحتى القدماء منهم من النواب الماليين الى ممثلي النقابات.

---

[1] محمد الطيب االعلوي :المرجع السابق، ص ص228–229.

[2] محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص90.

[3] رضوان عيناد تابت: المرجع السابق، ص27.

[4] فرحات عباس: المرجع السابق، ص156.

[5] محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص90.

– الإدارة الذاتية للدواوير والقرى طبقا لقانون 1884م المتعلق بالبلديات، وتصبح الجماعة مجلسا بلديا وشيخها هو رئيس الدوار[1].

– منح المسلمين جميع الوظائف حتى السلطة، وتطبيق شروط الانخراط في الوظيف العمومي والترقية، والرواتب والتقاعد مثلما هو مطبق على الفرنسيين.

– إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري[2].

ب– المساواة أمام ضريبة الدم[3]:

– إلغاء التجنيد الإجباري للأهالي والخدمة العسكرية تحت عنوان الأهالي، التجنيد بصيغة وحيدة المساواة في الرواتب والارتقاء ومنحة التقاعد والتعويضات وإتاحة فرصة الارتقاء إلى كافة الرتب[4].

– السماح للفيالق الجزائرية التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الوطني الجزائري تشجيعا لهم ورفعا لمعنوياتهم ومعنوية الشعب الجزائري نفسه[5].

ج– الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

– القرويون: تأسيس مكتب للقرويين الأهالي مع تقديم تخصيصات فورية من اجل إعادة التوظيف السريع والحقيقي للقروي المسلم.

– اليد العاملة: تأسيس وزارة للعمل من أجل تطبيق القوانين الاجتماعية للعمالة الزراعية والتجارية الصناعية.

– التعليم: – إلغاء التعليم الخاص للأهالي. وضع وسائل فعالة من اجل تمدرس آلاف الأطفال من الأهالي غير المسجلين في المدارس بسبب غياب الأماكن، و حرية التعليم باللغة العربية.

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص228–229.

(2) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص107.

(3) رابح لونيسي وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1، ص255.

(4) محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص91.

(5) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص107.

– تجهيز الدواوير: الانجاز الفعلي للسكنات، وتقريب المياه الشروب، وطرق ووسائل الاتصال الطرقات، مراكز البريد والهواتف والتلغرامات، والمستشفيات وكهربة الأرياف.

– إلغاء عقد الملاحة: المؤرخ في 20 أفريل 1899م، الذي أسس لاحتكار الدولة للملاحة، تمت ترجمة هذا الاحتكار عن طريق ضريبة تبلغ مليار ونصف يتحملها المستهلكون الجزائريون، أي في قسم كبير المسلمون.

– إلغاء نظام الاقتصاد الموجه ومختلف التنظيمات المرتبطة بها، والعودة لنظام الحرية: تبين أن نظام الاقتصاد الموجه هذا مضر بمصالح المنتجين والتجار والمستهلكين المسلمين[1].

– حرية الدين الاسلامي.

– حرية الصحافة باللغتين[2].

– إلغاء القانون حول الربط بين السكك الحديدية والطرق.

– الترخيص لتأسيس بالجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة ثلاث صحف مسلمة من اجل الإعلام والتوجيه والتعبير عن الرأي العام المسلم.

كان نص الملحق الإضافي أكثر وضوحا ودقة من البيان[3]، وقد لوحظ أن هذه الإصلاحات تعتبر رمزية ومؤقتة حتى تحرير فرنسا، عندئذ يشرع في تنفيذ ماجاء في القسم الأول وقد كتب هذا بالجزائر بتاريخ 26 ماي 1943م، وهو بدون توقيع لأنه تتمة للبيان[4]، وقد وافقت عليه لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية التي أسستها الإدارة في23 جوان 1943م[5].

إنه رغم ما أبداه رجال البيان وملحقه من مرونة واستعداد و ما قاموا به من مساع ونشر لوثائقهم فلا نجد أي مطلب من المطالب أو من الوعود قد تحقق. بل تعقد الوضع وتوترت القضايا السياسية حين تولى الأمور الفرنسية الجنرال **ديغول** الذي رفض بشدة وبكل صراحة أي تعديل في دستور الجزائر القديم، وأبـــدى

---

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص92.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص212.

[3] محفوظ قداش، جيلالي صاري: المرجع السابق، ص92.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص212.

[5] محفوظ قداش، جيلالي صاري:المرجع السابق، ص93.

ممثله الجنرال **كاترو** وصلابة وتعنتا. لم يلمسهما الجزائريون في عهد سلفه **بيرتون** حين أجاب رجال البيان بقوله: << إنه لا يرى نفسه متقيدا بتعهدات سلفه ولا بإلتزاماته>> [1]. وأعرب عن رفضه لمطالب البيان وهدد موقعيه، وأصر على أن الجزائر ستبقى فرنسية[2]، ولقد كان للمواقف المتعجرفة التي إتخذها **كاترو** الأثر السيئ لدى الجزائريين حتى الذين كانوا يتعاونون مع فرنسا، ولذلك قاطع النواب المسلمون الجلسة الإستثنائية التي دعت إليها الهيئات المالية في يوم 23 سبتمبر عام 1943م تمسكا بالبيان السابق، فاشتد غضب **كاترو** وقام فورا بحل[3] المجالس المالية و إعتقل **فرحات عباس** و**عبد القادر السايح**[4] بتهمة تحريض النواب على التمرد زمن الحرب، وبقوا في السجن حتى يوم 2 ديسمبر تحت الإقامة الجبرية جنوب وهران، وتسبب هذا التصرف الأحمق في إثارة غضب الجزائريين وحدثت مظاهرات صاخبة في قسنطينة، و سطيف ومعظم المدن الجزائرية وعم السخط والغضب سائر الطبقات الشعبية حتى أصبح الوضع ينذر بالخطر، وعندئذ إضطر **كاترو** إلى التراجع عن بعض مواقفه الطائشة وألغى قرار حل قسم النواب وأطلق سراح **عباس فرحات و السايح عبد القادر**[5]، يوم 2 ديسمبر 1943م، على إثر تدخل **بيربلوخ** ووساطته لدى **كاترو**[6].

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص229–230.

(2) مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص176.

(3) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص108.

(4) مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص176.

(5) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص108.

(6) حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص86.

2-ديغول وأمرية 7 مارس 1944م

إن عملية الإعتقال وحل الوفود المالية قد أثارت ردود فعل مختلفة، فالفرنسيون دافعوا عن أنفسهم أمام الحلفاء بأن الجزائريين قاموا بحركة خطيرة لا يمكن التسامح معها زمن الحرب، وأن عملية الإعتقال كانت في صالح الجزائر الفرنسية والحلفاء معا. ونشرت وكالات الأنباء المعاصرة بأن الإعتقال قد حدث لأن المعنيين بالأمر قاموا بالعصيان المدني، وحاولوا تعطيل المؤسسات العمومية (المقصودة بذلك مجلس الوفود المالية) وإثارة الشغب خلال الحرب وعلقت بعض الصحف عندئذ بأن الخطر كان محتملا أكثر منه واقعيا، وأن لا أحد من الأمريكان أو الإنجليز قادر على فهم ما جرى بالضبط لأنه لا يعرف رأي الطرف الآخر من القضية، وأن **عباس** وزميله عبد **القادر السائح** قد تحركا لأسباب شخصية أكثر منها سياسية ولكن بعد مضي الوقت وإطلاق سراحها تبين للحلفاء بالخصوص أن ما قام به الفرنسيون كان عملا خطير[1].

إن سياسة العنف والقوة التي نهجها الجنرال **كاترو** وتشتيت شمل النواب المسلمين جعلت عقارب الفزع تدب في قلوب ضعاف الإيمان، فعادوا إلى أسيادهم. وكان هذا الخذلان متوقعا من طرف أولئك الرجال الذين كونهم الإستعمار وصنعهم حتى أصبح تعاونهم مع الإستعمار طبيعة ثانية.

رغم هذه الحوادث فإن صمود النواب الماليين أرغم الوالي العام، الجنرال **كاترو** إلى إعادة النظر في القضية وإعداد إصلاحات أخرى[2]، ففي عام 1943م سعت لجنة التحرير الفرنسية حيال ما رأته من إسهام الجزائريين في محاربة أعداء فرنسا، إلى دراسة التدابير اللازمة لإدخال الجزائريين في الحياة السياسية ولممارستهم حقوقهم السياسية[3].

وفي الثاني عشر من ديسمبر 1943م، أعلن الجنرال **ديغول** في خطبة له بمدينة قسنطينة عن الإصلاحات التي تنوي فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين[4]، حيث جاء في خطابه <<.. وعليه فقد قررت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أن تمنح عشرات الآلاف من المسلمين حقوقا كاملة ... كما قررت رفع عدد المسلمين في مختلف الجمعيات... وإن الحكومة الفرنسية مصممة على إصلاح أوضاع الجماهير

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص216.

[2] فرحات عباس: المرجع السابق، ص159.

[3] مصطفى طلاس، بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص72.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص218.

الجزائرية، إضافة إلى زيادة عدد المسلمين في المجالس العامة>>[1]. وفيما بعد كتب **ديغول** في مذكراته الحربية قائلا: << أمامي وبالقرب من المنصة، كنت أرى الدكتور **بن جلول** وعدد من المسلمين يبكون من شدة الفرحة>>[2]. وإثر خطبة **ديغول** كلفت الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني مندوب الدولة بتأليف لجنة مختلطة [3]، تعينت لجنة من ستة عشر شخصا لدراسة موضوع الإصلاحات وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة. وقد كانت هذه اللجنة تتكون من ستة إلى عشرة فرنسيين. بينما الدور الحقيقي للسكان كان بنسبة عشرة إلى واحد. وبالإضافة إلى ذلك فإن الستة جزائريين في اللجنة كانو **(موالين)** [4] لفرنسا، وقد إختيروا إختيارا دقيقا. حتى الشيخ **الطيب العقبي** الذي نجده في هذه اللجنة كان من مؤيدي فرنسا عشية الحرب. وكان ذلك سبب إستقالته من المجلس الإداري لجمعية العلماء قبل الحرب 1938م، أما بقية الستة فهم: **تامزالي، إبن جلول، الشيخ القاسمي، فضيل، قاضي عبد القادر وإبن قانة.** ولم تكن هذه اللجنة في الحقيقة سوى واجهة غير صلبة للديمقراطية الفرنسية، لأن لجنة فرنسا الحرة في الواقع كانت قد توصلت إلى محتوى قرار مارس الذي سنتحدث عنه قبل إجتماع لجنة الستة عشر[5]، التي عقدت جلساتها من 21 ديسمر 1943م إلى 8 جويلية 1944م[6]. وزعت إدارة الإحتلال على أعضاء اللجنة محاور أساسية لدراستها وكلفت المشاركين بإعداد تقارير مفصلة، وقد شارك الدكتور **بن جلول** ضمن اللجنة المكلفة بإعداد تقرير حول سبل تطوير الصناعة التقليدية الممارسة في الريف والحضر، وكيفية ترقية سكن المسلمين فيها[7]، وقد تمنى **فرحات عباس** وصديقه **عبد القادر السايح** من لجنة فرنسا للتحرير الوطني أن تقوم بإصلاحات كبيرة وثورية تكون في خدمة الجزائر وفرنسا والإنسانية جميعا ويلغى فيها مفهوم الإحتلال. وقد قدم الشيخ **البشير الإبراهيمي،** رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثلاث إقتراحات لهذه اللجنة وهي:

---

[1] شارل ديغول: **مذكرات الحرب(1942-1944م)**، ط2، تر: عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت، 1982 ، ج2، ص536.

[2] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص98.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص218.

[4] شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية،** تر: محمد مزالي و أخرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص326.

[5] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص218.

[6] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص326.

[7] محمد بكار: **محمد الصالح بن جلول(1893- 1985) رائد الحركة المطلبية في الجزائر**، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009، ص131.

أولا: إصلاح العدالة الإسلامية.

ثانيا: قضية التعليم العربي الحر.

ثالثا: قضية المساجد وموظفوها، وأوقافها.

وتعرض كذلك للجانب السياسي، مطالبا بحق المواطنة، ومساواة جميع سكان الجزائر دون تمييز، لا في الجنس ولا في الدين ولا في الحقوق والواجبات وتغيير نظام الاحتلال بنظام الحكومة الجزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري. أما اقتراح **مصالي الحاج** لهذه اللجنة فهو أن الجزائريين المسلمين لايطاليون سوى بجزائر حرة مستقلة[1]، وتحويل المفوضيات المالية إلى برلمان جزائري ينتخب عن طريق الاقتراع العام دون تمييز العرق أو الدين ومشروع عفو عام لصالح كل المعتقلين. أما المنتخبون الذين خانوا البيان أو المنتخبون مثل الدكتور **تامزالي** و**بن جلول،** فقد تشبثوا في المطالب المعبر عنها في 1936م من قبل المؤتمر الاسلامي، وانظموا إلى فكرة الإصلاحات التي أعلن عنها **ديغول:** المواطنة الفرنسية لكل المسلمين في إطار احترام قانونهم الخاص مع تطبيق محدود في الفترة الانتقالية[2]، وقد خص **ابن جلول** مسائل الصحة العمومية بعدة اقتراحات إذ طالب من الإدارة مضاعفة عدد التقنيين المساعدين العاملين فيها، وذلك لتغطية جميع احتياجات جميع المناطق وكشف عن الظروف الصعبة التي يعمل فيها أطباء المستعمرة في الميدان ونصح بضرورة تكثيف الطب الوقائي بكونه أحسن من العلاج، ولتحسين القطاع ككل اقترح زيادة ميزانية وانجاز مخابر للبحث ومضاعفة عدد المناصب[3]، وقد طالب الحزب الشيوعي بتعميم حق المواطنة الفرنسية (الجنسية) على مختلف الفئات المهنية والاجتماعية وعدم اقتصار الحقوق السياسية على النخبة[4].

شكل **فرحات عباس** اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والجنرال **ديغول** على طرح (مشكل تحرر الجزائر المسلمة) لكنه لم يوافق على مشروع **فيوليت** المنبعث في مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني فالفترة تختلف تماما (لم يعد في 1943م الأمر يتعلق بضم فئة أو مجموعة من فئات الأهالي إلى امتيازات طائفة

---

(1) عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال (1899–1985م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004–2005، ص182.

(2) محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)** ، المرجع السابق، ص ص876–883.

(3) محمد بكار: **محمد الصالح بن جلول(1893– 1985م) رائد الحركة المطلبية في الجزائر**، المرجع السابق، ص131.

(4) عامر رخيلة: المرجع السابق، ص50.

من اجل التخفيف من الديكتاتورية التي تمارسها هذه الطائفة على البلاد إنما يتعلق بإلغاء هذه الامتيازات وتحطيم كل ديكتاتورية في الجزائر فالديمقراطية يجب أن لا تنتصر في أوروبا لصالح الشعوب الأوروبية فحسب **بلعلي** وجه الكرة الأرضية كلها ولصالح جميع الشعوب) وذكر بالمبدأين الذين بني عليهما البيان:

1- كل الناس يولدون ويبقون أحرار ومتساوين في الحقوق.
2- كل شعب هو حر في تقرير مصيره بنفسه[1].

ولكن كانت كل من فرنسا المقاومة وفرنسا التابعة للمارشال **(بيتان)** ترفضان فكرة استقلال المستعمرات الفرنسية، ولقد كرست ندوة برازافيل المنعقدة في جانفي 1944م الوضع القائم، بحيث لم ترد فيها أدنى إشارة إلى الاستقلال ولا إلى الحكم الذاتي (إن الأهداف الحضارية التي أنجزتها فرنسا في المستعمرات تستبعد أية فكرة عن الاستقلال الذاتي وأية إمكانية للتطور خارج الإمبراطورية الفرنسية ومن ثمة فلا مجال للتفكير في إقامة حكم ذاتي للمستعمرات ولو على المدى البعيد) [2] ، وأفضت أشغال اللجنة التي لم تعمل الحكومة بمقترحاتها، بالرغم عن المصادقة عليها بالإجماع إلى أمر 7 مارس 1944م، وهو أحد النصوص التشريعية البالغة الأهمية في التشريع الجزائري[3]، ومما جاء فيه:

- يمنح المسلمين كل ما للفرنسيين من حقوق وواجبات، ويفتح لهم السبيل إلى جميع الوظائف المدنية والعسكرية[4].

- ألغى الأنديجانية واقر مبدأ المساواة في المدنية[5].

- إلغاء جميع التدابير الاستثنائية المطبقة على المسلمين[6].

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)** ، المرجع السابق، ص 880.

[2] بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، ط2، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص132-133.

[3] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص326.

[4] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص149.

[5] حميد عبد القادر :المرجع السابق، ص99.

[6] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص149.

– التوسع في تمثيل الجزائريين المسلمين بالمجالس المحلية ورفع عددهم من الثلث إلى الخمسين، وإلى النصف في الجمعية العامة، التي حلت محل المجالس العامة، وفي المناطق الريفية من الربع إلى الخمسين[1].

– منح المواطنة الفرنسية ل 65 ألف شخص[2]، مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية[3].

– إن الأصناف التالية من الجزائريين سيتمتعون بالجنسية الفرنسية، ويسجلون في هيئة الانتخاب الفرنسية (وهي غير هيئة الانتخاب الجزائرية):

- قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، الحاصلين على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها (وتوجد قائمة بالمدارس المعترف بها).
- الموظفون المدنيون من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية، والعاملون في وظائف دائمة [4].
- أعضاء الغرفة التجارية والفلاحية و الأغاوات والقياد والنواب، مهما كان نوعهم[5].
- الأشخاص الذين مارسوا أو يمارسون وظيفة انتخابية في المجالس المالية أو الاستشارية أو البلدية[6].
- المحرزون على جوقة الشرف أو على وسام المقاومة والأوسمة العسكرية[7].
- أعضاء مجالس اتحاد العمال المعترف بها، والذين تولوا المهمة فيها ثلاث سنوات على الأقل.
- الهيئة الإدارية من عمال وفلاحين للجمعية الأهلية الخيرية وفروعها (لاسيب) [8].
- الفرنسيون المسلمون الأخرون يصيرون مواطنين فرنسيين فيما بعد، حسب القوانين التي سيصادق عليها المجلس الوطني الفرنسي، أما الآن يسجلون في قوائم الانتخابات التابعة للدرجة الثانية، وعدد نواب الدرجة الثانية يبلغ خمسي مجموع الأعضاء في الجالس البلدية والمجالس الجهوية[9].

---

[1] يحي بوعزيز : **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص109.

[2] حميد عبد القادر : المرجع السابق، ص99.

[3] مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، 2014، ص176.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص220.

[5] يحي بوعزيز : **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص110.

[6] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، ص220.

[7] يحي بوعزيز : **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص110.

[8] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص220.

[9] يحي بوعزيز : **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص110.

- إن جميع الفرنسيين في الجزائر لهم الحق في الانتخاب، وكذلك الترشح للمجالس الجزائرية بدون قيود.
- إن منطقة الصحراء ومنها بلاد ميزاب، لم يغير من وضعها هذا الأمر بشيء، وإنها ستظل كما كانت في الماضي تخضع للحكم العسكري مباشرة.

كما نظرت لجنة الستة عشر في الإصلاحات السياسية للمسلمين، نظرت أيضا في بعض الحالات الاجتماعية من ذلك:

- دراسة الأوضاع المعاشية في المدن والقرى للجزائريين والأحوال الصحية و المساعدات الطبية.
- تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين.
- تصنيع الجزائر، والعناية بالصناعة التقليدية والأهلية.
- تعميم التعليم على أطفال الأهالي والحياة الريفية[1].

وكان معنى هذا تحقيق وعود مشروع **بلوم فيوليت** ولكن(بعد فوات الأوان) [2] فقد تجاوزه الزمن بثماني سنوات[3].

وقد كانت هذه الإصلاحات محل تعليق لدى غير الجزائريين، فهي أولا جاءت متأخرة عن موعدها وهي لا تعني التطبيق الفوري، فالقانون ينص على أن الأمور ستأخذ مدة طويلة وفترة انتقالية والأمر وإن كان قد حاول إرضاء النخبة والنواب وقدماء المحاربين، فإنه لم يحل مشكلة الجماهير الجزائرية[4] ، فقوبلت قراراته بالرفض من **مصالي الحاج** والعلماء **وفرحات عباس**، وحتى الكولون رفضوا ماجاء في خطابه، وتحت أعين الشرطة الفرنسية التي ظلت تراقبه، صرح **عباس** قائلا: <<كل أشكال الإصلاح داخل الدولة الفرنسية تجاوزها الزمن>>، بعد إعلان الجنرال **ديغول** عن سياسته الاندماجية حانت ساعة الحسم بالنسبة للجزائريين، الذين كان عليهم أن يختاروا بين نهج البيان ومشروع **بلوم فيوليت**، وبين الولاء لفرنسا أو معارضتها [5] والحال أن هذه الترتيبات الاندماجية وان كانت مطلوبة ومقبولة من طرف قسم من الرأي العام المسلم، منذ عقد مضى، إلا أنها أصبحت مرفوضة من طرف الجزائريين بالإجماع (إنها عروض هزيلة فضلا عن كونها

---

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص221.

[2] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص149.

[3] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص98.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص221.

[5] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص98.

جاءت متأخرة عن أوانها) تلك هي العبارة التي تلخص خيبة الأمل، وتعبر عن الرفض القاطع من طرف المسلمين إزاء هذا العرض، الذي قدم لهم وكأنه هبة سخية من طرف فرنسا [1]. كما رأت النخبة السياسية أيضا، أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة، وان الجزائريين اليوم لم يعودوا يرغبون في الجنسية، وعبر **فرحات عباس** عن رفضه للإصلاحات[2]، فالوعي السياسي لدى **فرحات عباس** فاق **بلوم فيوليت** وحتى الدكتور **بن جلول** اعترف بخيبة أمله، واتفق الجميع على رفض ما سماه **بن جلول** بالتفتيش، فيما راح **عباس** ينادي بعدم اللجوء إلى العنف، فهو يعلم جيدا أن وضع الفئات الشعبية المزري يشجع مثل هذه السلوكات، التي لايزال ينفر منها، وفي للديمقراطية فطالب بحلول أخرى أكثر عدالة وديمقراطية، مما زاد من تخوفات الإدارة الفرنسية من احتمال انفجار الوضع ولمح لإقتراب انفصال الجزائر عن فرنسا، كما أبدى ميولات وطنية أكيدة، وقناعات راسخة في الكيان الجزائري المستقل كحل وحيد، كما رفض العلماء سياسة **ديغول**، و اعتبرو الاندماج كمحاولة لطمس الشخصية الوطنية للجزائريين[3] ونددد به **الشيخ البشير الإبراهيمي** رئيس جمعية العلماء، على انه خطوة نحو إدماج لا يرضى به الشعب المسلم بأي ثمن. ووجه إليه **مصالي الحاج** نفس الانتقاد الأساسي و نادى بتحرير المسلمين الجزائريين في إطار دولة جزائرية، مع برلمان جزائري ومواطنة جزائرية[4]، ولم يرض بهذا المرسوم إلا أولئك الأذناب المارقون، الذين استحوذ عليهم الجزع، لأنهم مجبولون على الخوف والجبن، كما هم مجبولون على التملق الزلفى، همهم الوحيد هو حرصهم على امتيازاتهم وأموالهم المكدسة في البنوك[5] ، عبر الشيوعيون السائرون في فلك الحزب الشيوعي الفرنسي، والمساندون لنداء التعبئة العامة عن تأييدهم لمرسوم 7مارس 1944م، وحذا الاشتراكيون حذوهم[6] وصرح **اوزقان** باسم الحزب الشيوعي بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية لأنه بإمكان الأمي أن يكون مواطنا ممتازا مثلما هو الحال في النشاط الثقافي.

و أخيرا يمكن للمرء أن يتكون بمدرسة عربية دون أن يعرف اللغة الفرنسية[7]، و أن يدرك الحالة السياسية

---

[1] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص144.

[2] مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، 2014، ص176.

[3] حميد عبد القادر : المرجع السابق, ص ص99–100.

[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص326.

[5] فرحات عباس: المرجع السابق، ص160.

[6] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص134.

[7] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص326.

الجزائرية، وبهذا العنوان يكون قادرا على الدخول في المواطنة الفرنسية، في هذا الصدد كتبت صحيفة (ليبرتي) وهي لسان الحزب الشيوعي بتاريخ 20 جانفي 1944م، تقول <<أن الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك الوطن الأم وأقاليمه الواقعة فيما وراء البحار وحدة لا تقبل التجزئة، وان الديمقراطية السياسية تعني منح صفة المواطنة لجميع السكان المتواجدين فوق الأراضي الفرنسية>> هذه الكلمات التي ألقاها نائب باريس **أندري ميرسي** أمام المجلس الاستشاري المؤقت، تلخص موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم لتوجهات السياسة الاستعمارية الفرنسية، ومن جهتها أكدت صحيفة (فراترنيتي) وهي لسان الاشتراكيين الفرنسيين بتاريخ 26 ديسمبر 1943م، مايلي: <<ينبغي إدماج شعوب الإمبراطورية ضمن العائلة الفرنسية الكبرى[1]>>، أما لجنة فرنسا الحرة فقد اعتبرته دليلا على حسن نية فرنسا، في تطوير الجزائر ورفع مستوى سكانها، ورحبت به الصحيفة البريطانية (التايمز) واعتبرته دليلا على أن فرنسا، مازالت تعتقد في قوتها التي باستطاعتها أن تدمج الناس من كل العقائد والألوان تحت وحدة شعارها المتمثل في الحرية والمساواة والإخاء، وقالت عنه أن العالم الاسلامي وأصدقاء فرنسا في كل مكان سيرحبون به، ولكنها لاحظت انه صيغ بدقة وحذر، وانه لم يمنح المساواة إلا لعدد ضئيل من الجزائريين تاركا مصير البقية منهم إلى المجلس التأسيسي الفرنسي المقبل[2].

[1] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص134.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص221–222.

3- حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م

إتجه الرافضون لمرسوم مارس 1944م والمتمسكون ببيان الشعب الجزائري إلى التفكير في إنشاء إطار تنظيمي للدفاع عن البيان، وكان الرد سريعا إذ لم يكد يمضي أسبوعا واحدا على صدور 7 مارس 1944م حتى ظهرت حركة أحباب البيان والحرية[1].

تأسست حركة أحباب البيان والحرية بمدينة سطيف في 14 مارس 1944م[2]، وإذا كان الثابت من القانون الأساسي لهذه الحركة المودع لدى عمالة قسنطينة من طرف محرره السيد: **فرحات عباس**، أن تسمية الحركة هي(أحباب البيان والحرية). فإن هناك من يذكر بأن الإسم الأول كان كما يلي:(أحباب البيان الجزائري) إلا أن حزب الشعب إشترط لمشاركته في التجمع زيادة كلمة (والحرية) فقبل **فرحات عباس** بذلك[3]. فقد ظهر في هذه الأثناء السيد **فرحات عباس** ليملأ الفراغ الذي تركه **غياب إبن باديس مصالي، العقبي وإبن جلول**[4]. وقرر أن يقترب من **مصالي الحاج** زعيم حزب الشعب **والشيخ البشير الإبراهيمي** زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري، وبدأ يعمل من أجل التحالف معهم ضد الجالية الأوروبية في الجزائر، كما غير خطتة وأصبح يعمل على توسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية، فلربما يتمكن من تحريك الجماهير ويستمع الفرنسيون إلى مطالبه، التي لا تجد صدى لدى المسؤولين الفرنسيين في باريس والأوروبيين في الجزائر، وبالفعل فقد أقام علاقات ودية مع **مصالي الحاج** وزاره في المعتقل وعندما أطلق سراح **مصالي الحاج** يوم 26 أفريل 1943م، بعد قدوم الحلفاء إلى الجزائر وصدور العفو عن جميع المساجين الذين تمت محاكمتهم في عهد حكومة **فيشي**، مر زعيم حزب الشعب وإلتقى بالسيد **فرحات والبشير الإبراهيمي والسيد موريس لابور** من الحزب الشيوعي وتحاور الزعماء الأربعة في كيفية وضع إستراتجية مشتركة، وإتخاذ موقف موحد بالنسبة للقضايا التي تهم مصير البلاد. وفي هذا الإجتماع إتفق الزعماء الأربعة على إصدار وثيقة مشتركة تعبر عن إرادتهم القوية، لتأسيس دولة جزائرية ووضع دستور لجمهورية جزائرية مستقلة وذلك بقصد تكوين فدرالية مع الجمهورية الفرنسية. وقد أطلق على هذا البيان الذي صدر يوم 14 مارس 1944م، إسم (أصدقاء البيان والحرية)، وفيه وافق **فرحات عباس** على إقتراح مـــــــن

---

[1] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص51.

[2] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1، ص127.

[3] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص51.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 222.

مصالي الحاج بأن يلغي منصب الحاكم العام في الجزائر ويتحول الحاكم العام إلى سفير[1]. ورغم تباين إتجاهات أعضاء التجمع في الماضي، فإنه تم التوفيق بين مختلف النزعات بإتفاق حول مبادئ هامة، إذ تقبل حزب الشعب الجزائري فكرة الجمهورية الفيدرالية. وتخلى دعاة الإندماج–في السابق– عن أفكارهم الإندماجية، وألحت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على مراعاة أهدافها ومبادئها، لاسيما وأن التوفيق كان على أساس تجمع لا يمثل حزبا سياسيا، وقد حددت نوعية هذا التجمع صحيفة (المساواة) قائلة: <<إن أحباب الحرية والبيان ليسوا حزبا سياسيا، وإنما هو تجمع يضم أشخاصا من مختلف الإتجاهات، وينتمون لأحزاب سياسية، ولكنهم في نظرتهم للمشكل الإستعماري، وفي نوع الحل لهذا المشكل متفقون، كما أنهم يؤمنون بأنه يجب تطوير المستعمرات والشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم>>[2]، وقد تضمن القانون الأساسي لهذه الهيئة عدة محاور ومواد وفصول تشرح مهام هذه الحركة ومنها:

الفصل الأول: أنشأ بالقطر الجزائري، تجمعا كلف بالتعريف والدفاع أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي عن (بيان الشعب الجزائري) الذي قدم للجهات الوطنية يوم 10 فيفري سنة 1943م، ومن أجل المطالبة بحرية التعبير لكل الجزائريين، سمي هذا التجمع (أحباب البيان الجزائري).

الفصل الثاني: إن هذا التجمع يحارب بواسطة الكلام وبواسطة الكتابة، التصور الإستعماري والتعديات وهجومات القوات الإمبريالية في إفريقيا وفي أسيا، ويحارب إستعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة، وهدفه أيضا المساهمة في تكوين عالم جديد يحترم فيه الشخص الإنساني في مختلف أنحاء العالم[3].

ووضعت أهداف لهذه الحركة تتمثل فيما يلي:

– المهمة العاجلة والأكيدة لذه الحركة، هي الدفاع عن البيان[4].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص236–237.

[2] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص231–232.

[3] رابح لونيسي وأخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، دار المعرفة، الجزائر،2010، ج1، ص ص255–256.

[4] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص52.

-نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركة أحباب البيان[1].
-إستنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها [2].

أما عن وسائل العمل فكانت تتمثل في:

-إنقاذ جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والقمع الاستعماري[3].

-إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة وخلق تيار مؤازرة للبيان[4].

-ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار[5].

-خلق روح التضامن في الجزائريين اليهود والمسلمين والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء، تلك الروح التي هي حسب **رونان (Renan)** أساس تكوين كل امة (المادة الرابعة) [6].

ظهر البرنامج وكأنه تسوية بين الموقفين الرئيسين للحركة الوطنية، أنصار الاستقلال والعناصر المعتدلة والداعمة مع هذا للأمة الجزائرية، أما التيار الأول فقد قبل البرنامج المقترح فقد اطلع **فرحات عباس مصالي** (وهو آنذاك في الإقامة الجبرية بربيل) على قوانين حركة أحباب البيان والحرية، وأعطى رئيس حزب الشعب الجزائري في مناسبتين في ماي في ديسمبر 1944م موافقته على إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية، وكان **مصالي الحاج** قد صرح لعباس:<< سنقوم بهذا المسعى الكبير سويا وسوف نرى...>> [7]، و قرر **مصالي** مساندة الحركة فأمر مناضلي حزب الشعب الجزائري للانضمام لها، فوجدوا فيها غطاء قانوني لنشاطهم السياسي السري كون حزبهم منحل[8].

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص111.
[2] فرحات عباس: المرجع السابق، ص160.
[3] أحمد مهساس:المرجع السابق، ص208.
[4] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص111.
[5] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص52.
[6] فرحات عباس: المرجع السابق، ص160.
[7] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951)**، المرجع السابق، ص885.
[8] بنيامين سطورا: **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية(1989-1974م)**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر،2002، ص188.

إن هذه الحركة ورغم الظروف الإستثنائية التي ظهرت فيها، سواء المحلية أو العالمية، فإنها كانت مجالا لإلتفاف أغلبية مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية والشخصيات العامة، كما تعتبر أول حركة جمعت ووحدت نشاط التيارات السياسية في الجزائر، بإستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، الذي[1] رفض المشاركة في الحركة وأعلن عن تأسيسه لحركة (بيان أحباب الديمقراطية) مؤيدة لسياسة الإدماج ومطالبة بمطالب إجتماعية. وقد أصبحت حركة أحباب البيان والحرية الحركة المستقطبة للجماهير الجزائرية، في ظل خطر حزب الشعب الجزائري[2]، وقد قامت بتعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية تعلن <<لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، وتسقط الجنسية الفرنسية وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع >>[3]. إن رفع هذه الشعارات كان بمثابة تعبير عن موقف الرفض للإصلاحات التي وعدت بها السلطات الفرنسية الإستعمارية في مرسوم 7 مارس 1944م، ومثلت حركة أحباب البيان جبهة وطنية فعلية[4]، إنظم إليه الموافقون على بيان الشعب الجزائري، وهم **مصالي، الشيخ الإبراهيمي والدكتور لمين دباغين وأحمد فرنسيس**، وحمل الحزب شعار(الجزائر حرة) [5]، في وقت كان الجزائريون فيه في حاجة إلى قيادة وطنية لمواجهة مناورات الإدارة الإستعمارية.

وهكذا فإن تحالف (كل التشكيلات الجزائرية) أصبحت مقتنعة بفكرة الإستقلال أعطى لأحباب البيان والحرية قاعدة شعبية واسعة، ونمى بشكل واسع نفوذها السياسي وإندفع الطلبة والكشافة والشباب بصورة عامة في الحركة وساد البلاد حماسا شعبيا عظيما، وتم القيام بعملية تخريب منهجية لسياسة فرنسا الإدماجية وإقناع المستفيدين من مرسوم 7 مارس 1944م، بعدم تسجيل أنفسهم في القوائم الإنتخابية الخاصة بالقسم الأول [6] ونجحت الحركة أيما نجاح. فكان في كل الوطن النصر حليفا والتأييد أليفها وتقاطر إلى مركز الحركة –6 ساحة لافيجوري– أكثر من 500 ألف منخرط[7] ، فقد سجل إقبال الجماهير على الحركة الجديدة رقما قياسيا، يدل على تحمسها ورغبتها الأكيدة في التحرر والإستقلال، وللإقبال الجماهيري أسباب:

---

[1] رابح لونيسي وأخرون: المرجع السابق، ص256.

[2] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص52.

[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص206.

[4] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص53.

[5] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص100.

[6] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص53.

[7] فرحات عباس: المرجع السابق، ص162.

أولا: إنها حركة توحيد، جمعت كل التيارات والأحزاب، ماعدا الحزب الشيوعي الذي لم تكن مواقفه أثناء الأزمات متجاوبة مع المطامح الوطنية.

ثانيا: إن ظروف ذلك العهد كانت تفرض على الجزائريين وحدة متينة، وتكتلا صلبا، لا يسمح بأي تهاون أو تمزق، فالحرب على وشك الإنتهاء، وبإنتهائها ينتهي التواجد الدولي بالجزائر، ويبقى المجال خاليا لفرنسا وحدها.

ثالثا: كان الجو مهيئا لنشر فكرة الإستقلالية، ولترسيخها، إن لم نقل بأن الجو كان صالحا جدا لنشر الفكرة الثورية، خاصة وأنه يوجد داخل التجمع حزب وطني منظم مهيكل، إكتسب خبرة في ميدان النضال وإستغل خبرته، وعناصره الشابة المتحمسة في العديد من المناسبات، وأخيرا إستفاد من وجوده ضمن الإطار الشرعي الذي يسمح له بحرية التحرك: عقد الإجتماعات، حرية التنقل، القيام بمظاهرات، طبع المناشير، إلقاء الخطب وتكثيف الإتصالات.

رابعا: يعود الفضل في تمتين روابط الوحدة الوطنية إلى الموقف الإداري الفرنسي غير القار، لتعدد مراكز القوى في إتخاذه، فهناك بيرتون الذي كان يتظاهر بإستعداده للتعاون مع ممثلي البيان، وهناك موقف **كاترو** الذي أصم أذنيه عن مطالب الجزائريين، وواجههم بالتهديد وإلقاء القبض على **فرحات عباس و السايح**، وهناك فرنسا وفرنسا الحرة والجنرال **ديغول** والجنرال **جيرو** وإلى جانب كل هؤلاء هناك جيش فرنسي بظباطه، ومعمرون فرنسيون بزعمائهم، كانت المواقف الفرنسية متناقضة مضطربة[1].

وقد تمحورت دعاية حزب الشعب خلال هذه الفترة حول فكرة مفادها أنه: (لاشيء بإمكانه أن يحول الشعب الجزائري من شعب عربي مسلم إلى شعب فرنسي)، ومن جهتهم كان مناضلو أحباب البيان والحرية يشددون في إجتماعاتهم الشعبية على مطالب وطنية لنشر التكوين السياسي، وكانو يفضحون ممارسات الإدارة الكولولنيالية التي إعتبرتهم متمردين وهو مادفع **عباس** إلى مزيد من التشدد فصرح من خنشلة: <<لاشيء يثنينا عن مطالبنا، ولكي نحققها نحن مستعدون لدخول السجون، بل وحتى المثول أمام فيصل الإعدام إذا تطلب الأمر ذلك>>[2]

---

[1] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص232-233.

[2] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 89.

كما سعى **فرحات عباس** وذلك ضمن نشاطات أحباب البيان إلى تصميم علم وطني le drapeau خاص بالجزائر إذ أنه في 12 أفريل 1944م، صدرت وثيقة من طرف الجيش الفرنسي تقول: <<إن **فرحات عباس** يوجد الآن في سطيف وقد طلب من فئة من النساء اللواتي يوجدن بمنزله أن يخيطوا له أعلاما وطنية، 20 علم وطني جزائري يكونون جاهزين في 48 ساعة القادمة، وكان مولد العلم الوطني من طرف **فرحات عباس** يعد بداية الرعب في قلوب المستعمرين الفرنسيين>> [1].

وقد كان للأصدقاء جريدة أسبوعية بإسم (المساواة) تأسست في 15 سبتمبر 1944م، وظلت تدافع عن أهدافهم[2]. وقد تبنت جريدة المساواة مهمة إقناع الأوروبيين بأن قضية الجزائر قضيتهم وأن مصالح الجزائريين هي مصالحهم، وأن إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية سيتيح لهم أن يلعبوا دورا هاما في تدعيمها وتطويرها ورغم كل ذلك لم يستجب إلا قليل منهم إلى ذلك.

أما **فرحات عباس** فتمشيا مع فكرته التي تنبع وتبنى على مبدأ (الثورة بالقانون) كان يرى عكس ذلك ويعتقد أن الشعب الفرنسي الذي قاسى الويلات طيلة أربع سنوات من الإحتلال النازي سوف يسلم لا محالة بمطالب شعب الجزائر العادلة، لأنه سيكون قد تشبع بأفكار جديدة ملائمة للتطور العالمي الجديد وسيستيقظ ضميره تحت سياط الإرهاب النازي الهيليتري[3]. حيث قال: <<كنت أثق شيئا ما بفرنسا المنبثقة عن المقاومة – لم يكن يخطر ببالي بأنها ستخذلنا وتخدعنا>>، كما صرح قائلا: <<كنت في أن واحد الكاتب العام لحركة أحباب البيان والحرية والمدير السياسي لجريدة المساواة، وكنت مكلفا بالإتصالات مع الإدرات السامية لإقناعها بالنظر في مطالبنا بعين الإعتبار. وكان عبء هذه المسؤوليات ثقيل ومرهقا، فتحملته إلى النهاية، وأكثر ما كنت أخشى الإستفزازات البوليسية>> [4].

وفي أواخر سبتمبر 1944م، عين السيد ايف **شاطينيو** واليا عاما على الجزائر بدلا من الجنرال **كاترو**، وكان سياسيا حاذقا ومطلعا على أوضاع الجزائر، والعالم العربي بصفة عامة[5] ، وكانت مهمته الرئيسية هي إرغام الجزائريين على القبول بإصلاحات **ديغول**، وهكذا تواصلت سياسة القمع وإجراءات التضييق على نشاط

---

[1] benjamin storaetzakia Daoud**, farhat abbes**, uneutope algérienne, édition de noël, paris, 1995, p128.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص222.

[3] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق،ص112.

[4] فرحات عباس: المرجع السابق، ص ص161–162.

[5] يحي بوعزيز: **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830–1954م)**، المرجع السابق، ص112.

أحباب البيان والحرية، وبدا الوضع منذ ربيع 1945م ينبئ باضطرابات وشيكة[1]. فالبرغم من أن هذه الحركة قد جمعت عناصر غير متجانسة وذات رؤى متعددة في الكثير من القضايا، وبالخصوص في موقفها من سياسة الإدماج ونظرتها الاجتماعية والسياسية، فإن السلطات الفرنسية شعرت بخطورتها وشرعت في تدبير المؤامرات ضدها، إلا أن التيار الاستقلالي تمكن من توجيه هذه الحركة الوطنية وجهة وطنية، فأثناء المؤتمر الذي إنعقد من 2إلى 4 مارس1945م، استطاع التيار الوطني الشعبي أن يحرز الأغلبية ضد اتجاه النواب الذي كان يؤيد إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، ونال مصادقة المؤتمر على قرار يطالب ببرلمان وحكومة جزائريين متخلصين من أية روابط مع فرنسا[2] وعَلَمْ خاص كما صوت هذا البرلمان على الاقتراح بإطلاق سراح **مصالي الحاج**[3].

ونتيجة تصاعد نشاط أعضاء حزب الشعب الجزائري قامت السلطات الفرنسية بإبعاد **مصالي** في 23أفريل 1945م من منفاه بالقليعة إلى خارج الوطن (برازافيل) في الكونغو[4]، كتعبير عن عجزها على مواجهة ما أصبحت تمثله حركة أحباب البيان في أوساط الشعب الجزائري من وجود[5] ، وبالرغم من كون مصالي في المنفى إلا أنه استطاع المشاركة فيما يدور بالساحة السياسية وكذا قيادة حزبه وجعله زعيما سياسيا للجزائريين، هذا ما أثار موجة غضب في أوساط الشعب الجزائري من جراء ترحيل زعيمهم[6] ، ففي عهد ولاية السيد **ايف شاطينيو** حدثت مجزرة أول وثامن ماي 1945م[7].

---

(1) مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص177.

(2) عامر رخيلة: المرجع السابق، ص54.

(3) سعيد بورنان: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830–1962م) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي(1900–1954م)**، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ج2، ص62.

(4) لزهر بديدة: **رجال من ذاكرة الجزائر مصالي الحاج**، ج5، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013، ص19.

(5) عامر رخيلة: المرجع السابق، ص54.

(6) جون لوي بلانش: **سطيف 1945 بوادر المجزرة**، تر: عزيزي عبد السلام وأخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص126.

(7) يحي بوعزيز: **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830–1954م)**، المرجع السابق، ص112.

المبحث الثاني: الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

1-الأوضاع الاقتصادية

لقد عاشت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ظروف اقتصادية صعبة ، غير أن هذه الوضعية المتدهورة في حقيقة الأمر تعود جذورها إلى تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ 1930 ثم تبلورت أكثر في فترة الثلاثين من القرن العشرين ، حيث أحكمت السيطرة الاستعمارية على كافة دواليب الاقتصاد الجزائري[1].

وقد اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة، إذا كانت جل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي[2]، فقل الإنتاج بسبب قلة الأيدي العاملة التي جندت وسخرت لأغراض الحرب في أوروبا[3]، حيث تعكس الوضعية الاقتصادية للمدن تدهور ظروف المعيشة بالبلاد . فبعد انقطاع الاتصال بفرنسا، الزبون والبائع الرئيسي ساءت وضعية الجزائر العامة : نقص في الحبوب ابتداء من الشتاء 1940م، ومحصول سيء سنة 1942م بسبب شتاء قاس وربيع كثير الجفاف، كما أحدثت مصادرة المحصول الذي تم إرساله إلى فرنسا، وبالخصوص إلى جيوش المحور، فجوة كبيرة في المخزون الذي من المفروض أن يسوق في الجزائر .في سنة 1941م تم إرسال 1.8 مليون قنطار من القمح إلى فرنسا وبالكاد بلغ محصول 1942م نصف محصول 1939م. ووجد سكان المدن صعوبة جمة في التزود بالمؤونة[4]، فقد عرف الشعب الجزائري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) نقصا فادحا في المواد الغذائية الأساسية ولاسيما القمح بنوعيه الصلب واللين، وكذا الشعير بالنسبة للعائلات التي تقتات من هذه المواد الأساسية التي كانت توزع بالبطاقات لكل عائلة على عدد أفرادها ، وكذلك الأمر بالنسبة لمن يقتني الخبز من المخابز بالمدن ، بالبطاقات ثلاثمائة (300)غرام خبز للفرد الواحد في 24 ساعة وقلة في مادة (القهوة) ويضاف إليها الحمص والشعير و(النوى – التمر) بعد قلي هذه المواد لندرتها والسكر الذي يضاف له التمر، لندرته ومواد زيت المائدة والصابون وجميع المواد الغذائية، باستثناء الخضر

---

(1) إسماعيل سامعي: **إنتفاضة 8 ماي بقالمة ومناطقها**، دار الهدى، قالمة، 2004، ص09.

(2) مجهول: **<< الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830– 1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال>>**، مجلة مركز بابل للدراسات، م4، ع03، (د.س)، ص223..

(3) يحي بوعزيز: **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، المرجع السابق، ص102.

(4) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص38.

والفواكه المحلية التي كانت متوفرة بالإضافة إلى نقص المواد الغذائية المقننة بالبطاقات التي كانت تباع في الأسواق خارج البطاقات المقننة بأثمان خيالية لا يستطيع المواطنون البسطاء من اقتناءها[1]، وكان تنظيم التموين سيئا، حيث لم يستفيد مسلموا الأرياف من القسيمات لشراء المنتجات التي خصصت للأوروبيين وسكان المدن، فإن قبل المسلمون عدم توفير لحم الخنزير و الخمور والكحول فإن التمييز غير مبرر إذا تعلق الأمر بالحليب والشكلاطة والأقمشة والألبسة فالحصص الممنوحة للمسلمين كانت غير كافية والسبع كيلوغرامات والنصف من القمح في الشهر نادرا ما تحصل، كما منح بعض الدواوير (أربعة كيلو غرامات وأحيانا كيلو غرامان في الشهر ممزوجة بالتربة)، وهذا حسب النائب الشيوعي **فاجون** وقد سرد الدكتور **تامزالي** القصة الآتية للحاكم **بايروطون** : <<قدم احد القياد ليطلب منه تجنيس البغل لأن البغل كان له الحق في عشرة كيلو غرامات من الشعير، في حين ليس للمسلم الجزائري في تلك الفترة سوى كيلو غرامين>> [2].

كان احتياج سكان الجزائر للحبوب – المادة الرئيسية للغذاء (الكسكس والخبز) يبلغ 18 مليون قنطار، غير أن الإنتاج 1943–1944م لم يبلغ سوى8.7 مليون، أي 40% من الاحتياجات، أما في سنة 1944–1945م فلم يتجاوز الإنتاج 6 مليون قنطار، ثمة أسباب متعددة لهذه المجاعة : الجفاف، تقلص المساحات المزروعة بسبب نقص البذور، قدم العتاد الفلاحي، التقليص من حصص الوقود، وتزايد استهلاك الحبوب لعدم وجود مواد غذائية أخرى، ولجأت الإدارة إلى تقليص الحصص الغذائية شهر بعد شهر، وتأتي دواوير بأكملها لتبحث تحت الأرض عن جذر نبتة طعمها غريب، لكنها توكل تدعى (تلغودة) وحتى وان لم تكن مغذية، فهي تسكن الجوع عندما تحول إلى عصيدة[3]، وفي مناطق أخرى لم توزع الحبوب لمدة أشهر، فقد حرم دوار تلات في منطقة باتنة لأكثر من ستة أشهر[4]، ولتغطية عجز فرنسا المالي بسبب ازدياد نفقات المواجهة العسكرية الثانية لجأت سلطات الاحتلال إلى فرض ضرائب عدة على المنتجات الغذائية، مثال ذلك أنها أقامت في مقاطعة قسنطينة خلال 15 ديسمبر1940م، تجمع حددت فيه بالإضافة إلى دفع كميات من الموارد الغذائية كالتمر والتين والحبوب مبالغ مالية تقدم نقدا.

---

[1] بشير كاشه القرحي: **مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962م)**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، رويبة، 2007، ص123 .

[2] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية (1939–1951م)**، المرجع السابق، ص ص897–898.

[3] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص200.

[4] محفوظ قداش : **تاريخ الحركة الوطنية (1939–1951م)**، المرجع السابق، ص898.

وقد استمرت فرنسا في فرض الضرائب وبنسب عالية على تلك المحاصيل، كل ذلك من اجل تعويض خسائر ومتطلبات الحرب العالمية الثانية[1]، زراعة الكروم هي الأخرى عرفت تضررا بفعل سنوات الحرب فإنخفضت مساحة زراعتها من 411000 هكتار عام 1939م إلى 357000هكتار مع نهاية المواجهة العسكرية الثانية وذلك لعدة اعتبارات منها: تجنيد الشباب العامل في محاصيل الكروم تلك ضمن صفوف الجيش الفرنسي، ذلك العجز سجل أيضا في مادة الزيتون حيث انخفض إنتاج مادة الزيت في القبائل إلى 655000 هكتو لتر عام 1940م، بعد أن كان يقدر سنة 1939م بـ 2.043.000 هكتو لتر، والملاحظ أن استغلال فرنسا لموارد الجزائر في الميدان الفلاحي، لم يكن يقتصر على المحاصيل الزراعية فحسب بل تعداه حتى رؤوس الأغنام، فقد تم تصدير الآلاف منها إلى فرنسا، وذلك لتغطية وتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل ارتفاع نفقات الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض عددها من 6.406.00 رأس عام 1939م إلى 2.808.000 رأس سنة 1945م، وذلك نظرا لمعطيات الحرب من جهة، وكذا بسبب التقلبات الجوية فلقد تم تسجيل اضطراب بين برودة قاسية وحرارة مرتفعة خلال تلك السنوات، والتي أدت إلى هلاك حوالي 80% من الأغنام لنقص وقلة المراعي، من جهتها الأبقار كذلك انخفض عددها بنسبة 23% إذ نجد انه وخلال عام 1939م كان عددها يقدر بـ 886.000 رأس فيما أصبح سنة 1945م يقدر بـ683.000 رأس[2].

أما مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت عام 1940م تقدر بـ 10 ملايين هكتار إستولى المستوطنون الفرنسيون على 207 مليون هكتار أي بنسبة 27% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون أعمالا أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة ، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراض قليلة الخصب والإنتاج.

وعلينا أن نلاحظ، أن المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي فلم يكن غريبا أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج براسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي إن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوصا تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي أخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي أي اقتصاد التقوت، في وقت وضعت

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص103-104.

[2] المرجع نفسه، ص ص102-103.

فيه الحكومة الفرنسية كل الأجهزة و المؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة والقروض[1]، و يكشف جرد الأراضي الحكومية والبلدية المقرر في 1944م، وكذا سن التحقيق في سبتمبر 1945م عن نقص المساحات المتوفرة 250الف هكتار فكان لزاما القبول بضرورة الرفع منها عن طريق نزع الملكيات من بعض المناطق الكبرى، وعن طريق شراء الأراضي المفروضة للبيع طوعا، كما كان التفكير في إعادة شراء الملكيات الكبرى الممنوحة من قبل الإمبراطورية الثانية[2]، بالإضافة إلى الجفاف الذي لحق بالعديد من الحقول الزراعية خلال سنوات متتالية، فإن عامي 1944م و1945م سجلا غزوا للجراد (وكان مؤذيا جدا في مقاطعة قسنطينة بتحديد حيث أصيبت المناطق الجبلية في سطيف بأضرار كبيرة في محاصيل الحبوب، وإنتشرت بيوض الجراد على مساحات واسعة[3].

أما بالنسبة للصناعة فتعتبر من بين أكثر الميادين الاقتصادية تدهورا، حيث كانت سياسة فرنسا منذ الاحتلال تقوم على أساس عدم تصنيع الجزائر حتى تبقى سوق مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، وهو ما عبر عنه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر سنة 1944م فقال:<< ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فإن ذلك من شانه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي مع فرنسا بالنسبة للصناعة الفرنسية>>[4].

في المجال الصناعي الجزائر كانت تمتلك من المواد الأولية ما يكفي لتحقيق الإكتفاء الذاتي في هذا المجال[5]، لكن مشروع التصنيع لم ينطلق إلا في بداية الحرب العالمية الثانية، ليستجيب للحاجيات المتولدة عن قطع العلاقات الإقتصادية الخارجية، وخاصة مع فرنسا. ومنذ 1940م فتحت بعض المصانع: صناعة المعادن، البناء الميكانيكي، صناعة قطع الغيار للآلات، مواد كيميائية، دهن، ورق، زجاج، مواد

---

(1) مجهول: << **الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال>>**، المرجع السابق، ص224.

(2) محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)**، المرجع السابق، ص900.

(3) رضوان عيناد ثابت : المرجع السابق، ص39.

(4) محمد يعيش: **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945م**، منظمة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص34.

(5) رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931–1956م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص89.

البناء...الخ[1]، لكن سلطات الإحتلال إهتمت بالصناعة الإستخراجية فقط [2]، ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية إستمرت تلك السياسة فقد تم تحويل الكثير من تلك المواد الأولية لفرنسا حيث تم نقل الوقود والمعادن من نحاس وزنك ورصاص وحديد وفوسفات، وبعض المواد الكيمياوية الأخرى، كل ذلك من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام النقص المسجل هناك، وإرتفاع تكاليف الحرب خاصة بعد الإجتياح الألماني لها عام 1940م، وتخريب العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج وما بقي من معامل إستولت عليه القوات الألمانية، مثلما حدث مع مصانع النسيج التي تحول إنتاجها لخدمة النازية[3] فوقعت أزمة قماش بالجزائر– بإعتبارها مرتبطة بفرنسا– وذلك بسبب عجزهم عن شراء الأقمشة المتوفرة في السوق السوداء لغلاء أسعارها.

وإستخرجت حكومة **فيشي** (VICHY) في سنة 1941م مشروعا قديما من الصناديق يعود إلى الجمهورية الثالثة، وهو عبارة عن مشروع سكة حديدية عابرة للصحراء، تربط إفريقيا السوداء بإفريقيا الشمالية وكلف **بيتان** (Pétain) شركة المتوسط (النيجر) لإنجازها هذا المشروع الضخم الذي يصل إلى مناجم الحديد والفحم، إن هذا المشروع يتوافق تماما مع المطامع الألمانية في ثروات إفريقيا[4].

وما يجب على المؤرخ ذكره خلال هذه الفترة هو أن موارد وخيرات الجزائر قد سخرت بعد سقوط فرنسا لخدمة دول المحور وعليه فقد إزداد الطلب عليها، لذلك تم تسجيل إنشاء العديد من المشاريع الصناعية بالجزائر يومها، خاصة في ظل توقف النشاط الصناعي في فرنسا من ذلك نذكر قيام مؤسسة الزيوت لزيور(lisieur) بإنشاء مصنع لتصفية الزيوت، وكذلك قيام مؤسسة ليندويلار (lienderwiller) بالشراكة مع مؤسسة سانت غوبان (Saint-Gobain) بإنشاء مصنع للزجاج بمدينة وهران[5]، وقد أدى تسارع مشاريع التصنيع بالجزائر إبتداء من سنة 1941م، إلى زيادة الإستثمارات المنتجة للشركات الفرنسية الكبيرة بون أموسون (Pontamousson) بوهران، مصانع لوسيوز (Lesieur) لصاحبها لوما غرديبرل (Lemaigredubreuil)، مصنع الزجاج سان غوبان (Saint-Gobain)، مصنع لافارج La farge ...الخ

---

(1) كمال كاتب: **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (1830–1962م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص305.

(2) رابح تركي: المرجع السابق، ص89.

(3) محمد شبوب: المرجع السابق، ص105.

(4) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص34.

(5) محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص105–106.

وبالموازات نشأت صناعات صغيرة بديلة لتحل مشكل نقص بعض المواد. فالجميع يتطلع لتطور سريع وأرباح وفيرة وترويج أكيد للسلع دون خطر المنافسة[1]، للإشارة هنا المادة الخام التي تم إعتمادها في تلك المصانع كانت كلها تستخرج من مناطق بالجزائر، في حين إنتاج تلك الورشات كان يحول مباشرة إلى فرنسا لتعويض العجز المسجل، وذلك نظرا لإزدياد متطلبات الحرب وعليه أضحت الجزائر الممون الرئيس لفرنسا في مختلف الموارد. بيد أن تلك المشاريع لم تدم طويلا حيث أغلقت أغلبها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك راجع إلى العجز المالي الناتج عن ظروف الحرب، لهذا توقفت الحكومة الفرنسية من تموين ودعم تلك المصانع، ثم إن فرنسا نفسها كانت ضد قيام صناعة حقيقية في الجزائر بشكل عام، دليل ذلك يتضح من خلال التقرير الذي صدر عام 1940م والمتضمن مجمل الأموال المستثمرة في الجزائر، والتي بلغت 149 مليار فرنك فرنسي كان نصيب الصناعة منها حسب ماجاء في التقرير لا يتعدى 1 مليار و14 مليون فرنك، وذلك مبلغ ضئيل مقارنة بحصص القطاعات الأخرى[2] وذلك لأنها في نظر الفرنسيين سوق إستهلاكية ومورد للثروات والمواد الأولي ليس إلا[3].

أما فيما يخص قطاع التجارة نجد أنه تأثر بظروف المواجهة العسكرية الثانية هو الأخر، حيث إزداد حركية في المجالين الداخلي والخارجي، فعلى مستوى التجارة الخارجية إستمرت سلطات الإحتلال طوال فترة الحرب، في تصدير المواد الأولية الخام إضافة إلى المواد الإستهلاكية، خاصة نحو مدن مرسيليا ونيس وذلك كما ذكرنا لتعويض النقص والعجز المسجل أمام إزدياد الحاجة لتلك المواد الأساسية، إذ بلغ وزن الصادرات الجزائرية عام 1940م حوالي 3492 طن، في حين إنخفضت عام 1941م إلى 576 طن بسبب إنهزام فرنسا أمام قوات هتلر، وإنقلاب موازين القوى في الحرب لصالح دول المحور لتعود وترتفع نسبيا سنة 1944م إلى 2000طن، وعليه فإن قيمة الصادرات الجزائرية أثناء الحرب قدرت عام 1939م بـ5200 مليون فرنك لترتفع عام 1941م إلى 7590 مليون فرنك، أما سنة 1943م فقد بلغت 920 مليون فرنك.

الملاحظ خلال فترة الحرب أن قيمة الفرنك الفرنسي قد إنخفضت مقارنة بما كانت عليه سنة 1938م، حيث أدى ذلك إلى وقوع تضخم مالي في فرنسا، إنعكس مباشرة على الجزائر ثم إن الكثير من المواد الضرورية كالقمح، الشعير، السكر والقهوة قد إختفت من السوق الجزائرية خلال فترة الحرب لدرجة أن تلك

---

(1) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص46.

(2) محمد شبوب: المرجع السابق، ص106.

(3) يحي بوعزيز :**السياسة الإستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري** ، المرجع السابق، ص94.

المواد لم توزع في بعض المناطق لمدة ستة أشهر كاملة[1]، وفرغت رفوف المتاجر وعرف تجار التجزئة أصعب المراحل، نتيجة كل هذا يحاول الجميع أن يدبر أحواله بطرق عديدة، ملتوية غير شرعية في أغلب الأحيان، وتكونت طبقة من اللصوص والسماسرة والمهربين والباعة المتجولين وغالبا ما يكونون على علاقة بالشرطة حيث تزودهم بالمواد الغذائية النادرة[2]، ورغم إنتشار الفضائح المالية والسوق السوداء على حساب الجماهير البائسة فإن الإدارة الفرنسية قد لعبت دورا في خلق المضاعفات الجديدة.

وكان بعض الإداريين الفرنسيين قد أساءوا إستعمال سلطاتهم بالسماح في إستمرار الأسواق السوداء، و إستعمال بطاقات التقتير قي المواد الغذائية للضغط السياسي، أو منع البطاقات إلى أصحابها أصلا بدعوى أن ذلك يعتبر عقوبة لهم، وقد ضبطت عدة حالات من الغش قام بها الإداريون الفرنسيون خلال الحرب، مثل بيع القمح والتموين، والضرائب الجمركية، ونحو ذلك[3]، فقد قام هؤلاء بمضاعفة رفع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية خلال فترة الحرب التي وصلت إلى قيم خيالية فالشعير الذي كان قد حدد سعره بـ600 فرنك للقنطار، أصبح يباع بـ 2500 فرنك، أما القمح فقد وصل سعره إلى 500 فرنك للقنطار، بعد أن كان قد حدد سعره بـ850 فرنك للقنطار الأمر نفسه سجل عند المنتوجات الأخرى، فمثلا أسعار الفاصولياء نجدها قد تراوحت مابين 15 و20 فرنك للكيلو غرام، في حين إرتفعت أسعار الطماطم إلى 14 فرنك للكلغ الواحد، التين 20 فرنك، أسعار الزيت تراوحت مابين 70 و80 فرنك للتر (ذلك حسب السوق السوداء)، أما السكر فقد وصل سعره إلى 90 فرنك[4]، هكذا ساءت الوضعية المادية للسكان الجزائريين كثيرا، و إزدادت صادرات المواد الغذائية نحو أوروبا والجيش الألماني مما أدى إلى تفاقم الوضع[5]، ومما زاد من معاناة أغلبية الأهالي الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1939م إلى 1945م هو إرتفاع أسعار مادة الخبز وبنسب متفاوتة، حيث إرتفع بنسبة 2% عام 1940م، ثم بنسبة 19% سنة 1942م ليتضاعف بعدة مرات عام 1944م حتى بلغ 136%، وقد وصلت تلك النسبة إلى 176% خلال سنة 1945م[6] ، فيما بقيت الأجور راكدة [7] ، فـــــذلك

---

(1) محمد شبوب: المرجع السابق، ص107.

(2) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص39.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص189.

(4) محمد شبوب: المرجع السابق، ص108.

(5) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص72.

(6) محمد شبوب: المرجع السابق، ص108.

(7) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص39.

الإرتفاع في الأسعار قابله إنخفاض في أجور العمال هذا إن توفرت مناصب العمل وبالتالي عجز السواد الأعظم من الشعب عن إقتناء تلك المواد الضرورية بسبب ضعف القدرة الشرائية، ولأن ممتلكاتهم كانت قد حولت إلى فرنسا لتعويض عجزها، وذلك ما زاد من معاناتهم وأصبح حوالي 70% منهم تحت خط الفقر، في حين الأوروبيون أحوالهم كانت على أحسن حال لما كان لهم من إعتمادات مالية، ومساعدات تقدم لهم من البنوك الفرنسية على شكل قروض لسد حاجياتهم، ثم لا ننسى أن تسخير موارد الجزائر لم يقتصر على سلطات الإحتلال النظامية فقط، وإنما حتى من طرف المعمرين الذين عملوا على إستغلال خيرات الجزائريين، وكذا إرغام الأهالي منهم على ممارسة الأعمال الشاقة من منظور أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة.

وقد كانت هناك محاولات شكلية من قبل السلطات الفرنسية لتنظيم عملية البيع والشراء خلال الحرب وهذا من خلال إصدار جملة من الإجراءات كالمحافظة على الأسعار ومراقبتها، والتوزيع العادل لبعض المواد ذات الإستهلاك الواسع، فكانت مثلا المواد المسجلة لشهر ديسمبر من عام 1940م توزع حسب الكيفية التالية: يأخذ المشتري من السكر 1 كلغ لكل شخص عمره أكثر من 3 سنوات، ½ كلغ لكل شخص عمره أقل من 3 سنوات، ومن الصابون 140 غرام لكل فرد عمره أقل من 3 سنوات، و250 غرام لكل شخص عمره أكثر من 3 سنوات، ومن الزيت ½ لتر لكل فرد مهما كان عمره، ومن القهوة 100غرام لكل شخص عمره أكثر من 3 سنوات، لكن تلك كانت حلول على ورق فقط تطبيقها أمر مستحيل أمام غش واستغلال الموظفين الإداريين لمناصبهم خاصة في ظل غياب عمليات المراقبة، وذلك نظرا للإنعدام الكلي لمؤسسات الدولة آنذاك. [1]

ولقد تسببت التدابير الصارمة التي سنت بغرض تسويق الحبوب خلال شهر مارس 1944م، وكذا تطبيق العقوبات المنصوص عليها في النصوص الأخيرة، لاسيما عقوبات السجن (أدناها 6 أشهر) في إثارة شعور معتبر، فقد إشتكى الفلاحون الفظاظة ونقص التفهم من بعض الأعوان المكلفين بالتفتيش وصرامة النصوص التي لم تترك للقاضي سلطة تقييم العقوبة المرتبطة بالجنحة.

كانت الصعوبات الإقتصادية سببا في العديد من مظاهرات التذمر، فقد إحتجت ربات البيوت على غلاء المعيشة، وكانت هناك حوادث بسبب عدم توزيع السلع، حيث قام بعض الرجال في الدواوير بمجابهة

(1) محمد شبوب: المرجع السابق، ص109.

تفتيشات أكواخهم والتوقيف بسبب النقل غير النظامي للمؤن[1]، كما كانت بعض الدواوير ضحية للسوق السوداء، كما حدث مع منجمي الكويف والونزة حيث درست الحالة في المجلس الإستشاري[2]، وقد حل زمن الحرمان بالنسبة إلى الأغلبية العظمى لسكان المدن.

أصبحت بطاقات تقنين الحصص الغذائية هي الحل الوحيد، ونادرا ما كانت تحوي على اللحم الذي أصبح عملة نادرة، كانت الوجبة لا تحوي سوى على الكراث والخرشوف والجزر شتاء والطماطم والفلفل والباذنجان صيفا، إضافة إلى الحمص الذي كان دوما متوفرا، أما الزبدة فإختفت تماما من الأسواق وأصبح الزيت يوزع ايضا بنظام الحصص[3]، وقد كانت بطاقات التموين ثمينة جدا، لدرجة أن بعض القبائل لا تعلن عن موتاها لتستمر في الحصول على حصصهم الغذائية، وتفاقمت السوق السوداء وإزداد التهريب بكل أنواعه، وبلغ ثمن قنطار القمح في السوق السوداء مابين 7000 و16000 فرنك، بينما كانت قيمة الرسم على القنطار تبلغ 540 فرنك.

كان القايد هو المكلف بتوزيع الحصص الغذائية، لكن بكثير من الظلم وعدم الإنصاف، الذي يشعر به الأهالي بمرارة وحسرة، وبالطبع حصة الجزائري أقل بكثير من حصة الفرنسي، إذ يأخذ الفرنسي 300غ يوميا، بينما يأخذ الأهلي 250غ (في الواقع 100إلى 150غ) وقد زادت هذه المعاملة الجائرة إلى عذاب الأهالي، مرارة كانو في غنى عنها وأصبح العمال اليوميون والموسميون يفقدون قدراتهم الشرائية يوما بعد يوم ليلتحقوا بجموع البطالين[4] حيث أصبح البحث في المزابل هو السبيل الوحيد للإقتيات، يقول **قاسي أوديفلة** شاكيا: <<منذ ظهور السوق السوداء، أصبحنا نتسكع هنا وهناك، وينقض علينا التجار بالزيادة في الأسعار[5]>> فقد تأزم الوضع أكثر فأكثر فمن خلال تقرير أجري عام 1940م، تبين أن 10% فقط من مجموع سكان الجزائر أصبحوا قادرين على توفير غذائهم، بينما أكثر 85% كانو عاجزين على ذلك وحسب التقرير ذاته فإن العائلة التي يقل دخلها عن 2000 فرنك تعتبر فقيرة، أما التي يتراوح دخلها مابين 4000إلى 5000 فرنك فهي ميسورة الحال[6].

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)** ، المرجع السابق، ص 899.

[2] المرجع نفسه، ص898.

[3] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص39.

[4] المرجع نفسه، ص79.

[5] المرجع نفسه، ص82.

[6] محمد شبوب: المرجع السابق، ص103.

وقد عجزت فرنسا عن تموين مناطق البلاد بالمواد الغذائية[1]، رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية والإستهلاكية، وكان يمكنها أن تعيش على الإكتفاء الذاتي لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوربيين والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها إلى الخارج لتغذي بها الأوربيين والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولا [2] ، ولقد أدت تلك السياسة إلى إنتشار المجاعة في الأوساط الشعبية، حيث إعتبرت الحكومة الفرنسية مقاطعة قسنطينة عام 1943م منطقة مهددة بالمجاعة[3]، وهناك وصف حي كتبه طبيب عن حالة الجزائر خلال الحرب، ورغم أن الوصف قد كتب سنة 1945م فإن صاحبه الذي عاش طويلا في مدينة الجزائر، كان يتحدث فيه عن سنوات الحرب وليس عن سنة بعينها، بإستثناء جفاف 1944–1945م الذي خصه بالتركيز قال الدكتور **ج. توماس** الذي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر مايلي: << لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية يجنون قوت يومهم، إبتداء من سن الخامسة، ببيع الجرائد ومسح الأحذية، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة، وأثناء جني الكروم إلتقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتغذون ببضع حبات من التمر أو العنب لقد كنت خجلا من كوني فرنسيا إنني كنت في الجزائر سنة 1945م، في وقت المجاعة عندما كان ألاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف، وقد شاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب، كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية>>، هكذا كانت الجزائر خلال الحرب وعهد حكومة **فيشي** خاصة: بؤس في الحياة الإقتصادية وتشهد الوثائق أن سنة 1942م، كانت أيضا سنة صعبة على السكان، كما كانت السنة السابقة لها ويذكر المعاصرون الجزائريون عندئذ أن المواد الغذائية كانت مفقودة، وأن الأهالي كانو يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة أما صغارهم فكانوا يتركون على الطبيعة حفاة عراة، وكان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملاريا في لحظات [4].

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص190.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص188.

[3] محمد شبوب: المرجع السابق، ص104.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص189–190.

2-الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

شهدت الجزائر في بنيتها الإجتماعية والأوضاع المحيطة بها، تنوعا في التركيبة البشرية، و تمشيا لعادات وتقاليد مختلفة ظلت تمثل مظهرا بارزا يعبر عن مكنون هذا المجتمع، ويعكس إرتباطا بمقوماته زيادة على هذا فقد عرف العديد من الظروف القاسية والمشاكل التي إنعكست على الحياة اليومية الإجتماعية، من ناحية التركيبة السكانية إنقسم المجتمع في الجزائر خلال الفترة المدروسة إلى مجموعتين من السكان[1].

أ-السكان الأصليون:

السكان الأصليون أطلق عليهم الإستعمار الفرنسي تسمية الأهالي[2]، وهم الجزائريون الذين يحتلون المركز الأدنى في السلم الإجتماعي[3]، وقد سلط عليهم الإستعمار الفرنسي كل أنواع القهر والدمار وأخرجهم من ديارهم، وجردهم من ممتلكاتهم وأرزاقهم وسد أمامهم سبل العيش وتركهم مشردين هائمين على وجوههم طلبا للحياة والرضي بالعيش البسيط[4].

ب-السكان المستوطنون:

وهم الجالية الأوروبية المركبة من سكان مختلفين الوافد في أغلبيتهم من البلدان الأوروبية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط[5]، جمعت حثالة أوروبا من جنود مرتزقة ومغامرين وخريجي سجون وأساري حرب وذوي سوابق عدلية[6]، وقد أطلق عليهم تسمية الأقدام السوداء ونعتوا بأحط النعوت، بدو فرنسيون تارة ومتشردون تارة أخرى [7]، وقد إنقسموا إلى ثلاث أقسام رئيسية وتتكون من: أبناء فرنسا الأصليون وأجانب من إسبـــــان

---

[1] رابح تركي: المرجع السابق، ص90.

[2] رابح لونيسي وأخرون: المرجع السابق، ص85.

[3] رابح تركي: المرجع السابق، ص91.

[4] الهادي أحمد تمام درواز: **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع(1954-1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص21.

[5] يحياوي مرابط مسعودة: **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين**، تر: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، مج1، الجزائر، 2010، ص29.

[6] الهادي أحمد تمام درواز: المرجع السابق، ص21.

[7] حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص19.

وإيطاليين، وغيرهم، الذين أحرزوا الحقوق الفرنسية بواسطة التجنس وقوانينه الواسعة[1]، ومنهم يهود الذين كانوا موجودين في الجزائر قبل الغزو الفرنسي لكن بموجب قانون 1870م[2]، والذي يعرف بمرسوم كريميو[3]، أخذوا عندئذ ذلك يندمجون في الحياة العامة الفرنسية إندماجا كليا[4]، وأخذ اليهود الجنسية الفرنسية ولم يخسروا شيئا بل صاروا كعادتهم فرنسيين مع الفرنسيين، ويهودا مع اليهود وجزائريين مع الجزائريين [5].

عند إندلاع الحرب العالمية الثانية كان هناك ثلاث معسكرات تتعايش بالجزائر حسب تعبير **ألبير كامو** (ALBERTCAMUS)، وهي الغالبية الأوروبية المسيطرة، ومجتمع الأهالي وبينهما طبقة وسيطة تحمل أمال التحرريين ورفض الآخرين بما أن إمكانية الحوار كانت موجودة[6]. يتكون هذا المجتمع من عناصر متباينة، ويمكننا القول إنها متعادية تجمعها نقطة واحدة لا غير، تتمثل في ضرورة العيش جنبا إلى جنب وتحمل بعضها البعض، لا يوجد بينهما أي رباط وثيق، فقط غشاء رقيق يجمع هؤلاء الأشخاص يتمثل في أماكن السكن المشتركة، السلوكات المتشابهة أمام الملأ واللباس والألفاظ المتماثلة، غير أن الأماكن الإجتماعية كانت تخضع لإنتقاء صارم، فهذا مقهى مثلا مخصص فقط للإطارات من الأهالي، وهذا مقهى أخر يرفض إستقبال الطلبة المسلمين ولا يقدم خدماته سوى للأوروبيين كل واحد يعرف موقعه رغم المعاشرة اليومية، وتقتصر العلاقات البروتوكولية على التلاقي بالمكتب، المدرسة، السوق وأماكن العمل المختلفة[7].

---

(1) أحمد توفيق مدني: **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص204.

(2) الهادي أحمد تمام درواز: المرجع السابق، ص21.

(3) مرسوم كريميو(1870): إسحاق موسى كريميو (1796–1880م) المعروف بأودولف كريميو، محام وسياسي فرنسي يهودي، أنتخب نائبا منذ العام 1848، أخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية 1871م، دأب كريميو على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر، إلى أن أثمرت جهوده إصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس 24 أكتوبر 1870، ونص على تجنيس يهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34.574 يهودي بالجنسية الفرنسية، ينظر بشير بلاح: المرجع السابق، ص232.

(4) الطيب بن نادر: **الجزائر حضارة وتاريخ (الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرق)**، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص97.

(5) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ج1، ص488.

(6) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص ص9–10.

(7) المرجع نفسه، ص245.

شهد المجتمع الجزائري تحولا متسارعا بعد الإنزال، إذا إختل التوازن بين المدن والأرياف بفعل الهجرة الداخلية نحو المدن، فهذا المجتمع الريفي ذو البنية الصلبة والمعروف بعلاقاته الوطيدة وكرم الضيافة، إفتقر و إنطوى على نفسه، كما إنفصمت الروابط العائلية التي أصبحت تقتصر على روابط مادية تتعلق بالحوالات الأتية من المدينة، فالشباب والكبار هجروا النساء والشيوخ والأطفال ورحلوا إلى المدن بحثا عن العمل[1]، رغم إقامته بالحي، يحتفظ المتمدن الجديد بإقامة مزدوجة بالضواحي أو الأحياء القصديرية، أين يعيش لكي يجد عملا، وبدواره الأصلي حسب الإصطلاح الإداري، هذا الرباط مع قريته ومنطقته يثبته الزواج اللحمي حيث يقترن بلكور، قرقور، القصبة ودلس، المدينة الجديدة بوهران وزمالا...إلخ.

لكن هذا الإرتباط مع المواطن الأصلي يكاد يكون سطحيا بالنسبة إلى سكان المدن القدماء، أما الموظفون الصغار والكتاب والباعة، والعمال فقد إحتفظوا بالتضامن داخل حييهم وبعلاقات حميمية وكانت حياة الرجال تتركز حول المقهى أين يلتقون ويتبادلون الأخبار والأحاديث، أما الأطفال فيتجمعون بالمدارس العمومية أو القرآنية ويستعملون الشوارع كميدان للعب واللقاء.

تلتقي النسوة فوق سطوح المنازل أين يربطن علاقات فيما بينهن، كما يلتقين يوم الجمعة بالمقبرة أو بضريح أقرب ولي صالح، وكانت القبة أو الضريح تستقطب الكثير من النساء حيث يلتقين بالقرويات اللائي أقمن مؤخرا بالمدينة، وهناك يتبادلن الأخبار ويربطن العلاقات الحميمية، ويبقى الولي الصالح والشيخ والقاضي، الشخصيات الأكثر إحتراما، فهم الذين يتكفلون بالأمور الدينية والقانونية، لقد قلب قدوم الأمريكيين وإندلاع الحرب حياة مجتمع المدينة التي كانت معروفة بمحافظتها رأسا على عقب، وبرزت جماعات من الشباب تتنافس على التحكم في السوق السوداء، وأخرى تتحكم في سوق الدعارة، وإختفى التكافل العائلي مفسحا المجال للتواطؤ المافياوي، وإزداد ربح التجار الصغار من كثرة الزبائن الأمريكيين كما إختفت السلطة الأبوية لحساب سلطة العصابة ولم تعرف القصبة رخاء ماديا، أكثر من تلك الفترة على الأقل بالنسبة إلى الذين ينضمون إلى هذا القائد المفياوي أو ذاك، أما الآخرون فكانوا يشهدون التحول الحاصل بمجتمعهم، وهم عاجزون على التكيف مع العصرنة الوقحة التي نقلها إليهم الجيش الأمريكي وغير قادرين على التغلب على البطالة والفقر، في مجتمع مريض جسديا ومعنويا بسبب قرن من الإذلال الجماعي، ويسعى جاهدا لإسترجاع كرامته وهويته، علاقات الشباب الجزائري بالشباب الأوروبي كانت موجودة، لكنها قليلة كانو يلتقون بالمدرسة،

[1] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص201.

وبالملاعب، وفي النقل العمومي، وكذلك عند كشك التبغ وعند الدكاني، وكانو يحملونهم مسؤولية ما آل إليه مجتمعهم، وحتى موت أقربائهم.

كان سكان المدن الجزائريون يشعرون بالكبت، لأنهم كانو معزولين بداخل أحيائهم، ولا يسمح لهم بالجلوس على شرفات المقاهي العصرية، فمنذ الإنزال لم يتغير أي شيء، عدا الفقر الذي إزداد تفاقما مقابل الوفرة التي كان يعرضها الأمريكيون على موائدهم، والتي زادت من إحساس المحرومين بالغيظ[1]، كان مجتمع الأهالي الفتي في بداية الأربعينيات يتمتع بحركية مقلقة.

في أفريل 1939م، ولأول مرة ذكر أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر، عبارة الإكتظاظ السكاني المخيفة، مع الإستخدام المحدود لليد العاملة، فهل حكم على الجزائر أن تموت جوعا؟ يؤدي إكتظاظ السكان إلى سوء التغذية فالمجاعة ثم الفقر بالنسبة إلى الغالبية العظمى، يقول الأميرال **دارلان** (DARLAN) في مذكرة سلمها للماريشال بيتان، بعد عودته من جولة بشمال إفريقيا:<<وضع الأهالي بالجزائر بائس جدا ويظهر ذلك للعيان حين تتجول في شوارع الجزائر، يتجلى ذلك أكثر في بعض الأحياء التي يدعي أحدها الحي القصديري، هذا الفقر يبدو لي أنا شخصيا، أنه تفاقم في السنوات العشر الأخيرة[2]>>.

ونجد أن تلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها سكان الجزائر خلال عام 1941م قد إنعكست وبصفة مباشرة على صحتهم، حيث تحولت الجزائر فترة عهد حكومة **فيشي** إلى مكان تنتشر فيه الأمراض والأوبئة، وهنا لا يحرج ولا يزعج التعميم، بل قد لا ينتبه له مدام مرض السل قد توسعت رقعة إنتشاره في جميع القرى والأرياف، وبصورة أكثر وسط العمال في المدن، فقد ذكر أحد الأخصائيين وهو **ليفي فلانسي** في محاضرة ألقاها عام 1946م، بأن عدد الجزائريين المصابين بالسل خلال عهد حكومة **بيتان** وصل إلى أكثر من 25000 ألف شخص، ونتيجة لنقص الغذاء وتناول الأهالي لنباتات غير صالحة للتغذية أصيب الكثير منهم بأمراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي وأمراض الملاريا والأمراض الصدرية، ومما زاد في خطورة الوضع الصحي بالجزائر خلال فترة حكومة **فيشي**، هو ظهور مرض معدي قاتل يسمى مرض (TYPHUS) أو الحمى الصفراء، الذي أصاب الآلاف من السكان، حيث ذكرت الكتابات التاريخية بأنه في سنة 1941م

---

[1] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص ص202–203.

[2] المرجع نفسه، ص72.

قدر عدد المصابين بهذا المرض حوالي 200.000 مصاب[1] ليرتفع ذلك العدد عام 1942م إلى 2330380 مصاب [2]. ولقد كانت هناك محاولات من قبل سلطات الإحتلال بقيادة الحاكم العام **ويقان** لإيجاد علاج لهذا المرض، ولكن من الصعوبة بمكان التسليم بأن ذلك تم من أجل مصلحة الجزائريين وإنما ذلك التحرك مرده إيقاف ذلك المرض، حتى لا ينتشر في أوساط المستوطنين، فقد جربت الكثير من التلقيحات على المصابين خاصة في مقاطعة قسنطينة، وحول ذلك تذكر صحيفة (LADEPECHECONSTAANTINE): <<إن البلدية تبذل نشاط معتبر لمحاربة حمى (TYPHUS) لكن المتسولين المصابين بهذا المرض يعيقون جهودها ويعرضون مساعيها تلك بالفشل >>لذلك حذرت الصحيفة المواطنين الفرنسيين من التقرب أو الإتصال بالمتسولين، حتى لا تصيبهم عدوى الحمى الصفراء كما دعت إلى ضرورة القيام بعملية ملاحقتهم في المدينة وطردهم خارج حدودها تجنبا للعدوى.

وعلى المؤرخ التوقف فيما جاء في هذه الصحيفة وذلك من زاوية تذكير المستعمر بأن من تم وصفهم بالمتسولين هم في الحقيقة أصحاب الأرض، وجاحد من ينكر ذلك، فالمنطق كان يقضي يومها بضرورة التكفل بهم وتوفير الأدوية لهم، بدل ملاحقتهم وطردهم خارج المدينة. والذي زاد من سرعة إنتشار ذلك الوباء يومئذ، هو أن أغلب الأطباء والممرضين تم تسخيرهم كمجندين لخدمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية، ونجد أن تلك الأمراض قد إستمرت في الإنتشار حتى بعد عملية إنزال الحلفاء في نوفمبر عام 1942م.

والملاحظ أنه طوال تلك الفترة ظلت الصحافة المحلية بإيعاز من سلطات الإحتلال، تعمل على إخفاء تلك الحقائق وتبسيط الأمور وذكرت بأن ما يحدث أمر لا يبعث على القلق، وبسبب ذلك الوضع الصحي المتدهور وأمام الخدمات المتدنية، إرتفع عدد الوفيات في الجزائر[3]، فإن عدد الوفيات المسجل في الحالة المدنية قد بلغ 153512 في سنة 1941م، ثم 233388 سنة 1942م ولجمع السنتين التاليتين (185572 و170977 وفاة) إن هذا الارتفاع في الوفيات يتواصل غداة الحرب العالمية الثانية، حيث تجاوزت الوفيات 200000 سنة 1945م[4] ، كما سجلت خلال تلك الفترة ظاهرة موت الأطفال خاصة المواليد الجدد، فكثير مايولد الطفل حيا ثم يموت، بسبب قلة إن لم نقل إنعدام الوسائل الصحية، خاصة وأن جل الأطفال كانـــــوا

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص120.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص449.

[3] محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص121–122.

[4] كمال كاتب: المرجع السابق، ص335.

يولدون في البيوت، بإستثناء قلة قليلة من أبناء الأعيان والأغنياء الذين ينجبون في المستشفيات إلى جانب الأوروبيين طبعا، وقد تم تسجيل يومها نقص كبير في عدد الأطباء والممرضين والذين إن توفروا تجدهم في المدن الكبرى، أما الأرياف فكانت لا تتوفر على أدنى شروط الصحة بدءا من غياب الطبيب والدواء معا خلال عهد حكومة **فيشي** أيضا نسجل إزدياد عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، حيث قامت حكومة **بيتان** بتشجيع الأهالي من أجل الهجرة وذلك لتعويض المجندين الفرنسيين في صفوف الحرب العالمية الثانية، وكذا الإلتحاق بالمعامل والورشات الصناعية[1]، وإن كانت الحرب العالمية الثانية أدت إلى إلغاء نظام الهجرة الحر والتطوعي، فهناك إعادة إصلاح لتدخل الدولة عن طريق الرقابة العسكرية والذهاب بقوافل منظمة.

إن ميناء الجزائر أصبح مركز الإنطلاق الجديد، 8000 جزائري إستجابوا إلى نداء المحتلين الألمان بصفتهم عمالا أحرار، إن الهجرة نحو فرنسا توقفت من 1942م إلى 1945م بعد نزول الحلفاء إلى الجزائر ووضع لجنة تحرير في الجزائر، إن مرحلة الرابعة فتحت مع نهاية الحرب العالمية الثانية [2].

أما عن أوضاع الثقافية فلقد كانت شبيهة بالأوضاع الإجتماعية السالفة الذكر، فقد صودرت الحريات وأوقفت النشاطات الثقافية، ولم يقتصر هذا على الجانب الإبداعي فحسب، بل شلت حتى وسائل التبليغ والإتصال ولا سيما وسيلة التعليم[3]، حيث أنه وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه المدرسة في توجيه المجتمعات أخلاقيا وتربويا وثقافيا، فمنذ إحتلال الجزائر أكد العسكريون الفرنسيون على إتخاذ المدرسة كوسيلة للمد الإستعماري في الجزائر، فالمعلم الفرنسي ليس معلما عاديا بل يكون فاتحا من نوع خاص لأن الفتح الذي تم بالسلاح لا يستكمل إلا بفتح أخر ثقافيا[4]، فقد عمل الإستعمار الفرنسي جاهدا على تحطيم المدارس العربية التقليدية وملحقاتها، وتذهب بعض التقارير الفرنسية على أن التعليم العربي في الجزائر كان على أحسن حال ومنتشر في المدن والقرى والأرياف، مما جعل معظمهم يعتقد أنه يتوازى والتعليم الفرنسي، فلقد كان هدف التعليم الفرنسي الموجه للجزائريين القضاء على الهوية العربية والشخصية الجزائرية، وتماشيا مع هذه السياسة قاموا بمطاردة اللغة العربية في كل مجالات الحياة فأبعدوها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص121.

[2] كمال كاتب: المرجع السابق، ص356.

[3] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص14.

[4] عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص135.

وحدها لغة العمل الرسمي، حتى أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على لهجة الحديث بالعامية أن تندثر في البلاد لكثرة ماشابهها من كلمات فرنسية دخيلة[1].

ونجد أن الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها الجزائريين في عهد حكومة **فيشي** الموالية للألمان قد أثرت على تعليم أبناءهم، خاصة في ظل غياب دعم الإدارة الإستعمارية للجزائريين قي هذا المجال[2] لذلك تراجع عدد المتمدرسين الفرنسيين من 117.585 عام 1940م إلى 117.155 سنة 1941م، لينخفض عددهم خلال عام 1942م إلى 115.257، أما في سنة 1943م فقد سجلنا 108.805 تلميذ، في المقابل لاحظنا إرتفاع عدد المتمدرسين الفرنسيين، حيث وصل عددهم خلال الحرب العالمية إلى 200.000 تلميذ بإعتماد مالي قدره 339.000.000 فرنك، وبالتالي فإن عدد التلاميذ الفرنسيين بلغ ضعف عدد المتمدرسين الجزائريين، ثم إن الميزانية المخصصة للمستوطنين تمثل أربعة أضعاف ميزانية الجزائريين، وفي ذلك تمييز طبقة إدارة حكومة **فيشي** ضد الأهالي الجزائريين، خاصة وأنهم يمثلون الأغلبية العددية[3]، ولذلك كان الجزائريون يعلمون أبناءهم في الكتاتيب والمساجد والزوايا الغير حكومية و هذا بفضل الجهود التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين[4]، فلقد ساهمت هذه الجمعية مساهمة فعالة في بعث النهضة التعلمية العربية ومحاولة إحياء الثقافة العربية الإسلامية التي دأب الإحتلال على محاولة محوها[5]، كما أسست الجمعية في عام 1944م حوالي 39 مدرسة، كما سجلت الأمية إرتفاعا كثيرا، حيث وصلت نسبة الذكور إلى 94.9% وهذه النسب تدل على الجهود التي بذلها الإستعمار الفرنسي من أجل تجهيل الشعب الجزائري[6] ، ولهذا كان غرض **ديغول** من قرار 7 مارس 1944م الذي نص على أن جميع الأطفال الجزائريين الحق في التعليم ظاهريا من أجل إيجاد نوع من التوازن التعليمي بين المجموعتين، وهذا حسب ما أكدت عليه تطورات الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي أمضى **ديغول** على هذا القرار بلغت نسبة الأوروبيين في الجزائر الملتحقين بالمدارس الفرنسية نسبة 90%وفي المقابل بلغت نسبة الجزائريين 8.8% وحسب البعض هذا يهدف إلى فتح

---

[1] المرجع نفسه، ص136.

[2] جوان غليسبي: **الجزائر الثائرة**، تر: خيري عماد، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص47.

[3] يحي بوعزيز :**السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب**، المرجع السابق، ص168.

[4] عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص313.

[5] عمار هلال:المرجع السابق، ص137.

[6] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص14.

أبواب المدرسة الفرنسية أمام الأهالي الجزائريين غير أنه لم يطبق[1]، وأما من بقي من أبناء الجزائريين في مدارس التعليم فقد وصف وضعيتهم التقرير السنوي، الذي قدمه التفتيش الأكاديمي للجزائر العاصمة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والتي مما جاء فيه:(الحالة المادية فصول صغيرة مخربة، وأماكن غير صالحة للدراسة، الأدوات الصحية والرياضية نادرة لا توجد المياه في أغلب الأحيان الفصول دون مقاعد، التلاميذ فيها يجلسون على الأرض، أما مكتب المدرس فقد كان قديما والتلاميذ أعمارهم كانت متباينة) وإذا تحدثنا عن التعليم خلال سنوات المواجهة العسكرية الثانية خاصة عهد حكومة **فيشي** فقد كانت مصاريف الإلتحاق تقدر بـ50.000 فرنك فرنسي سنويا ، أما بالنسبة للتعليم العالي فكانت توجد جامعة فقط في الجزائر وكان عدد الطلبة الجزائريين ضئيل مقارنة بالفرنسيين، حيث بلغ عددهم خلال الفترة مابين 1941م و1943م حوالي 148 طالب، في حين بلغ عدد الطلبة الجزائريين إلى قلة تواجدهم في المدارس الإبتدائية والثانوية، إضافة إلى الصعوبات المالية التي كانت تواجه الطالب الجزائري في الجامعة، حيث بلغت نفقات الشهر الواحد 6000 فرنك، ذلك مبلغ يعجز الأغلبية على دفعه أمام تسخير كل موارد وخيرات الجزائر لخدمة مصالحها في فرنسا، ولتغطية حجم تكلفة الحرب العالمية الثانية[2].

أما بالنسبة للصحافة التي كانت من أبرز الوسائل الهامة التي تقوم بدور التوعية والتثقيف والإتصال فقد تدهورت هي الأخرى أوضاعها خلال الحرب العالمية الثانية، حيث منعت الصحف الوطنية من الصدور مثل البرلمان الجزائري، والأمة التابعتين لحزب الشعب الجزائري، وإيقاف جمعية العلماء لصحفها مثل:(البصائر والشهاب)، ولم يبق إلا صحف الإستعمار والصحف المساندة له، والتي تخدم أغراض فرنسا، ولكن رغم ذلك فإن الوطنيين عملوا على إصدار صحف سرية مثل حزب الشعب الجزائري الذي أصدر صحيفتين الأولى الناطقة بالفرنسية بإسم(صوت الأحرار) والثانية باللغة العربية بإسم (العمل الجزائري) [3].

أما عن المسرح فلقد عاد إلى الظهور بنهاية الحرب العالمية الثانية بروح عميقة، فلقد شهدت 1944م تكوين فرقة مسرحية من الشباب كانت تقدم مسرحيات وطنية تتعرض إلى التاريخ الوطني القديم أو لمواضيع تنتقد فيها الأوضاع القائمة كالجهل وأعمال السلطات الفرنسية التعسفية [4].

---

[1] عمار بوحوش:**العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د.س)، ص99.

[2] يحي بوعزيز: **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص ص175-176.

[3] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص161.

[4] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص41.

وخلاصة القول أن الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى الثقافية عشية الثامن ماي 1945م، كانت متدهورة تنذر بإنفجار شعبي وهذا ما شحن الجماهير الجزائرية بشحنة الثورة والإنتفاضة، وسهلت من مؤامرة العدو ودعايته وهو ماحدث بالفعل في 8 ماي 1945م. [1]

([1]) إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص14.

الفصل الثالث

إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائر

المبحث الأول: مجازر 8ماي 1945م

المبحث الثاني: إستئناف العمل السياسي

بعد مجازر 8 ماي 1945م

المبحث الأول: مجازر 08 ماي 1945م

1-أسباب مجازر 8 ماي 1945م

لم يقع إجماع بين المؤرخين حول الأسباب الحقيقية لأحداث 08 ماي 1945م، فقد إختلف الباحثون في تحديد أسبابها، وحاول كل واحد منهم إبراز بعض الأسباب دون الأخرى، تبعا لمصادره أو لإيديولوجيته ومذهبه، ومن هذه الأسباب مايلي[1]:

أ: الأسباب السياسية: وتنقسم الأسباب السياسية إلى داخلية وأخرى خارجية

– الأسباب الداخلية:

– هزيمة فرنسا وإحتلال عاصمتها من طرف الألمان عام 1940م، الوعود الكاذبة التي سبق لحكومة فرنسا أن وعدت بها الجزائريين في حالة ما إذا وقفوا إلى جانبها، وتجندوا في صفوف جيشها وخدموا مجهودها الحربي بالنفس والنفيس[2].

ويذكر تقرير **توبير** سببا أخر لسقوط هيبة فرنسا وهو دور الدعاية الأجنبية(الألمانية– الإيطالية) عن طريق الإذاعة والصحف والجواسيس، وما نتج عنها. وهنا نلاحظ أنه غالبا ما يغالي الفرنسيون عن كلامهم عن دور هذه الدعاية في شمال إفريقيا، ويظهر ذلك خاصة في تقرير الكاتب العام **كزان** الذي يدعي بعض الجنود الألمان، الذين شاركوا في المعركة التي جرت مابين الحلفاء والمحور في تونس إستطاعوا أن يختبئوا بعد ذلك لمدة أسبوع عند بعض الجزائريين في عنابة، وأن البعض الأخر منهم قد أكتشف بالمنصورة (البيبان)، والغرض من إتهام الجزائريين وكذلك المغربيين والتونسيين وحتى المشارقة، بالتعاون مع دول المحور هو محاولة إظهار هؤلاء بمظهر الضعيف الذي سرعان ما ينحاز إلى جانب الطرف القوي، وهذه الخطة إعتمدها المسؤولون الفرنسيون للتأثير على موقف الدول الحليفة (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) وإقناعها بعدم الإهتمام بمطالب هذه الشعوب أو مساندتها، ما دامت متهمة مع النازية[3].

---

[1] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] أحمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، 2004،ص144.

– صدور بيان الشعب الجزائري سنة 1943م[1]، والملحق الذي ينص على أن الجزائر ستقوم عند إنتهاء الحرب (كدولة جزائرية مستقلة إداريا بعد دعوة جمعية تأسيسية ينتخبها جميع سكان الجزائر) [2].

لقد أثار مرسوم 7 مارس رد فعل من الطرفين الجزائري والفرنسي، الذين رفضوا قراراته، وفي مقدمة هؤلاء الطبقة السياسية الجزائرية، الشيء الذي ساعد على بلورة الوعي السياسي فهذا المرسوم تجاهل بيان الشعب الجزائري، لذلك كان من بين الأسباب الرئيسية لظهور فكرة الإنتفاضة التي تعد إنذار مبكرا لقيام الثورة ورفض فكرة التجنس والإندماج، أما رد فعل الكولون فقد عمل ما في وسعه من أجل صد هذا المرسوم، وعدم تطبيقه عن طريق خلق مناخ يسوده الإضطراب [3]. ومن جهة أخرى ساعدت حركة أحباب البيان والحرية على توحيد مشاعر الأمة أكثر فأكثر، وتوحيد مختلف ومعظم التيارات السياسية، فقد إتخذ حزب شعب الجزائري السري هذه الحركة كغطاء لنشاطه المكثف، والدليل على ذلك المسيرات التي إنطلقت في أول ماي تحت مسؤولية هذه الأخيرة التي جرت في مناطق مختلفة من الجزائر وإحتفالا باليوم العالمي للشغل، والذي قتل فيه العديد من الجزائريين[4].

كما رأينا من قبل فإنه إبتداء من 1943م تسارعت وتيرة التسيس عند الأهالي، إذ إزداد عدد المناضلين، ليس فقط في المدن، بل بالضواحي التي يقطنها المهاجرون، وحتى بالأرياف صحيح أنهم لم يبلغوا النضج السياسي بعد لكن الوعي السياسي بدأ يظهر[5]، ولقد إستخلصت فرنسا من المظاهرات التي جرت في مختلف مدن القطر بمناسبة أول ماي نتيجتين: الأولى: أن الإستقلال أصبح الآن على أفواه جميع الجزائريين وبالتالي فمن الصعب إن لم يكن مستحيلا خنق هذه الأصوات بوسائل القمع التقليدية، والنتيجة الثانية: ملاحظتها لنمو الهيكل التنظيمي للتجمع وتطوره تطورا ملحوظا وبشكل سريع، ولقد تبين ذلك جليا خلال هاته المظاهرات عندما إستطاع تعبئة ألاف من المتظاهرين في مختلف المدن والنزول بهم إلى الشوارع في

---

[1] بشير بلاح: المرجع السابق، ص458.

[2] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص184.

[3] وردة شايب ذراع:**الأرشيف والوثائق آلية إثبات جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر مجازر 8 ماي 1945 أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف السعيد بوعافية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، الجزائر، 2012–2013، ص75.

[4] الجيلالي صاري، محفوظ قداش: **المقاومة السياسية (1900–1954م)**، تر: بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص.

[5] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص356.

إنضباط تام، مكنته من تجنب تحرشات قوات الشرطة بنجاح، فإستمرار نموه على هذه الوتيرة سيؤدي به حتما إلى السيطرة الكاملة على الجماهير في المدن وحتى الريف [1].

ومن بين الأسباب أيضا يذكر تقرير **توبير** التنافر والكراهية بين العنصرين الجزائري والفرنسي، ولكنه يحمل المسؤولية للجزائريين، ويعطي كمثال على ذلك: ضرب الأطفال الجزائريين للأطفال الأوربيين بالحجارة عند خروجهم من المدارس، وعدم إختلاط الجزائريين بالأوروبيين، ويذكر بعد ذلك أن الأوروبيين كانوا يردون بالمثل وبشتم الجزائريين، إن الذين يطلع على هذا التقرير دون أن تكون له خلفيته تاريخية بما كان يعانيه الجزائريون هم الذين كانوا يبادرون إلى مثل هذه الأعمال، في حين أن الأوروبيين لم يقوموا إلا بواجبهم وهو الدفاع عن أنفسهم[2]. وقد جاء في أحد التقارير الرسمية أن الجو كان مشحونا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين، ففي بجاية كتب أحد المعلمين الفرنسيين جملة على السبورة: <<إنني فرنسي وفرنسا وطني>> فكتب التلاميذ الجزائريون بدلها هذه الجملة: <<إنني جزائري والجزائر وطني>>، وكان أحد المعلمين يدرس الدولة الرومانية وحالة العبيد فيها فصاح التلاميذ الجزائريون عند الحديث عن العبيد قائلين: <<مثلنا نحن>>، ومن جهة أخرى ألغيت إحدى المقابلات في كرة القدم في عنابة لأن الفريقين أحدهما جزائري محض والأخر فرنسي محض، وكان الأطفال الجزائريون يرمون الحجارة على سيارات النقل الفرنسية، وظهر الشك في الإخلاص للفرنسيين، وقاطع الجزائريون المقاهي الفرنسية والعمل في المنازل الفرنسية[3]، كل هذه المظاهر مجتمعة تدل على أن الحركة الوطنية أخذت منعطفا جديدا منذ ميلاد أحباب البيان والحرية، وأن الوعي الوطني قد إزداد إنتشارا رغم السياسة الفرنسية التعسفية[4]، وبدل أن يتفهم الفرنسيون الظروف الجديدة التي ساعدت على هذه المظاهر، راحوا يتحرشون بالحركة الوطنية ورجالها، فخلال مارس 1945م، عبرت المجلة الكاثوليكية (الوقت الحاضر_لوطان بريزان) بأن الجزائريين أصبحوا يشكلون خطرا وأن الوضع أصبح صعبا على الفرنسيين وكانت حكومة **كاترو**، وبعدها حكومة **شاطينو**، تريد وقف العاصفة – حسب تعبير

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص ص202–203.

[2] أحمد صاري: المرجع السابق، ص ص 143–144.

[3] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص ص149–150.

[4] محمد الدرعي: **التطورات السياسية في الوطن العربي**، ط1، دار المدني، البليدة، 1995، ج2، ص176.

كاترو، ولكن الموقف مع الأنكلو– أمريكا منعها من ذلك مؤقتا وجعلها تؤجل الحسم في الموضوع إلى ما بعد الإنتصار[1].

ولما كانت السلطات الفرنسية عاجزة عن مواجهة حزب أصدقاء البيان والحرية خلال شتاء 1944م وربيع 1945م، فإنها عمدت إلى إعادة **مصالي** إلى السجن والمظاهرات لصالح إطلاق سراحه سواء من أعضاء حزبه أو من أعضاء الحزب الجديد كما أشرنا، وبدلا من إطلاق سراحه نقلته السلطات الفرنسية إلى قصر الشلالة (حيث زاره **عباس**) ثم إلى المنيعة في أعماق الصحراء.

ومنها إلى برازافيل بأفريقية، وقد إعتبر الوطنيون هذه الحركة من الفرنسيين تحديا لهم وإثارة لمشاعرهم، في وقت كانت فيه البلاد تستعد للإحتفال مع الحلفاء بإنتصار الحرية والديمقراطية[2]. وما أن حل شهر ماي حتى كانت الجزائر مسرحا لحوادث دامية وخطيرة جدا، ففي الفاتح ماي وبمناسبة عيد الشغل وسقوط برلين في أيدي الحلفاء، نظم أنصار حزب الشعب الجزائري مظاهرات سلمية في أغلب المدن الجزائرية وطالبوا بإطلاق سراح زعيم الحزب، وهتفوا بشعارات الإستقلال للجزائر والشمال الإفريقي، فواجهتهم القوات الإستعمارية بالعنف والقسوة، وقتلت وجرحت عددا لا بأس به من الناس في مدينة الجزائر وبعض المدن الأخرى[3]، وقد كانت رغبة الإدارة الإستعمارية في حل تجمع أحباب البيان والحرية فور مظاهرات أول ماي 1945م[4].

– الأسباب الخارجية: لقد كانت للظروف الخارجية وما إرتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس لدى الجزائريين وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل، وذلك نتيجة للأحداث المتسارعة التي إرتبطت بها الحرب العالمية الثانية، والتي كان المد التحرري أحد مظاهرها[5].

– نشوب أحداث سوريا ولبنان (مارس1945)، وإنطلاق أشغال مؤتمر (سان فرانسيسكو) في 25 أفريل 1945م[6] ، فإن **عباس** كان مقتنعا بأنه سيحضر مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945م، لتقديم وجهة نظر

---

(1) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 150.

(2) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939– 1945م)**، المرجع السابق، ص233.

(3) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 151.

(4) إسماعيل سامعي: المرجع السابق،ص43.

(5) نصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وأفاق**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص182.

(6) بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص137.

الجزائر في الحرية والإستقلال، ومقتنعا بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب، وأن الشعب الجزائري سيكون من بينها، وقد كان الوطنيون الجزائريون يعتقدون حسب هذا المصدر، أن الأمريكان سيفرضون على فرنسا بعد إنتصار الحلفاء إنهاء الإستعمار في الجزائر[1]،كما أن قيام الجامعة العربية في مارس 1944م الذي صادف تاريخ إنعقاد مؤتمرها، مؤتمر أحباب البيان والحرية، هذا ما شجع المناضلين بطريقة غير مباشرة للسير قدما إلى الأمام لتحقيق مطالب الشعب الجزائري على الخصوص في الحرية والإستقلال، وأن قيامها حرك مشاعر الجزائريين وجعلهم يتوقعون العون المادي والمعنوي[2]، إضافة إلى إستسلام ألمانيا النازية الوشيك[3].

– تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945م، وتصاعد أمل الجزائريين بقرب تحرر الجزائر وإنضمامها إلى الأمة العربية[4]، ويبدو من كل ماسبق أن الدوافع الخارجية وراء حادثة 08 ماي 1945م، كانت غير موجودة تقريبا، وأنها إذا وجدت كانت غير فعالة وغير مباشرة، وكل ماذكر من أنه تدخل أجنبي كان مجرد تهرب من مواجهة السبب الحقيقي، وهو أن الحركة الوطنية كانت قد أصبحت قوة متحدية، وكان على فرنسا في هذه الحالة إما أن تتنازل لها وإما أن تواجهها بالعنف والإرهاب، وكان أن إختارت فرنسا الحل الثاني[5].

ب– الأسباب الإقتصادية:

هناك عدد من الكتاب ممن عزا المجزرة إلى أسباب إقتصادية، مثل مجلة الجيش الأمريكي (STARDS AND STRIPES) التي وصفت 8 ماي بـ " ثورة الطعام"[6] ونفس الوصف نجده لدى الحكومة الفرنسية عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر[7]. وفي بلاغ نشره وزير الداخلية الفرنسي يوم 16 ماي أرجع أسباب الحوادث إلى: مشاكل التموين بالقمح نتيجة لثلاث سنوات من الجفاف، إلا أن التقارير الأخرى لم تول أهمية لهذا

---

(1) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939– 1945م)**، المرجع السابق، ص245.

(2) إسماعيل سامعي: المرجع السابق،ص45.

(3) بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص137.

(4) بشير بلاح: المرجع السابق، ص459.

(5) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939– 1945م)**، المرجع السابق، ص247.

(6) علي تابليت: **8 ماي 1945**، ط2، منشورات ثالة، الجزائر،2009، ص23.

(7) حكيمة منصور وزناجي: **مجازر 8 ماي 1945**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص23.

السبب، فقد أكد تقرير **توبير** أن المتظاهرين لم يطالبوا بتحسين التموين وتوفير المواد الغذائية[1]، كما إدعت مجموعة من الكتاب الفرنسيين فيما بعد إن الحادثة تعود إلى نقص الطعام وإلى المجاعة، وأن الوطنيين إستغلوا ذلك لإثارة الشغب، غير أن هؤلاء الكتاب وغيرهم قد أكدوا أن المنطقة المتأثرة بالحادثة كانت من أغنى المناطق[2]. إذ تجدر الإشارة أن الناحية الجنوبية لسطيف الأكثر جفافا والأقل إزدهارا بقيت هادئة تقريبا، بينما إمتدت الإنتفاضة بسرعة بين 8 و10 ماي ناحية المدينة الغربية الخصبة والغنية [3]، ثم إن الجزائريين الثائرين لم يهاجموا إطلاقا مخازن الحبوب وبإعتراف الفرنسيين أنفسهم[4]، ونفس الشيء ذهب إليه تقرير **كزان**، الذي إستبعد أن يكون نقص التموين بالمواد الغذائية هو السبب في الحوادث، ذلك أن المتظاهرين وفي مناطق عديدة لم يفتحوا مخازن الحبوب أو يستولوا عليها[5]، وزعم الكولونيل **شون** أنه لم يسمع في تاريخ شمال أفريقية الحديثة بمظاهرات أو ثورات قامت فيه بسبب الجوع[6] ، ثم إننا لم نجد من الكتاب ولا حتى الرسميين الفرنسيين من ذكر اللافتات والشعارات التي حملها الثائرون تشير إلى المجاعة، بل كانت كلها سياسية، وهذا ما أكدته الصحيفة الأمريكية (نيويورك تايمز) من مراسلها من باريس[7]، بإختصار لم تكن المجاعة يوما عاملا حاسما في قيام الثورة بالجزائر[8].

ج- الأسباب الدينية:

يتصل بهذا قول بعض الكتاب أن السبب كان دينيا عنصريا، ذلك أن الجزائريين في نظر هؤلاء كانوا حاقدين على الفرنسيين وكانوا معادين لهم، وكان سكان الريف والمدن جاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة، وقد زادت الحرب العالمية الثانية ودعايات الوطنيين في إيقاظ روح العداء للأجنبي عند السكان، فثورة(هكذا يسمونها) 8 ماي حينئذ كان قد إستغلها الوطنيون المأخذون (بأيديولوجيـــة

---

(1) أحمد صاري: المرجع السابق، ص145.

(2) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1945م)**، المرجع السابق، ص245.

(3) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص358.

(4) علي تابليت: المرجع السابق، ص23.

(5) أحمد صاري: المرجع السابق، ص145.

(6) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1945م)**، المرجع السابق، ص242.

(7) علي تابليت: المرجع السابق، ص24.

(8) أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص358.

عنصرية) يؤيدها كره الأجانب، أما حاكم بلدة فج مزالة فقد قال في تقريره (أنني أؤكد بأن الحركة (حادثة 8) التي بدأت يوم 9 ماي في فج مزالة قد أخذت طابعا ثوريا تحت راية الإسلام) وتظهر العنصرية والدين أيضا في محاولة الفرنسيين ربط ماكان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين، فقد ألغت الحكومة الفرنسية في باريس إجتماعا عن فلسطين كان سيتكلم فيه **دافيد بن غوريون**، وكان ذلك في دعواها منعا لإصطدام الجزائريين باليهود، هذا ماجعل الصحيفة التي روت الخبر تعلن أن القضية الدينية قد أقحمت إقحاما في المشكل السياسي الحقيقي[1].

غير أن السبب باطل من أساسه، فالبرغم من إضطهاد الدين الإسلامي والقائمين بأركانه والتحكم المطلق في مؤسسات المسلمين الدينية خاصة المساجد، فإن المتظاهرين لم يهاجموا الكنائس التي كانت منتشرة في كافة القرى[2]، ورغم تضارب الآراء حول ترجيح عامل على آخر إلا أننا نجمع على هذه الأسباب مجتمعة، هي التي حركت مشاعر الشعب الجزائري وحركته الوطنية وجعله يستجيب لنداء الحرية والكرامة رغم المؤامرة الدنيئة كانت بطلتها فرنسا[3] (ينظر الملحق رقم05 ص144).

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939–1945م)**، المرجع السابق، ص243.

[2] إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص40.

[3] أحميدة عميراوي: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص148.

2- وقائع المجازر ومجرياتها

لم يرتح المستوطنون الأوروبيون بالجزائر للنشاط السياسي الذي قام به الزعماء الجزائريون خلال الحرب، خاصة جماعة أحباب البيان والحرية، الذين كانوا خارج السجون والمعتقلات، وكان وجود قوات الحلفاء بالجزائر مانعا لهم للقيام بقهر هذا النشاط السياسي الجزائي، وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا، وإتضح إنهيار النازية، خرجوا من مخابئهم وأخذوا يسعون للبحث عن الأسباب والمبررات للإنتقام من الجزائريين وتحطيم جهودهم السلمية، ووجدوا مساندة من الدوائر الإستعمارية المسؤولة التي قامت بتأجيل إجراء الإنتخابات البلدية، وأشاعت بأن حوادث دامية ستحصل قريبا بالجزائر وستكون سببا في حل أكبر حزب سياسي بالجزائر وملاحقة أعضائه وتعطيل تطبيق إصلاحات مرسوم 7 مارس 1944م، وكان **كاربونيل** عامل عمالة قسنطينة و**المعمر عبو**، عضو رابطة شيوخ البلديات من كبار المتحمسين للقيام بهذه الإجراءات والممهدين للمجزرة[1].

وما أن حل شهر ماي حتى كانت الجزائر مسرحا لحوادث دامية وخطيرة جدا[2]، ففي الفاتح 1945م وبمناسبة عيد العمال، ناد حزب الشعب إلى تنظيم مظاهرات في كامل التراب الوطني كان الغرض منها توعية الشعب الجزائري وخاصة الضغط على الحكومة الفرنسية قصد تحقيق مطالبه الوطنية، وكذلك إحتجاجا على إعتقال **مصالي** ومناضلي الحزب[3]، وبالفعل تواجد هؤلاء المتظاهرون، وحسب كلمة سر حزب الشعب الجزائري في مدن البلاد الرئيسية، وبالتحديد في الجزائر العاصمة ووهران، بجاية، تلمسان، قسنطينة، مستغانم، سيدي بلعباس، سوق أهراس، شرشال، مليانة، سكيكدة، وادي زناتي وسور الغزلان...إلخ، ضمن هذه التظاهرات إذا كل مدن البلاد مبينتا بذلك قوة الوطنية الجزائرية، حيث نزل آلاف المتظاهرين الذين ضاقوا ذرعا إلى الشوارع، وتبعوا المواكب، ولوحوا بالرايات وهتفوا بالشعارات (حرروا **مصالي**)- (الجزائر مستقلة) [4]، إختلط موكب الجزائريين بمواكب الكونفيديرالية العامة للعمل والنقابات الأخرى في المدن الصغيرة حيث لم تسجل أية حوادث، أما في المدن التي يتمركز فيها حزب الشعب الجزائري فقد برز الموكب الجزائري

---

[1] يحي بوعزيز : **سياسة التسلط الإستعماري** ، المرجع السابق، ص ص112-113.

[2] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص150.

[3] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص326.

[4] رضوان عيناد تابت: المرجع السابق، ص48.

متميزا في آخر المسيرة النقابية رافعا الأعلام واللافتات. أما في سطيف مركز قوة أحباب البيان فقد نظمت مسيرة بلغ تعدادها 3000 مشاركا، رددوا كرجل واحد الشعارات المتفق عليها وقد إغتنم حزب الشعب الجزائري فرصة إنشاء هذه الحركة (لدعم أجهزة الحزب وفرضه نهائيا داخل الجموع الشعبية)، و بإنضمام الأطفال وشباب الكشافة الإسلامية، بلغ موكب سطيف حوالي5000 شخص زادتهم زغاريد النسوة حماسة، وتفرق جموع المتظاهرين في هدوء، ووعدهم رئيس البلدية بنقل مطالبهم إلى السلطات المعنية.

أما في مدينة قالمة، فقد نظم حزب الشعب الجزائري مسيرة صامتة وصلت إلى عمق المدينة الأوروبية، مرورا بمقر المحافظة الفرعية، ولما بلغت ساحة المسرح أمر المحافظ الفرعي **أشياري** (ACHIARY) الذي كان محاطا برجال الدرك، بتوقيف المظاهرة، وتفرق المتظاهرون في هدوء، وفي مساء نفس اليوم إستدعى **أشياري**[1] بعض المناضلين وقال لهم:<<سأسامحكم هذه المرة لكن إذا تكرر هذا فستدفعون الثمن غاليا>>. نفس السيناريو في كل من تبسة، عنابة، بسكرة، باتنة و قسنطينة، مواكب تلقائية تظاهرت مرددتا الأناشيد الوطنية وحاملة اللافتات المطالبة بإطلاق سراح مصالي، وكذلك في الغرب، فمن بلعباس إلى تلمسان مرورا بمَايُو، البليدة ، بوسعادة والشلف، إنقاد الجميع لأمر حزب الشعب الجزائري وبكل إنضباط، وقد حدثت بعض الإصطدامات في كل من تبسة وبجاية، وتم إعتقال بعض المتظاهرين [2]. كما وقعت مظاهرات أخرى في باقي المقاطعات بوهران وخصوصا بالجزائر العاصمة، كانت مظاهرة العاصمة هي الأعنف، فعشية الفاتح من ماي، وزعت مناشير تحتج على تحويل **مصالي**، وفي الفاتح ماي تشكلت مسيرتان إثنتان، ضمت الأولى متظاهرين بباب الواد وساحة الحكومة وسلكت شارع باب عزون وشارع إيسلي (العربي بلمهيدي حاليا) أين أوقفتها الشرطة، وقد حدث عراك عنيف أسفر عن 13 جريحا وقتيلين، وأصيب ثلاثة أعوان، أما المسيرة الثانية فقد تكونت بضواحي مسجد سيدي عبد الرحمان في القصبة وشوارع روفيقو وموقادور لتصب في شارع إيسلي، ساحة بيجو وكانت الرؤوس تحمل لافتات مكتوب عليها بالعربيوالفرنسية والإنجليزية (الحرية للجميع)

---

[1] أندري أشياري: ولد يوم 10 جويلية 1909م في طرابلس بأعالي جبال البرانس، بعد الثانوية وتخرجه من مدرسة الشرطة عين محافظا للأمن بالجزائر مابين 1935–1944م، شارك في التحضير لنزول الحلفاء بشمال إفريقيا، وكان من أنصار فرنسا الحرة ومن المعارضين لحكومة فيشي، عين نائبا لعمالة قسنطينة (سوبر يفي) بقالمة، في 16 مارس 1945م، ويعد ممن أسهموا في قمع الأهالي وقتلهم بالمنطقة في أحداث 8 ماي 1945م، وقد ناضل من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية، ينظر:
service historique deterre: la guerre d'Algérie par les document 1943-1946, t1, 1990, p507.

[2] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص ص308–309.

(أطلقوا سراح **مصالي**)،(عاشت الجزائر حرة مستقلة) وقد وصلت هذه المسيرة إلى البريد المركزي، حيث إنضم إليها العديد من المسلمين، وعلى وجه الخصوص[1] المتظاهرون الذين شكلوا ببلكور مسيرة ثالثة، وكانو كلهم يرددون نشيد الحزب وسبابة اليد اليمنى منتصبة نحو السماء، كما تجمعت بعض الحشود في نقاط مختلفة من المدينة، حول القصبة وبالقرب من الكاتدرائية وسوق لالير وسوق راندو... وأظهر المناضلون بأنهم قادرون على تأطير الجماهير، وقد حققت المظاهرات هدفها السياسي: التأكيد للحلفاء والفرنسيين أن هناك حركة وطنية منظمة وقوية، غير أنه لا ردة فعل الحلفاء ولا السلطات الفرنسية ولا رأي الأحزاب الأوروبية حققت رغبة الوطنيين[2].

لقد طفح الكيل بالأقدام السود، إختراق الجزائريين بقوة لوسط المدينة في كل من الجزائر و وهران أظهر بجلاء رفض الجزائريين لفرنسيي الجزائر والأوروبيين، والذين بدورهم عبروا عن رغبتهم في الإنتقام لطرد(أهالي الضواحي)، ثمة دليل إضافي وهو أن الأوروبيين لم يقوموا فقط بمتر شرفاتهم– لكن الشهادات المستقاة عديدة ومتطابقة– لقد أطلق الأقدام السود النار على المتظاهرين من على شرفاتهم مما أدى إلى زيادة الهلع الذي أحدثته الشرطة بطلقاتها، المجتمع الإستعماري يرفض أن يكون في موقف دفاعي لحماية مدينته، وطمأنينته، ومصالحه: يتوجب منع كل إختراق جديد وإدخال المسؤولين عن الأحداث إلى السجن أو حشرهم في أكواخهم بضواحي المدينة.موقف اليساريين الفرنسيين كان مماثلا، فبعد مظاهرة الجزائر عقد اليساريون تجمعهم كما كان مبرمجا وألقى **فارج** (FARGE) و**تيبار** (TUBERT) خطابا بإسم فرنسا المحاربة، كان **فايي** (FAYET) مندوبا عن النقابات و**بوهالي** ممثلا للحزب الشيوعي الجزائري، كلهم ألقوا مسؤولية أعمال الشغب على القادة الوطنيين، وفي كلمته أنب العربي **بوهالي** بعنف المشاغبيين وإتهمهم بالتسبب في قتل المسلمين وجرحهم، ومن هنا لم يبق ثمة أي رباط سياسي بين الفئتين[3].

قامت الإدارة بعدة إعتقالات، كما إتخذت إجراءات إحتجاز ضد القادة البارزين لحزب الشعب: **عسلة حسين، هني محمد، حفيظ عبد الرحمان، مزرنة أحمد وماحي محمد**...إلخ، و إظطر العديد من المسؤولين إلى اللجوء إلى السرية، وكان على عناصر أحباب البيان والحرية الذين أقحموا رغم إرادتهم في مظاهرات الفاتح ماي أن يوضحوا موقفهم مادامت الإدارة تحاول مناورتهم، وبالفعل فبعد المظاهرات ذهب الأمين العام لولاية

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)** ، المرجع السابق، ص936.

[2] المرجع نفسه، ص937.

[3] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص ص312–313.

الجزائر ليرى عباس وصرح له: <<نحن نعلم أنكم لستم من فعل هذا، لكن الجزائريين الذين قتلوا وجرحوا كانوا يحملون بطاقة أحباب البيان والحرية، وعلى هذا فإنكم أنتم المسؤولون>>.

اللجنة المركزية وبعد إجتماع لها، حررت لأحباب البيان مشروعا منشورا(نداء لكل الفرنسيين) تحتج فيه على نفي مصالي، وعلى قمع مظاهرات الفاتح ماي. ولقد إجتازت كتلة أحباب البيان الإمتحان الأول في القوة، فقد تأكد التضامن مع عناصر حزب الشعب، وتأكدت ضرورة الإتحاد مع اليسار الفرنسي.

وفي 5 ماي صوتت اللجنة المركزية للأحباب على مذكرة إحتجاج ضد الإجراءات التي إتخذتها الشرطة في الفاتح ماي، كما رفع الزعماء الذين أكدوا عدم مشاركة الأحباب في تنظيم المواكب، (إحتجاجا حادا ضد الإتهامات التي روجت[1] بين الرأي العام فكرة أن المنظمين كانوا مقربين من الهتلرية والذين كانوا ينوون الإنصراف إلى مظاهرة مضادة وإفشال عيد العمال)، أما الشيوعيون والإشتراكيون.

وبغض النظر عن أوساط المعمرين فقد نددوا بشدة بما قام به الوطنيون، كما إستهجن **بيارفاير** الأمين العام لإتحاد مقاطعات النقابات الإتحادية العامة للعمل (المحرضين الذين سعوا لجعل مظاهرة الفاتح ماي دموية[2]).

في 3 ماي وزع منشور نقابي يدعو العمال إلى (إفشال مناورات حزب الشعب الجزائري) الذي يردد (شعارات راديو برلين)، وفي نفس اليوم، أعلنت النقابات والأحزاب المنظمة لمسيرات الفاتح ماي عن إستنكارها لتلك الممارسات واصفة إياها بأعمال معزولة قامت بها أقلية (معادية للديمقراطية)، كما فضح الشيوعيون (المحرضين الذين أرادوا المساس بالوحدة التي تم إنجازها، وهذا السلوك الإجرامي[3]).

وقد كان الشيوعيون أكثر عنفا، فقد أدانت جريدة (ليبرتي) (المستفزين، أعوان الهتلرية المرتبطين بالإقطاعيين الأوروبيين والمسلمين)، وفي مناشير وزعت بالجزائر العاصمة هاجم الحزب الشيوعي الجزائري حزب الشعب بصراحة متهما إياه بأخذ أوامره من **هتلر**، وإستعمال شعارات الحقد في الجزائر وإحـــــــداث

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)** ، المرجع السابق، ص937.

[2] المرجع نفسه، ص 938.

[3] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص 313.

الاضطرابات لتقسيم جماهير فرنسا الديمقراطية وتشويهها[1]، هكذا أقر الفاتح ماي 1945م، الإنشقاق النهائي بين اليسار الفرنسي والحركة الوطنية الجزائرية[2]. وبما أن القمع لم يطل إدارة الوطنيين، وتنديدات الشيوعيين لم تلق صدى في الأوساط المسلمة، فقد عبر حزب الشعب عن إرتياحه لنتائج مظاهرات الفاتح ماي، وهكذا إجتاز مناضلوه أول إمتحان للحماس على أتم الإستعداد للتحرك، فيما نفذ صبر الجماهير الشعبية[3]، فلقد كانت لتلك الحوادث ونتائجها زيادة في إصرار الجزائريين وعزمهم على متابعة المعركة رغم ما سلط عليهم من مضايقات وإجراءات إعتقال، إذ لم يحل يوم 3 ماي1945م، حتى جرت مظاهرات في مدينة عنابة[4].

وفي 7 ماي 1945، بدأ الإحتفال رسميا عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، وسرعان ما بدأ الفرنسيون في تنظيم مهرجان الأفراح، لكن الجزائريين قاطعوه ونظموا مهرجانات خاصة بهم، وكانت هتافات الجزائريين تدور حول المناداة بحرية وإستقلال الجزائر، وإطلاق سراح رئيس حزب الشعب ولم تظهر فيها عبارات العداء للفرنسيين، غير أن المصادر تذكر أن العلم الفرنسي قد مزق في هذا اليوم (7 ماي) وظهرت منشورات تنادي الجزائريين بالإتحاد لتحقيق النجاح، وكانت السلطات الفرنسية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات بهذه المناسبة، والمشاركة في أفراح إنتصار الحلفاء الذي يرمز إلى إنتصار مبادئ الميثاق الأطلسي[5]، والملاحظ أن تلك الأحداث كانت تنبؤ بمؤشرات جديدة تتمثل في عزم الجزائريين على مجابهة فرنسا التي فقدت هيبتها لدى الإنسان الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، وزالت من نفسه عقدة الخوف من قوة فرنسا التي كان يخشاها، وزادت حدة حقده على المستوطنين الأوروبيين العنصريين الذين يستغلونه ويحتقرونه في أرضه وبلاده، كل تلك المؤشرات كانت تؤكد بأن علاقة الجزائري بالسلطة الفرنسية مقبلة على فعل يؤدي إلى القطيعة النهائية، وهو ما تمثله مجازر 8 ماي 1945م، ففي 8 ماي 1945م [6]إحتفل العالم الغربي بعقد الهدنة مع ألمانيا، وأراد الجزائريون أن يشاركوا في هذا الإحتفال، وأن يرفعوا رايتهم عـــاليا فـــي

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)**، المرجع السابق، ص938.

[2] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص 313.

[3] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939–1951م)** ، المرجع السابق، ص937.

[4] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص57.

[5] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939–1945م)**،ج3، المرجع السابق، ص ص234–235.

[6] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص57.

الجزائر، وأن يعبروا عن أهدافهم التي تتمثل في حقهم في الحرية والإستقلال[1]. فنظم الجزائريون برخصة من إدارة الشرطة مظاهرات سلمية في سطيف، قالمة وخراطة وغيرها من مدن الشرق الجزائري إحتفاء وإبتهاجا بيوم النصر على النازية والفاشية، الذين شاركوا فيه بدمائهم وأموالهم وأبنائهم، وقدموا تضحيات كبيرة جدا [2].

كان يوم الثلاثاء الثامن ماي 1945م يوم للسوق الأسبوعي[3]، يتوارد على مدينة سطيف فيه مابين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفا من الفلاحين يتقاطرون من أرجاء الناحية ومن كل فج عميق[4]، فإكتظت شوارعها ومقاهيها بالمتسوقين والوافدين من البوادي والقرى المجاورة لحضور الإستعراض الضخم لهذا اليوم فقد قررت حركة أحباب البيان والحرية الإحتفال بالنصر على الفاشية والنازية، وأن يحيوا أرواح الجنود الجزائريين الذين قتلوا في جميع الجهات لتحقيق الإنتصار، فكان ذلك هو مغزى المظاهرات[5].

وعند الساعة السابعة والنصف، علم عن وجود تجمع كبيرة من السكان الأصليين حول المسجد في ضواحي المحطة، حيث يتواجد هناك العديد من الريفيين والتجار عادة، يتواجد هناك أيضا الكشاف المسلم الجزائري والمفتي، ويحيط بالحشود مناضلون من حزب الشعب الجزائري، ولقد جردوا الناس من سلاحهم الأبيض ودباستهم[6].

حمل المتظاهرون في مدينة سطيف علم الجزائر الوطني وإنطلقوا من حي المحطة قرب الجامع الجديد، كما حملوا لافتات كتبت عليها عدة شعارات مثل: "تحيا الجزائر المستقلة"، ويسقط الإستعمار، و"تحيا الجامعة العربية"، وأفرجوا عن **مصالي**[7]، وعندما وصلت المظاهرة إلى مقهى فرنسا الكبيرة، حاول محافظ الشرطة **أوليفري** (olivierri)، أن ينتزع الراية الوطنية من حاملها وهو الشاب **بوزيد سعال**، فرفض بشدة وإصرار فأطلق عليه النار فأراده قتيلا، وجرح عدد آخر من المتظاهرين وكان ذلك بداية إشتعال نيران المجازر المأساوية[8].

---

(1) أنيسة بركات: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1995، ص213.

(2) إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص151.

(3) ناصر الدين سعيدوني:<<**أحداث 8 ماي 1945م>>**، المرجع السابق، ص32.

(4) فرحات عباس: المرجع السابق، ص164.

(5) ناصر الدين سعيدوني:<<**أحداث 8 ماي 1945>>**، المرجع السابق، ص32.

(6) رضوان عيناد تابت: المرجع السابق، ص48.

(7) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص 113.

(8) رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص262.

ففي مدينة سطيف تطورت الأحداث خاصة حينما قامت الشرطة الفرنسية بإطلاق النار هكذا عشوائيا على الجزائريين، ثم إنتقلت حالة الفوضى تلك خارج المدينة لتشمل جميع القرى والمداشير التابعة لسطيف كمناطق مثل: العين الكبيرة، بن فودة، عين عبابسة، عرباون، خراطة، تمانتوت، عين سطاح، فج مزالة برقاعة، صالح باي، العلمة وبني عزيز، هذا كما تحولت المظاهرات كذلك في مدينة قالمة ونواحيها إلى أعمال عنف، حيث تعرضت المزارع الأوروبية في الجهات الجنوبية والشرقية لقالمة وحتى مدينة سدراتة لهجمات الفلاحين الجزائريين[1]، وكادت عنابة أيضا أن تدخل في إضطرابات عنيفة إذ سمحت السلطات للمنظمات الجزائرية بالتظاهر وبدأت المسيرة عند الرابعة مساءا، كان شباب الكشافة ومناضلوا أحباب البيان ووفود النساء يتقدمون موكب الفلاحين الذي يتكون من حوالي 1000، فردو20000 (حسب الشهود)، وعندما وصل الموكب إلى السوق المركزية ظهرت لافتات والشعارات الإعتيادية ثم برز العلم الجزائري.

وقد حدث نفس الشجار بسطيف حول العلم، فبدأت الشرطة بالهجوم ورد عليها المتظاهرون[2]، وقد شهدت مدينة البليدة مسيرة ضخمة عند الخامسة بعد تجمع حوالي 1500 إلى 2000 جزائري (8000 من مناضلي حزب الشعب) مؤطرين من طرف رجال أقوياء عندما ظهرت اللافتات والأعلام طلب 6 إنجليزيين و4 أمريكيين من المتظاهرين الجزائريين رفع علمهم مما دفع بقوات الأمن إلى تصويب الرشاشات نحو المتظاهرين، هنا إندلع الشجار مع رجال الأمن حين حاولوا الإستيلاء على العلم الجزائري، لكن الملاكمين قاوموا بشدة وكانت الحصيلة قتل كشاف يبلغ من العمر 24 سنة وجرح عدة متظاهرين وتسعة من بين قوات الأمن كما أعتقل المناضلون المعروفين بحزب الشعب، يقول أحد المسؤولين بالحزب: <<بفضل وجود الإنجليز والأمريكيين بيننا تجنبنا مجزرة حقيقية بالبليدة>> [3].

أما في الغرب الجزائري فقد شارك بسيدي بلعباس قرابة 4000 متظاهر في مسيرة إنطلقت من وسط المدينة، رفعوا فيها شعارات منها "الجزائر حرة"، "حرروا مصالي" بينما في مدينة تلمسان فقد شارك أكثر من 2000 شخص في مظاهرات وسط المدينة أنشدوا خلالها النشيد الوطني، في حين مدينة مستغانم كان عدد المشاركين في المسيرات حوالي 800 شخص، حملوا شعارات باللغتين العربية والفرنسية، منطقة تيارت هي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني:**الجزائر منطلقات وأفاق**، المرجع السابق، ص ص131–132.

[2] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص388.

[3] المرجع نفسه، ص391.

الأخرى شهدت مظاهرات منظمة رفضها المستوطنين، وهناك تدخلت سلطات الإحتلال لتفرقة المتظاهرين، ولقمع محتمل قامت بتوزيع أسلحة على الأوروبيين في مقر البلدية[1].

لقد نُظِّمَتْ إذن نفس المسيرات من الشرق إلى الغرب، وإخترقت المدينة الأوروبية بالإنضباط نفسه وبالشعارات نفسها، كما حدثت نفس الصدامات حين ظهور العلم الجزائري، فقط النهايات تختلف بعضها كان سلميا وبعضها كان مأساويا، أما العواقب فكانت متشابهة في كل أنحاء البلاد، إذ عقبتها سلسلة من الإعتقالات دون روية وكذا السجن والإدانات[2].

لقد شكلت هذه المذابح صورة دموية رهيبة تفننت القوات الإستعمارية الفرنسية في رسمها، وهاهي شهادة أحد من عاشوا هذه المجازر حيث يقول:<<لقد كان القمع الفرنسي رهيبا و وحشيا ولا إنسانيا، وكان من عمل وصنع الجيش والبحرية والطيران ورجال الدرك والميليشيات الأوروبية، والحقيقة أن كل عربي لا يحمل علامة (مثلثة الألوان) مسلمة من طرف السلطات الإستعمارية كان يردى قتيلا دون سابق إنذار>> [3]. فعوض أن تراعي الإدارة الإستعمارية شعورهم، وتدرك هدفهم في التعبير عن فرحتهم بتحقيق النصر على النازية والفاشية ركبت رأسها وضاعفت من الإرهاب، والقتل وجندت ضدهم فرق اللفيف الأجنبي المرتزقة، والمشاة السنغاليين والطابور المغربي الذين بلغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي للسكان، دون رحمة ودون تمييز وتعاون معهم المعمرون الأوروبيون في هذا الإرهاب الأحمر[4]. ولم تكتف بهذا فإستقدمت اللواء السابع من الألزاس واللورين ليشارك في أعمال القتل والتدمير، وأذنت لسلاح الطيران بقنبلة واد المرسى وعموشة، وقالمة، وخراطة، وغيرهما، كما قذفت الطائرات الفرنسية من البحر بعض هذه القرى وتم تدمير حوالي 45 قرية[5]، وفي تقرير نشرته مجلة (ستارز أند ستريبرز) لسان حال الجيش الأمريكي بعد الحوادث مباشرة: <<إن الفرنسيين قد إستعملوا عددا كبيرا من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين>>، وقد كتب التقرير بتاريخ 28 ماي ونشر في 1 جوان ومما جاء فيه: <<أن قاذفات القنابل الفرنسية (حطمت قرى آهلة بكاملها) في منطقة الحادثة أثناء حملة دامت تسعة أيام، وقد (طار الطيارون الفرنسيون ثلاثمائة مرة في يوم واحد مستعملين

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص128.

[2] أني راي غولدزيغر: المرجع السابق، ص ص392-393.

[3] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص262.

[4] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص 114.

[5] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص152.

القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة)، حتى سويت الأرض بعدد من القرى والدواوير، ثم طارت الطائرات المقاتلة الفرنسية البريطانية الصنع خلف القاذفات الأمريكية لتسحق السكان الهاربين (من المنازل التي تحطمت) وترمي القنابل على المخابئ العربية في الجبال>>[1]. وقد دامت عملية القصف أياما عديدة وإمتدت إلى غاية 21 من شهر ماي[2]، وعندما إنتهى المستعمر من أعماله الإنتقامية، قال الجنرال **دوفال** (duval) المسؤول الأول عن المجزرة مخاطبا الحكومة الفرنسية: <<منحتكم السلم لمدة عشر سنوات، ولكن لاتنخدعوا، كل شيء يجب أن يتغير في الجزائر[3]>>، فقدأيقن الشعب الجزائري أنه مخدوع، وأن الوسائل السلمية لا تحقق الغاية المطلوبة مع إستعمار كافر أهوج، وأن اللغة التي يجب أن يستعملها معه إنما هي لغة النار ولغة الموت[4] (ينظر الملحق رقم06 ص149).

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1945م)**، المرجع السابق، ص233.

[2] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص262.

[3] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص327.

[4] محمد الصالح الصديق: **كيف ننسى جرائهم؟** ، دار هومة، الجزائر، 2009، ص79.

3- نتائج أحداث ماي 1945م

كان لحوادث 8 ماي 1945 نتائج ذات أثر مزدوج سلبي وإيجابي، أما الأثر السلبي فيشمل الخسائر البشرية والمادية التي مست الأنفس والممتلكات بشكل فضيع في مدة زمنية قصيرة جدا، بينما الأثر الإيجابي فهو يتعلق بالوعي والثقة بالنفس وإستخلاص الدرس والعبرة مما حدث، وأن الحل لا يكون بالسياسة لأن ما أخذته فرنسا بالقوة لا يسترد منها إلا بالقوة[1].إن النتائج المتمخضة على المجزرة فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جدا دلالة على بشاعة المجزرة وحقد المستعمر، ويمكن تحديد نتائجها على الجانبين الجزائري والأوروبي:

أ- على الجزائريين: بلغ عدد المشاركين في هذه المظاهرات، وما إنجر بعد ذلك من العنف حسب معلومات الإدارة الفرنسية 5000 شخص أغلبهم من العمال البسطاء والفلاحين المعدومين، وهم حسب ما أوردتهم جريد لاديباش دلجيري(LA DEPACHE D' ALGER) الصادرة في 30 جوان 1945م لا يتجاوزون نسبة 05% من مجموع سكان تلك المناطق البالغ عددهم آنذاك حوالي مليون نسمة[2]، أما عدد الضحايا فقد إختلفت الآراء وتعددت الإحصاءات حول عدد ضحايا هذه الحوادث، ففيما يخص عدد الضحايا الجزائريين، ذكرت جريدة المجاهد (5 ماي 1958م) عدد 45 ألف ضحية، في حين ذكرت جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين عدد 80 ألف.

أما السلطات الفرنسية فهي تريد أن تغطي عمليات القمع التي قامت بها كل من قوات الشرطة والدرك والكولون والجيش الفرنسي ضد السكان العزل في سطيف، قالمة وخراطة، وفي الأرياف المجاورة لهم، فتقرير **توبير** لم يتطرق بتاتا إلى القمع وما نتج عنه وإكتفى بإعطاء عدد القتلى الفرنسيين، أما وزير الداخلية فقد إستبعد أن يكون الفرنسيون قد أنشئوا محاكم خاصة بهم أو قاموا بعمليات القتل الجماعي، ويدعي أن عدد الضحايا (القمع الضروري) هو مابين 1200 و 1500 ضحية، إلا أنه عند تدخله أمام النواب إعترف بتشكيل الفرنسيين لميليشيات، وهذا في كل من قالمة (250 فرد)، عنابة (150 فرد) العلمة (100)، فج مزالة (10) [3]، أما العسكريون فقد إعترفوا في السر أن عدد الضحايا يتراوح بين 6000 و 8000، حسبما

---

[1] عبد المالك سلاطنية: **قالمة من فجر الحضارة إلى فجر الإستقلال**، مطبعة قالمة، 2004، ص58.

[2] وردة شايب ذراع: المرجع السابق، ص86.

[3] أحمد صاري: المرجع السابق، ص ص147-148.

يؤكده المؤرخ شارل أندري جوليان[1]، ويقدر الجنرال **هنري مارتان** القائد الأعلى للجيش التاسع عشر الحصيلة الأولية للضحايا بعد أسبوعين من عمليات القمع على أنها لا تزيد عن 550 قتيل ثلثهم من منطقة سطيف العسكرية، لكن الجنرال **دوفال** قائد الناحية القسنطينية فإنه يحصي عدد الضحايا ما بين 500 و600 بينما يقدر الجنرال **واس** weiss ضحايا القصف الجوي بمائتين، ويزعم العميد البحري **مانريش** AMIRAL AMANRICH بأن القصف البحري بواسطة الطراد **دقاوي تروان** DUGUAY TOUIN للتجمعات السكانية مابين جيجل وبجاية لم يخلف سوى أربعة قتلى، أما الجانب المدني وعلى لسان وزير الداخلية **تيكسييه** TIXIER أمام المجلس الإستشاري الفرنسي بتاريخ 18 جويلية 1945م، فقد صرح بأن عدد الضحايا من المسلمين لا يتجاوز 500[2]، وقد أعدمت السلطات الإستعمارية جماعات بكاملها بين 08 ماي ونهايته، وأحرقوا بعض الضحايا ورموا بالبعض الآخر في أفران الجير كما حدث في مدينة قالمة[3]، غير أن الأحزاب السياسية الجزائرية على إختلاف إتجاهاتها، وكذلك الصحافة الأجنبية والمعتمدين الدبلوماسيين الغربيين وجامعة الدول العربية تعتبر أن هذه الأرقام غير واقعية في غياب تحقيق رسمي، فالحزب الشيوعي الفرنسي يستنكر رقم 35.000، الذي قدره القنصل الأمركي بالجزائر ويقدرها هو في سنة 1946م بنحو 20.000، ثم بنحو 30.000 في سنة 1954م، ولكن دون ذكر المصادر التي إستند إليها، ونفس الشئ للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تأسف عن سقوط نحو 15.000 بل نحو 20.000 ضحية وربما أكثر، أما حزب أنصار الحريات الديمقراطية **لمصالي** فيذكر رقم 45.000 وهو الرقم الذي لا يزال يتردد إلى يومنا هذا[4].

صرح **الشاذلي المكي** الناطق الرسمي بإسم حزب الشعب الجزائري، في القاهرة والمشرق العربي في 3 أكتوبر 1947م، لجريدة (المغرب) بالجزائر برقم 35000 قتيل جزائري، في حين صرح السيد **بلحاج**، من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، أمام المجلس الجزائري في 29 جوان 1949م برقم 40.000 قتيل جزائري[5]، وعن الصحف الفرنسية تشير أسبوعية LIBERTE الصادرة يوم 28 فيفري 1946م إلى 20.000 قتيل عربي، وفي ماي 1953م، ذكرت جريدة (الجزائر الجديدة) للحزب الشيوعي الجزائري، أن الجـــــزائريين

---

(1) محمد حربي: المرجع السابق، ص ص12–13.

(2) علي تابليت: المرجع السابق، ص15.

(3) رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص262.

(4) علي تابليت: المرجع السابق، ص16.

(5) المرجع نفسه، ص ص18–19.

فقدوا ما يفوق 30.000 من أبنائهم، وأن أصدقاء الأمس إنتقموا اليوم لهزيمتهم من شعبنا، وقد صنفت عن قصد جريدة الشعب الجزائري مع الصحف الفرنسية، وتحدثت المجلة QUATRIEME INTERNATIONALE في شهر ديسمبر 1945م، عن 15000 قتيلا أما جريدة LIBERTE الصادرة يوم 24 ماي 1946م، فتذكر 35000 قتيلا بدلا من 10.000 المعترف بهم رسميا.

وحسب مبعوث جريدة لموند LE MONDE **أصابليه** ASABLIER الذي كان حاضرا آنذاك بالمنطقة التي عرفت الحوادث، أن الفرنسيين قاموا بإعدامات بالجملة ضد الجزائريين، دون تمييز بين البريء والمذنب[1]، ومما يجدر التذكير به هو وجود مصدر محايد تابع المأساة من موقع يسمح له بمعرفة الحقيقة وهو الجانب الأمريكي، فتقديرات المصادر الأمريكية لعدد الضحايا من الجزائريين تتراوح مابين 40 إلى 50 ألف قتيل، ومن الضروري الإشارة إلى أن السلطات الإستعمارية لم تتجرأ في أي وقت من الأوقات على إجراء تحقيق واف وشامل حول هاته المجازر، فلجنة **توبير** التي تكلفت بإجراء تحقيق إداري عن هاته الحوادث أوقفت عملها بتعليمات صريحة ومباشرة من الجنرال **ديغول** نفسه، رئيس حكومة فرنسا المؤقتة آنذاك وهي لم تستكمل بعد تحرياتها على ما جرى حتى على مستوى مدينة سطيف وحدها، ونميل إلى الإعتقاد أن الدافع الذي كان السبب في وقف عمل هذه اللجنة هو إكتشاف هول المأساة أمام الرأي العام[2]، كما تم تعداد 5560 شهيد في نوفمبر، ومنهم 3.696 في ناحية قسنطينة و 1359 في ناحية مدينة الجزائر و 505 في االناحية الوهرانية[3].

أما عن القمع القضائي الذي صاحب هذه الحوادث وعمليات التوقيف، فيذكر وزير الداخلية أن هذه العملية شملت 2400 شخص، أطلق سراح 517 منهم وحكم على 231، من بينهم 28 حكما بالإعدام وبالرغم من أنه لا تتوفر لدينا إحصاءات صحيحة عن عدد الموقوفين إلا أننا نشك في صحة هذه الأرقام[4] ، فلقد كانت الإعتقالات كثيرة، وقد أحصي في نوفمبر 1945م، 5560 إعتقال من بينها 3696 في منطقـــــة

---

[1] أحمد صاري: المرجع السابق، ص148.

[2] جمال قنان: المرجع السابق، ص ص205–206.

[3] وردة شايب ذراع: المرجع السابق، ص87.

[4] أحمد صاري: المرجع السابق، ص ص148–149.

قسنطينة و 1359 في منطقة الجزائر العاصمة و 505 في منطقة وهران[1]، وحكمت المحاكم العسكرية على 557 بعدم سماع الدعوى، وأصدرت 1307 أحكام منها 99 بالإعدام و 64 بالأشغال الشاقة مدى الحياة و 329 بالأشغال الشاقة لمدة معينة وحكمت بالبراءة لفائدة 250، وتمت أغلبية الإعتقالات بدون حجة، وألقي القبض على أعضاء لحزب الشعب الجزائري وعلى أصدقاء البيان ومناضلين نقابيين وسكان قرى لم يحركوا ساكنا، ووزعت الأحكام بدعاوي متنوعة، وقد حكم على معظمهم بالسجن لمدة سنتين لتعديه بالنظر على السيد الوالي المساعد، وألقي القبض على **فرحات عباس** والدكتور **سعدان** في مكاتب الولاية العامة نفسها بأمر وارد من سطيف[2]، وتم حل حركة أحباب البيان بقرار حكومي في 14 ماي 1945م وأحتجزت أملاكها المنقولة وغير المنقولة[3]، وأعلم عميد المحامين بالجزائر العاصمة، الأستاذ **قروليار** زملاءه بأن مجلس هيأة المحامين يرى أنه (من المستحسن للغاية أن لا يقبل زملاء سلكنا تعيينهم إلا من قبل المحكمة) وقد خاطب وزير الداخلية وزير العدل بشأن هذا المقترح نظرا لماله من صبغة (لا تقبل) [4]، كما أوقفت جريدة EGALITE عن الصدور وحلت جمعية حي الأطفال بدورها في 18ماي 1945م[5].

أما على المستوى المادي، فقد تكبدت الولايات خسائر كبيرة خلال هذه الأحداث، وهذا نتيجة لرد الفعل الهمجي والقوي للقوات الإستعمارية والتي أشركت في صفوفها جيوشا من جنسيات مختلفة أبرزها السنغالية والنيجرية، وقامت من هذه القوات بتخريب وتدمير كل ما يصادفها طريقها وأحرقت المشاتي والمنازل وأتلفت المزارع وجردوا السكان من مختلف ممتلكاتهم وحتى ملابسهم[6]، بالإضافة إلى قرى، و مداشر تعرضت لقصف من الطيران والبحرية الفرنسية[7].

هذا وقد كانت لمجازر 08 ماي سنة 1945م عدة نتائج وأثار كان لها عميق الأثر على نفسية الجزائريين ويمكن تحديدها كالاتي:

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، المرجع السابق، ص953.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص336.

[3] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، المرجع السابق، ص954.

[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص336.

[5] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، المرجع السابق، ص954.

[6] وردة شايب ذراع: المرجع السابق، ص87.

[7] سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص25.

– تعميق الأحقاد والكراهية ضد السلطات الإستعمارية التي لم تف بوعودها فحسب، بل كشفت عن طبيعة الغدر والخيانة المتأصلتان فيها، من خلال ما مارسته من قمع وإبادة وقتل.

– إن حمامات الدم وجثث آلاف الجزائريين التي خلفتها تلك المذابح الشنيعة قد أحدثت شرخا كبيرا وجرحا من المستحيل علاجه، وشكلت جدار حديديا بين الشعب والسلطات الإستعمارية، فكانت هذه المذابح عملية إعدام حقيقة لفكرة التعايش أو الإندماج التي يحلم بها بعض الجزائريين.

– كان لمجازر 08 ماي سنة 1945م الأثر الفعال والعام في تعميق الوعي الثوري و ولادة روح جديدة، خاصة لدى الشباب المتحمس للنضال و الكفاح المسلح وحتميته للحصول على الإستقلال، وضرورة قبر فكرة القبول بالإصلاحات والمشاريع الوهمية بإعتبارها تمثل نضالا عقيما لا فائدة ترجى منه، وتبلورت بشكل جيد و واضح أطروحة الأعداد والتحضير لثورة مسلحة كبديل لتلك المطالب التقليدية التي أثبتت مذابح 8 ماي سنة 1945م، أنها لا تحقق ما يصبوا إليه الشعب الجزائري من حياة كريمة وحرة.

لقد أحدثت مذابح 08 ماي 1945م، بحق تمزق مع الجالية الأوروبية في الجزائر ومست جميع الفئات الإجتماعية وجرت الجزائريين إلى إعادة بلورة موقف جديد[1]،أما على الصعيد السياسي فقد كانت مجازر 08 ماي 1945م منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية الحديثة وكانت بحق تعبيرا صادقا عن عمق الإحساس الوطني وما يحمله من تطلعات لبعث جزائر حرة ذات سيادة وبداية حتمية لتحويل مسار الكفاح السياسي من مطالب سياسية إلى البحث عن خطة ثورة و إنتهاج أسلوب مقاومة مسلحة كفيلة لوضع حدود للوضع الإستعماري[2].

هذه الحوادث التي قادها حزب الشعب بالخصوص وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والجمعيات والهيئات الوطنية مهدت إلى تهيئة أرضية مناسبة لتفجير الثورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954م، وكانت هذه النقطة من أبرز النتائج التي أفرزتها هذه المظاهرات وإن تباينت إنعكاساتها من تنظيم لآخر ومن شخصية لأخرى، لأن هذه الحوادث عدلت الكثير من المفاهيم والإتجاهات، غير أن ما أتفق عليه من طرف المؤرخين، هو أن حوادث 08 ماي 1945م، كانت نواة لتعبئة ثورية إنفجرت في الفاتح من نوفمبر 1954م، وأهم نتيجة أنها كانت نقطة تغيير بالنسبة للحركة الوطنية، فحزب الشعب تكتل تحت إسم(حركة الإنتصار

---

[1] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص263.

[2] ناصر الدين سعيدوني:<<**احداث 8 ماي 1945 ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير>>**، المرجع السابق ، ص10.

للحريات الديمقراطية) هذا الأخير الذي تأسس 1946م، بمبادرة من **مصالي الحاج**، وأعتبرت إمتداد لنضال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، أما عن **فرحات عباس** فقد أسس (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في حين بقيت جمعية العلماء المسلمين على حالها.

اذا فإن مجازر 08 ماي قد عمقت الوعي الثوري لدى مناضلي الأحزاب السياسية الجزائرية وفي أوساط الجماهير الشعبية.

ب- على الأوروبيين:

أما نتائج المجازر بالنسبة لفرنسا لم تكن بالحجم الذي كانت عليه بالنسبة للجزائريين[1]، ولقد إختلفت الآراء وتعددت الإحصاءات حول عدد ضحايا هذه الحوادث، حتى في عدد القتلى الأوروبيين، ففي حين يحدد تقرير **توبير** عدد هؤلاء بـ 103 قتيل، فإن وزير الداخلية يحدد عددهم بـ 88 ضحية فقط. [2]

يظهر التفاوت بين عدد القتلى الأوروبيين في إقليم سطيف الذي أجمل بـ 77 وعدد القتلى الأوروبيين في قالمة الذي بلغ فقط عشرة، هذا التفاوت يؤكد أكثر إتساع أعمال القمع في منطقة سطيف[3]، وبلغت حصيلة ضحايا الأوروبيين عشية 09 ماي 103 قتيل، بما في ذلك عدد القتلى بسطيف المقدر بـ 29 قتيل و 110 جريح [4]، وكان تعامل المسؤولين الفرنسيين مع نتائج 08 ماي 1945م بمنطقين: منطق الإعتبار الدولي، ومنطق الحفاظ على الإمبراطورية، فعلى الصعيد الخارجي عملت على إقناع الرأي العام العالمي أن ما جرى في الجزائر ليس سوى مناوشات داخلية، كان دافعها الجوع الناتج عما خلفته الحرب العالمية الثانية في البيئة الإقتصادية، أما على الصعيد الداخلي حرصت الإدارة الفرنسية على عدم تنازلها عن الجزائر. [5]

---

[1] وردة شايب ذراع: المرجع السابق، ص ص87-88.

[2] أحمد صاري: المرجع السابق، ص ص147.

[3] رضوان عيناد تابت: 8 أيار/ماي 1945م و الابادة الجماعية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 113-114.

[4] علي تابليت: المرجع السابق، ص10.

[5] وردة شايب ذراع: المرجع السابق، ص ص88-89.

المبحث الثاني: إستئناف العمل السياسي بعد مجازر 8 ماي 1945م

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

إعتبر أغلب المؤرخين بأن أحداث الثامن ماي 1945م، هي التي بلورت فكرة العمل المسلح في أواسط الحركة الوطنية، وشكلت القاعدة الأساسية لانطلاقة ثورة نوفمبر 1954م، وذلك بإعتبار أنها وضعت خطا أحمرا نهائيا على جميع أمال وطموحات مختلف الأحزاب السياسية بوعود السلطات الإستعمارية إبان الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها الجزائر مثلما وقع في الحرب العالمية الأولى، على تلبية بعض المطالب التي سبق وأن تقدمت بها أغلبية الأحزاب الوطنية آنذاك، الأمر الذي دفع بقيادة الأحزاب والتيارات السياسة والتي كان على رأسها حزب الشعب الجزائري إلى مراجعة نفسها لإكتشاف مواقعها الحقيقية[1].(ينظر الملحق رقم07 ص151).

فقد خلفت الحرب العالمية الثانية ومجازر ماي 1945 نتائج و إنعكاسات كبرى على نضال الشعب الجزائري، وخاصة التطورات التي عرفتها التيارات السياسية وما صاحبها من نبذ الأنصار مشروع الإدماج وتأكيد على فكرة الإستقلال، وقد واجهت الإدارة الفرنسية تطورات المواقف بحزم وكيفت سياستها بمنح الجزائريين إصلاحات شكلية، وإجتهدت في تهميش الإصلاحيين وقمع التيار الثوري. بعد أحداث ماي 1945م لم يكن ثمة شيء ينذر بقرب تغيير في السياسة الفرنسية، وساد اليأس في أن تحقق الحركة الوطنية نتائج سياسية مهمة[2]، وتيقن الشعب أن القضاء على الإستعمار والنظام الإستعماري في الجزائر لا يتم ولن يتحقق إلا بالقوة فقط، وهي فكرة حزب الشعب التي كان يؤمن بها ويسعى لتحقيقها وأصبح يرى أن الإستعداد لمعركة السلاح أمر حتمي و ضروري وإن تدريب المكافحين على ذلك يجب أن يشرع فيه دون تراخ أو تواني[3]. وفي الوقت ذاته حاولت الإدارة الفرنسية إنتهاج سياسة التهدئة بحذر لإمتصاص غضب المسلمين الجزائريين، إذ تظاهر الحاكم العام **شاطينيو**، بإدخال إصلاحات في ميادين الإدارة والزراعة والتعليم، وجاءت المبادرة من قبل الجنرال **ديغول** سنه لمرسوم 17 أوت 1945م، والذي يمنح الأغلبية المسلمة عدد مقاعد

---

[1] علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962م)**، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص43.

[2] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص179.

[3] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص121.

يساوي عدد مقاعد الأقلية الأوروبية في غرفتين مختلفتين للتمثيل في مجلس البرلمان، وأثار المرسوم جدلا كبيرا في أوساط المستوطنين والمسلمين الجزائريين، وقد وجد الشيوعيون وأنصار الإدماج فرصتهم في هذه الإنتخابات لشغل مناصب خصومهم المعنيين بالنفي والإعتقال، وطالب مناضلوا الحركة الوطنية (حزب الشعب، أحباب البيان والحرية) بمقاطعة هذه الإنتخابات لأنها[1]، ستجري في ظروف غير ملائمة، وتهدف من ورائها الإدارة الفرنسية إلى إستبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، وهذا ما تجسد فعلا إذ أفرزت إنتخابات أكتوبر 1945م فوز أنصار الإدماج (**إبن جلول** و المنتخبين) بسبعة مقاعد والإشتراكيين بأربعة مقاعد والشيوعيين بمقعدين، وما كاد النواب الجدد يستقرون في مقاعدهم حتى أثاروا حفيظة زملائهم الفرنسيين، خاصة عندما تقدموا بمشروع يطالب بإدماج الشعب الجزائري في فرنسا مع إحتفاظه بأحواله الشخصية، وقد رفضت الجمعية التأسيسية المشروع ووصفته بالجريء، في حين قررت دراسة حالة بعض آلاف الجزائريين المعتقليين في السجون أعقاب حوادث ماي 1945م [2]، لتصدر بعد ذلك ما عرف بقانون العفو العام بتاريخ 16 مارس 1946م، والذي كان في مجمله مجرد حبر على ورق كونه لم ينفذ كاملا حيث ظل **مصالي الحاج** وغيره من المناضلين السياسيين التابعين لحزب الشعب الجزائري يقبعون في السجون، في حين كانت قد أعتبرت بعض التشكيلات السياسية الجزائرية الأخرى أن هذا القانون إنتصار كبيرا خاصة لدى الحزب الشيوعي الجزائري، حيث إعتبر أن سياسته كانت هي السبيل لصدور هذا القانون. وفي ذات السياق، كان السيد **عباس فرحات** قد خرج من السجن وهو يطمح إلى تكوين جمهورية جزائرية في الإطار الفرنسي، أي تكون مرتبطة كل الإرتباط بفرنسا، الأمر الذي إعتبرته باقي التشكيلات الحزبية الأخرى تناقضا فكريا على إعتبار الجزائريين الذين لا يزالون يتبنون الفكر الإستقلالي في الإطار الفرنسي لم يستوعبوا درس الثامن ماي 1945م.

وهكذا فقد بدأت بوادر التحولات والتغيرات تظهر على التشكيلات السياسية المختلفة للحركة الوطنية[3]، فبعد صدور قرار العفو عادت التشكيلات السياسية في الجزائر إلى الظهور لكن هذه المرة في قالب جديد لدى بعض أعضاء ممثلي إتجاهات الحركة الوطنية الذين عايشوا مجازر ماي 1945م وعانوا من ويلاتها

---

[1] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص179.

[2] المرجع نفسه، ص180.

[3] سليمان قريري: **تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2010–2011، ص ص119–124.

على إثر ذلك بدأ التفكير جليا لدى أعضاء حزب الشعب الجزائري، بضرورة تغيير الكفاح من سياسي إلى مسلح في حين حدث تغيير أكثر ما يقال عنه أنه طفيف لدى دعاة الإدماج بدعوتهم إلى إقامة دولة جزائرية لكن تبقى مرتبطة فدراليا مع فرنسا، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد واصلت مسيرتها النضالية بتوعية الشعب الجزائري والعمل على إسترجاع هويته مع بقاء الشيوعيون متمسكين بإيديولوجيتهم القائمة آنذاك على الدفاع على مصالح فرنسا بالجزائر، ذلك ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرض الطابع الجديد التي ظهرت عليه الحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945م بداية بـ: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1]:

في إطار العفو الشامل، الذي قررته الإدارة الإستعمارية، تم الإفراج عن السيد **فرحات عباس** يوم 1946/03/16م وقد كانت الفترة التي قضاها بالسجن والتي دامت واحدا وأربعين أسبوعا كافية ليعيد النظر في تجربة حركة أحباب البيان والحرية وليتوقف مليا، عند مقررات مؤتمره الأول والوحيد، وإذا كان الإعتقال التعسفي قد ساهم في حد الإنطلاقة الثورة لدى ذلك الزعيم الذي إرتبط إسمه ببيان الشعب الجزائري فإنه وبالمقابل قد رسخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة إستقلالا داخليا في إطار الإتحاد الفرنسي، وبمجرد خروجه من السجن راح يكثف الإتصالات بالإطارات القريبة منه سياسيا يطرح أمامهم أفكاره الجديدة ويسترشد هم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامجه السياسي الذي يجب أن يكون قادرا على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحية في أوساط المجموعتين الفرنسية والإسلامية على حد سواء[2].

وهكذا وبعد عدة أسابيع فقط من إطلاق سراحه، في أفريل 1946م، أعلن **عباس** عن ميلاد حزب سياسي جديد هو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكان ينوي جمع مناضلين في إطار مهيكل لتحقيق برنامج محدد، وهو برنامج البيان وذلك بتفادي[3] أي تدخل من حزب الشعب الجزائري، وقد إلتف حول **عباس** المنتخبون والأعيان السياسيون الذين شاركوا في بعث البيان، منهم المحامون **(بومنجل، ساطور قدور)**، الأطباء **(سعدان، بن لهليل، فرنسيس)**، الأساتذة **(محداد، حميد بن سالم، بن قادة...)** وفي الفاتح من ماي 1946م وجه **فرحات** نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة يحمل العنوان الإستهلالي التالي **(في**

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص264.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص105.

[3] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951)** ، المرجع السابق، ص 964.

مواجهة جريمة الإستعمار وتجاوزات الإدارة)، وقد برر **عباس** فعله السابق وذكر بالجهود التي بذلها من أجل (تعاون فرنسي إسلامي حقيقي) وأكد براءة أحباب البيان (الذين لم يقوموا في الفاتح والثامن ماي 1945م بتنظيم أية مظاهرة) ولم يدع إلا إلى <<الهدوء والإتحاد في ظل التفاهم المتبادل وإلى النشاط السلمي في ظل الإنضباط والقانون الجمهوري، فالإقناع هو السلاح الوحيد الذي إستعملناه، إننا نتبرأ من أي دم أريق، وأؤكد ذلك بشرفي وأقسم بذلك أمام الله وأمام بلدي وأمام الفرنسيين الجديرين بهذا الإسم>> كما ندد بالأوساط الرجعية للإستعمار والإدارة، التي نظمت وقادت القمع (المحافظ **لوستراد** و **دارنان** الجزائري وقرنه أشياري وكل الذين زرعوا الرعب الهتلري في أريافنا).

وقد تأسف **عباس** على ذهاب الجهود المضنية للمصالحة تجاه **مصالي** وأصدقائه أدراج الرياح، ثم حدد تصوره لتحرير الجزائر:<<لقد تخلينا نهائيا عن السبل القديمة المبتذلة من أجل الطريق الكبرى(للوطن الجزائري>>، يعني المساواة والحرية[1]، وقد أوضحوا إتجاههم وحددوه في قولهم: <<لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا إنفصالا بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا وإجتماعيا و يجهز في الميدان الصناعي والعملي وبدأت على تجديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر>>.

هكذا نرى **عباس فرحات** ورفاقه رغم كل ما سبق ما يزالون يؤمنون بالإرتباط مع فرنسا ويسعون من أجل تحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيد عن فكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون لها قبل الحرب العالمية الثانية، ولذلك عندما أعلن قرار إعادة إنتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثقافي قرر حزب الإتحاد الديمقراطي الاشتراك فيها[2].

ولم يكن الإتحاد الديمقراطي ذا قاعدة وطنية واسعة، ورغم ذلك فقد قرر المشاركة في إنتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي جرت في جوان 1946م، والتي قاطعها حزب الشعب المحظور، ووجه بيان يدعو فيه الجزائريين للإمتناع عن المشاركة في في الإنتخابات وقد حصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)** ، المرجع السابق، ص 965.

[2] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الإستعماري**، المرجع السابق، ص117.

458000 صوتا من أصل 633000 منتخب ونال بذلك 11 مقعدا[1] من أصل 13 مقعدا[2]، والإشتراكيون تحصلوا على 86329 صوتا و الشيوعيون [3]53396 صوتا وتشير الإحصائيات إلى أن الممتنعين عن الإنتخابات بلغ (أكثر من 700000) مما يثبت الإنتشار السياسي الواسع لحزب الشعب بين الجزائريين[4]، وهكذا سحق **فرحات عباس** ورفاقه أنصار أطروحة الإدماج وأكدوا في نضالهم على وجوب إرساء مشروع جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية مستقلة ذاتيا، لها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة على أن ترتبط بالإتحاد الفرنسي كدولة متعاونة [5]، ويقول **فرحات عباس** عن هذا الإنتصار الإنتخابي: <<إنه لإنتصار مبين، لا مراء فيه ولا نزاع>> رغم أن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان في بداية تأسيسه، وأصبح **فرحات عباس** وزملائه الناطقين الرسميين للوطنيين الجزائريين.

إن دخول **فرحات عباس** البرلمان الفرنسي إعتبره نهاية العزلة السياسية للجزائريين المسلمين وإنتصار الجزائر في معركة كبرى، ولكنه يؤكد بأن الأمور ليست سهلة لأن الوسائل التي يملكها هؤلاء النواب ضعيفة و 90% من البرلمانيين الفرنسيين يجهلون وضعية الجزائريين المسلمين، لكن هل يمكن لـ11 برلمانيا من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تغيير عقلية كبار الملاك الفرنسيين الذين تربطهم بالمستوطنين مصالح مشتركة، حاول **فرحات عباس** أن يقنعهم مستعملا في مداخلاته مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها، وقوانين الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الليبرالية، مستغلا بذلك كل تجاربه السياسية وذكائه وقدراته الخطابية لكسب البرلمانيين الفرنسيين و تأييده في إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا[6]. وبعد هذا الإنتصار تقدم منتخبوا الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أوت 1946م (بطرح مشروع –الجمهورية الجزائرية) إلى

---

[1] فاز في مقاطعة قسنطينة فرحات عباس، الهادي مصطفاوي و الحاج سعيد وكلهم محامون، وباي العقون وهو ملاكي، وفاز في مقاطعة وهران الأستاذ عبد القادر محداد والكتور أحمد فرنسيس والأستاذ قادة أوثارن، وفاز في عمالة الجزائر الدكتور سعدان، وإبن قداش، أنظر يحي بوعزيز : **سياسة التسلط** الإستعماري، المرجع السابق، ص118.

[2] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص89

[3] عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال (1899–1985م)**، المرجع السابق، ص202.

[4] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص89.

[5] مقلاتي عبدالله: المرجع السابق، ص181.

[6] عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899–2000م)**، المرجع السابق، ص272.

مكتب المجلس التأسيسي، في حين لم يكن لفرنسا في تلك الفترة دستور، أي قبل إقرار دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر من نفس السنة[1].

ومن أهم ما يحتوي عليه هذا المشروع:

1-إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة إستقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعملها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

2-تدخل هذه الجمهورية عضوا في الإتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا تشرف عليهما سلطات الإتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3-تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر، وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

4-يتمتع كل فرنسي بالجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي للجزائريين، وبالمثل يتمتع جزائريو فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي للفرنسيين[2].

5-ينتخب برلمان جزائري بالإقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

6-يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات إستشارية فقط.

7-أن تكون اللغتين العربية والفرنسية رسميتين في الجمهورية الجزائرية مع إجبارية التدريس بهما معا في كل مراحل التعليم[3].

8-إن المدارس العمومية الموجودة حاليا في الجزائر تبقى على وضعها الراهن.

9-سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، على أن تتحمل هي ميزانية تلك المدارس[4].

---

(1) عبد الكامل جويبة: **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهوري الجزائرية الرابعة (1946-1954م)**، دار الواحة، الجزائر، 2013، ص151.

(2) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط** الإستعماري، المرجع السابق، ص118.

(3) محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص81.

(4) محمد شبوب: المرجع السابق، ص269.

وقد ذكر **عباس** بأن البنود التي حملها هذا الدستور مثبتة وتدعوا كلها إلى التسامح ونبذ التعصب الديني، ثم إن مصالح الجزائر وفرنسا تبقى كلها محترمة ولا يحدث أي إنفصال[1]. كما دعا **فرحات عباس** إلى إقامة شراكة فرنسية في جميع المجالات، ولكن بعض المعتدلين من الجزائريين المسلمين رأوا بان هذه الجمهورية الجزائرية التي يريد فرحات عباس تأسيسها، ماهي إلا [2]خطوة مرحلية أولى يتبعها فيما بعد الإستقلال التام للجمهورية الجزائرية، أما **مصالي الحاج** فإنه لم يؤيد ولم يدين هذا المشروع لأنه كان يعلم بأن الجمعية التأسيسية الفرنسية سوف ترفضه، وبعد تقديمه هذا المشروع للبرلمان الفرنسي، إلتقى في باريس مع **هوشي منه** (HO CHI-MINH) فهنأه على نشاطه الواضح والبناء، ومن القاهرة وصلته رسالة من **الحبيب بورقيبة،** وعن هذه الرسالة يقول **فرحات عباس:** <<لقد بلغتني رسالة بعث بها إلي الرئيس **حبيب بورقيبة** من القاهرة، أطنب زعيم الدستور الجديد في الكلام، مشيرا إلي بأن فرنسا لن تلبي أي مطلب من مطالبي معتمدا في ذلك على تجربته الشخصية، ونصحني بأن أعتنق مبادئ حزب الشعب الجزائري، رغم هذه النصيحة الثمينة بقينا متمسكين بالعهد الذي عقدناه على أنفسنا أمام الشعب الجزائري>>.

أما مناضلو حزب الشعب الجزائري فقد عارضوا هذا المشروع الذي تقدم به **فرحات عباس** للبرلمان الفرنسي لأن لهم قناعة راسخة بأن إستقلال الجزائر لا يكون إلا عن طريق الثورة، وتحضير الجماهير الشعبية لخوضها. **فرحات عباس** كان يعلم بالمشاكل العميقة التي يعيش فيها الجزائريون المسلمون، وبإنتخابه في البرلمان الفرنسي يقول بأنه وضع جملة من القضايا، طالب بتحقيقها بسرعة منها:

– إلغاء قرار وقف جريدة (المساواة) التي ظهرت من جديد (جريدة الجمهورية الجزائرية) [3].

– طلب تعويضات من فرنسا على مجازر ماي 1945م قدرها 500 مليون فرنك، وقد وافق عليها وزير المالية آنذاك، لكن الوالي العام للجزائر رفض بحجة أن الضحايا قد تلقوا تعويضات.

– وضع مشروع قانون يخول للشعب الجزائري العودة إلى ممارسة نشاطهم داخل منصة مجلس النواب.

---

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص270.

[2] عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899–2000م)**، المرجع السابق، ص272.

[3] المرجع نفسه، ص274.

وبتلك المطالب واصل عباس وأصحابه الدفاع عن سياستهم المنادية بالإندماج مع المستعمر، ثم إن تطور الجزائر وشعبها عندهم لا يكون إلا بفتح الحوار وتجنب العنف مع فرنسا التي هي عندهم مصدر للحضارة، متجاهلين بذلك ما قامت به الآلة الحربية من ظلم وإستبداد ضد الأهالي العزل طيلة قرن من الزمن، والقارئ لتلك النقاط أيضا يجد بأن هناك تملق وتقرب من فرحات عباس ورفاقه إلى سلطات الإحتلال[1].

[1] محمد شبوب: المرجع السابق، ص272.

2-الحزب الشيوعي الجزائري (أصحاب الحرية والديمقراطية)

لقد أصاب الحزب الشيوعي الجزائري صدمة كبيرة، وذلك على إثر حله سنة 1939م، حيث أنه فقد كل أعضائه عموما، فمنهم من تم سجنه، ومنهم من تم إعتقاله وتوقيفه، وبعد سنة 1944م، تمكن الحزب الشيوعي الجزائري من إستعادة المناضلين الذين كانوا منظمين إليه في سنة 1939م، وفي المقابل فقد زادت من قوته تلك الأنشطة الوطنية والتي كانت في مجملها معادية للفاشية والذي نلاحظه على الحزب الشيوعي الجزائري، أنه كان ضعيف الإنتشار في الأوساط الشعبية الجزائرية، فقد كان حزبا جزائريا الظاهر تسيره عقول فرنسية في الباطن، فتارة نجده ينتقد (حزب الشعب الجزائري) بشدة ويصفه بأنه عميل لكبار الإقطاعين الأوروبيين الذين يرمون إلى بث التفرقة مستعينين في ذلك بالوطنية المزيفة، وتارة أخرى نجده يهاجم الخط النضالي للسيد فرحات عباس ويعتبر بأن حزبه مليء بالوطنيين الزائفيين والمعادين لفرنسا[1].

ومع نهاية شهر ماي 1945م، إستدرك الشيوعيون موقفهم من أحداث الثامن ماي، وإتهموا- صراحة- الإدارة الإستعمارية التي كانت وراء المؤامرة البوليسية، وتصحيحا للموقف، أقدم الحزب الشيوعي على القيام بحملة شرسة ضد العنف والمطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمحكوم عليهم من جراء هذه المؤامرة المدبرة من المعمرين وفي 1945/10/24م بادر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بتوجيه نداء لتأسيس لجنة العفو لصالح المسجونين والمحكوم عليهم، وقد تأسست لجنة على المستوى الوطني من أجل الدفاع عن ضحايا القمع والعفو، يترأسها الأمين العام للحزب: **العربي بوهالي**، وبعد ثلاثة أشهر من ظهورها تأسست 113 لجنة محلية لهذا الغرض، تضم شيوعيين ومناضلين من مختلف التيارات السياسية، هدفها تقديم يد العون والمساعدة لعائلات المسجونين، وتنظيم التجمعات والمسيرات، وقد أفضت هذه المبادرة إلى إقدام السلطات الإستعمارية على إصدار قانون العفو في 16 مارس 1946م[2].

---

[1] شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، تر: المعهد العربي العالي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، مج 2، ص ص967-968.

[2] Hafid khatib ; 1er juillet 1956 , l'accord FLN-PAC ,Alger ,1991, p11.

في جلسة 28 فيفري 1946م للمجلس الوطني إستنكر النائب الشيوعي عن مدينة سوق أهراس ما قام به(**السوبر يفي) أندري أشياري** من قتل الكثير من الجزائريين دون محاكمة[1]. وفي مؤتمر الثالث للحزب المنعقد ما بين 21 و24 مارس 1946م ، طالب المؤتمرون بإنشاء مجلس جزائري منتخب من قبل الشعب الجزائري بدلا من النيابات المالية، توكل إليه مهمة تسيير شؤون الجزائر[2]، وقد عرفت مواقفه بشأن الوحدة بعض التغيير وإن لم يكن جذريا فإنه إيجابي، إذ كان لنتائج إنتخابات جوان 1946م أثرها في تخييب آماله ودفعته إلى التراجع عن بعض أسس سياسته فأصبح يعمل من أجل الإستقلال في إطار إتحادي وهو ما يكشفه التصريح الصادر عن لجنته المركزية بتاريخ 21 جويلية 1946م، تحت عنوان: مركب كما يلي: ((الحرية، الأرض، الخبرة) جبهة وطنية–ديمقراطية–جزائرية) والموجه للشعب الجزائري[3].

وفي إجتماع اللجنة المركزية للحزب يومي 20 و21 جويلية 1946م، تم تحديد الأسس ومحتوى الخط الوطني الموحد للحزب[4]. فلم يعد الحديث لا عن إمتداد حق المواطنة ولا عن الزيادة في عدد النواب للهيأة الثانية، بل عن التدابير الواجب إتخاذها لمساعدة نمو(الأمة الجزائرية التي بصدد التكوين) وذلك(بإنشاء مجلس وحكومة جزائرية على الفور، تعنى بجميع الشؤون الجزائرية)، وتعويض الولاية العامة(يمثل للجمهورية الفرنسية بالنسبة للمسائل الخاصة بالعلاقات الخارجية والمسائل العسكرية، على أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري تؤكد أن الجمهورية الديمقراطية الجزائرية تكون (مرتبطة بشعب فرنسا وبالشعوب الأخرى التي يجمعها الإتحاد الفرنسي بروابط فدرالية تقرر بحرية) فتم تجاوز البيان بقفزة واحدة[5]، وتحول الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) إلى أصحاب الحرية والديمقراطية (A.L.D) [6] ووجهت نداء لتكوين جبهة وطنية

---

(1) Jaques Jurquet; La révolution nationale algérienne et le parti communiste francaist3, édition de centenaire, paris, 1974, p233.

(2) Hafid khatib , l'accord FLN-PAC, op.cit. p11.

(3) عامر رخيلة: المرجع السابق، ص128.

(4) Hafid khatib, l'accord FLN-PAC, op.cit. p11.

(5) شارل روبير أجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954م**، المرجع السابق، ص343.

(6) بشير بلاح: المرجع السابق، ص464.

ديمقراطية تضم حزب الشعب الجزائري والشيوعيين والعلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والإشتراكيين وكل التقدميين الجزائريين دون تمييز عرقي أو لغوي أو ديني... من أجل جزائر حرة وديمقراطية[1]،

وفي هذا الإطار أبعد **عمار أوزقان الأمين** العام للحزب الشيوعي الجزائري خلال محنة ماي 1945م، كما إهتم بتنشيط نقابة الكونفدرالية العامة للعمال (C.G.T) وقد توغلت هذه النقابة في الأوساط العمالية [2] بما أنها النقابة المسموح لها بتبني القضايا العمالية، هذا كما أقر الحزب جملة من المطالب منها نذكر:

– ترسيخ مبادئ السلم، والسعي إلى إقامة علاقات مع القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والإتحاد السوفياتي.

– توفير الغذاء والمستلزمات لجميع المستوطنين الصغار والفلاحين والعمال، وإعتماد سياسة الري لتطوير الفلاحة، وتنمية الإنتاج الصناعي بالإهتمام بالعمال، وتأميم البنك الجزائري، ومناجم الفحم والفوسفات وشركات التأمين الكبرى، وشركات الغاز والكهرباء.

– تطبيق القوانين الإجتماعية المعمول بها في فرنسا خاصة إقترحات وزير العمل–التي كانت له ميولات شيوعية– الخاصة بزيادة أجور عمال الصناعة.

– الدفاع عن العمال والدعوة إلى تكوين إتحاد يضم الشباب المتطلعين لمستقبل أفضل.

وإذ توقفنا عند برنامج الحزب ذاك نجده لا يخرج عن المطالب السابقة، حيث وبالرغم من دعوة الحزب بقيت إتجاهات الحركة الوطنية إلى الإتحاد في جبهة وطنية ديمقراطية، إلا أن هذا الحزب بقي محافظا ومتمسكا بإيديولوجيته القائمة على عدم الإعتراف بالكيان الجزائري، ثم لا ننسى أن أفكاره كلها تقريبا كانت مستوحاة من الخارج في إطار ما يسمى بالأممية الشيوعية وليس من الجزائر، ذلك لأنهم كانوا يعملون وفقا للإستراتجية المسطرة من الشيوعية الدولية، أو الكتلة الإشتراكية وليس وفقا لمصلحة الجزائر، أما البرنامج الإصلاحي الذي جاء به فهو تكتيك منه ليس إلا غايته كسب ثقة الأهالي وإعادة الإعتبار للحزب[3].

---

[1] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص128.

[2] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص254–255.

[3] محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص274–275.

3-جمعية العلماء المسلمين:

عادت بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حوادث 8 ماي 1945م، إلى نشاطها الديني والثقافي والتعليمي بعد مشاركتها في صياغة (بيان 10 فيفري 1943م) ومساهمتها في تأسيس جبهة (أصدقاء البيان والحرية) سنة 1944م، ظهرت الجمعية برئاسة جديدة ترأسها الشيخ **البشير الإبراهيمي** الذي بعث بمذكرة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها السلطات الفرنسية، للنظر في مطالب البيان، تدعو فيها الجمعية في مجال الإصلاحات السياسية إلى إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري[1].

وبعد الحرب إستأنف العمل بنشاط، فأمر **الإبراهيمي** بفتح المدارس التي كانت مغلقة وقام بجولات في سائر أنحاء الوطن يزكي الروح الوطنية، ويؤسس المدارس والنوادي والمساجد[2]، فقد ركزت الجمعية نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر. وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا، وأخيرا توجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس معهد **عبد الحميد بن باديس** بقسنطينة، ويعتبر مفخرة، وإنجازا هاما، لأنه إستعاد الإزدهار الثقافي للمغرب الأوسط، بإستقباله للطلاب الجزائريين الذي كانوا في الماضي يهاجرون إلى تونس والمغرب للدراسة بالزيتونة أو القرويين...إلخ وله الفضل في تكوين أجيال وفي بعث حيوية أعادت للجمعية أمجادها التي غطتها ظروف الحرب [3]، ونظرا لمكانة المساجد وأوقافها بالنسبة للدين الإسلامي، ولأن الإستعمار الفرنسي قام منذ بداية الإحتلال، بالتركيز على إغتصابها و الإستحواذ على معظمها، فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد جعلت من أهدافها المطالبة بإرجاع المساجد المحولة إلى كنائس أو متاحف وبتحرير الأوقاف من السيطرة الأجنبية وتمكينها من تأدية الدور الإجتماعي والثقافي الذي وجدت من أجله، ففي هذا الإطار إرتأت الجمعية التركيز على النضال في سبيل تطبيق القانون القاضي بفصل الدين عن الحكومة وبالموازاة مع إعادة تأهيل المسجد والأوقاف، يقوم رجالات الجمعية بتطهير الدين من كل ما علق به من شوائب وبمحاربة التشوية والبدع وسائر أنواع الإنحراف التي تفننت الإدارة الإستعمارية في تجذيرها على أرض الواقع الجزائري، كما أنها تعمل على تحرير القضاء

---

[1] ناجي عبد النور: <<**البعد السياسي في فترات الحركة الوطنية الجزائرية>>**، مجلة التراث العربي، ع107، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص41.

[2] محمد الطاهر فضلاء: **الإمام الرائد الشيخ محمد الإبراهيمي**، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1967، ص28.

[3] محمد الطيب العلوي: لمرجع السابق، ص253.

وإعادة ربطه بالشريعة الإسلامية[1]. وإذا كانت هذه الأهداف لا تخرج في مجموعها، عن إطار القانون الأساسي الذي تشكلت بموجبه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 1931/05/05م، فإن النشاط السياسي كمحور أساسي في برنامج عمل الجمعية يعتبر تجديدا يدعم الحركة الوطنية وتستنكره الإدارة الإستعمارية، ففي هذا السياق يقول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: <<أن وراء السياسة شيئا إسمه الكياسة، وهي خَلْقُ ضروري للسياسي، وأن السياسي الذي يحترم نفسه يحترم غيره مهما خالفه في الرأي، ومهما كان الخلاف جوهريا، فإذا لزم النقد، فلا يكون الباعث عليه الحقد، وليكن موجها إلى الآراء بالتمحيص لا إلى الأشخاص بالتنقيص>>.

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ترى من واجبها السياسي أن تتصدى للإندماج في جميع مظاهره وتحارب العنصرية التي يغذيها الإستعمار ويستعملها سلاحا حادا لقطع أوصال الشعب الجزائري الواحد، وقف ضد أمرية السابع مارس 1944م، لما تنطوي عليه من دسائس ولأنها وسيلة إلى الإندماج وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية تعمل، ضمن برنامج السياسي، على تحرير المساجد والأوقاف ورجال الدين والقضاء الإسلامي والحج والصيام، وهي لذلك مستعدة للجهاد بكل ما في وسعها من إمكانيات[2].

على الرغم من أن إطارات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد إستفادوا جميعهم من قرار العفو الشامل الذي أصدرته الحكومة الفرنسية يوم 16 مارس سنة 1946م، فإن الإدارة الإستعمارية لم تطلق سراح البصائر إلى سنة 1947م[3]، شرعت الجمعية في إصدار السلسلة الثانية من صحيفة البصائر التي أوقفتها بإرادتها في بداية الحرب[4]، ومع ظهور العدد الأول، بدأ الشيخ **محمد البشير الإبراهيمي** ينشر البرنامج الإجمالي للحركة وذلك بعد أن مهد له بتقييم إضافي للمراحل المقطوعة قبيل الحرب الامبريالية الثانية وبعدها إن أول أهداف الجمعية بلا منازع إنما هو تعليم اللغة العربية (التي لها على الأمة حقان أكيد أن كل منهما يقتضي وجوب تعلمها فكيف إذا إجتمعا، حق من حيث أنها لغة دينها وحق من حيث أنها لغة جنسها، لأجل ذلك فإن جمعية العلماء تسعى بشتى الوسائل، لحمل الإدارة الإستعمارية على إلغاء القرارات التعسفية التي ظلت تعرقل التعليم العربي وإستبدالها بقانون يكون للأمة رأي فيه، ويساعد على إيجاد الظروف الملائمة لنشر اللغة

---

(1) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر ج1**، المرجع السابق، ص ص203–204.

(2) المرجع نفسه، ص 204.

(3) المرجع نفسه، ص 203.

(4) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص253.

العربية بكل حرية قصد ترقية المجتمع الجزائري[1]، أي أن زعماء الجمعية حاولوا إبعادها قدر الإمكان عن الحياة السياسية معتبرين بأن السياسة أمر لا يعنيها، فمهامها ستظل محصورة في الحث على إصلاح حال الأمة والعمل على الحفاظ على الشخصية الجزائرية، وهذا ما عبر عنه رئيس الجمعية الشيخ **البشير الإبراهيمي** في مقال نشره بجريدة البصائر تحت عنوان: **(جمعية العلماء المسلمين ومواقفها)**، حيث جاء فيه:<< لجمعية العلماء أعمال ومواقف، لها أعمال في الميدان الديني لا يتطرق إليها التبديل والتغيير، لأن المرجع فيها نصوص الدين، ولها أعمال في ميدان التعليم العربي لا يعتريها الفتور ولا النكوص والتراجع، ولها في الحياة السياسة والإجتماعية للأمة الجزائرية آراء محصتها الجدية وأيدها المنطق، ومواقف لم تراع فيها إلا المصلحة المحقة أو الراجحة>>، إذن فقد ظهرت الجمعية بمظهر المحايد في الأمور السياسية وخاصة فيما يتعلق بسياسة الأحزاب هذه السياسة التي نرى بأنها لازالت غير ناضحة بشكل تام، لهذا فقد ظلت الجمعية تؤكد على إلتزامها بمطالبها الدينية التي يكفلها القانون، أما السياسة فليس من إختصاصها، وقد إعتبر الشيخ **البشير الإبراهيمي** أن معنى السياسية هو: <<إحياء المقومات التي ماتت أو ضعفت أو تراخت، من دين ولغة وجنس وأخلاق وتاريخ وتقاليد، ثم المطالبة بالحقوق الضائعة في منطق وإيمان>>، وإذا ما أمعنا النظر في مقالة الجمعية فإننا نلاحظ بأن المقالات التي تكتب بقلم رئيس الجمعية الشيخ **البشير الإبراهيمي**، تمتاز بالإعتدال والحيطة والتباعد من الأحزاب السياسية ما يحيط الجمعية بحرز متين أمام القوانين الإستعمارية وفي بيانها الصادر عن مؤتمرها التاسع الذي إنعقد بتاريخ 1946/07/21م نجدها قد دعت إلى الإهتمام بالأحول الدينية والثقافية، كما أكد المؤتمر على ضرورة إبقاء السيرة الخاصة بالجمعية التي لا ينتظر منها العمل في السياسة التقليدية.

ومن جملة هذه المطالب نذكر منها ما يلي:

1-حرية الثقافة الإسلامية.

2-إعادة فتح المدارس التي أغلقت منذ ماي 1945م.

3-تعيين المفتين والقضاة لا بد أن يكون من قبل الشعب وليس من قبل الإدارة الإستعمارية.

4-إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدينيين المتواجدين بالسجون الفرنسية[2]

---

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر ج1**، المرجع السابق، ص 203.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945م)ج2**، المرجع السابق، ص ص441-452.

وبالنظر إلى هذه المطالب نجدها بشكل عام جاءت بسيطة يكتنفها الغموض والحذر والحرص على عدم إثارة السلطات الإستعمارية عليها، وعليه فالبرغم من مطالبها المتواضعة والبسيطة بشكل عام، فقد ظلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مصدرا هاما لترسيخ عروبة الجزائر وإسلامها، وبقيت صامدة أمام كل تيارات التغريب، ومختلف الإتجهات التي تدعوا إلى إدخال الجزائر تحت لواء فرنسا، وإعتبار الشعب الجزائري شعبا مسلما فرنسيا، وهو ما أكد عليه القانون الإسلامي.وعموما إذا ما حولنا أن نقيم مواقف وأعمال الجمعية عقب أحداث الثامن ماي 1945م، فإننا سنلاحظ مايلي:

1–دخول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ميدان الحياة السياسة، بالرغم من أنها جمعية كانت قد أسست الأهداف تربوية إصلاحية فقط، أما الشؤون السياسية فهي من غير إختصاصها.

2–تشترك الجمعية وحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في نقطة واحدة ألا وهي الدعوة إلى المحافظة على الكيان الجزائري دون التطرق إلى قضية الإستقلال، فالجمعية ترى بأنه لابد من تنوير عقول الجزائريين وتنقيتها من الشوائب، ليتم بعدها الخوض في المسائل والقضايا السياسية.

3–إستطاعت الجمعية أن تخلق جيل متمسك بشخصيته العربية الإسلامية وبروحه الوطنية، فهذا الجيل هو الذي عزز صفوف الثورة الجزائرية بعد قيامها سنة 1954م[1].

[1] سليمان قريري: المرجع السابق، ص154.

4-حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وتأسيس المنظمة الخاصة

في عام 1946م على إثر العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي أطلق سراح المسجونين السياسيين الجزائريين بما فيهم **مصالي الحاج**، كما سمح لمصالي بالعودة في 13 أكتوبر 1946م من منفاه بكنغو ببرازافيل، فدخل إلى الجزائر[1] ليستقر في بوزريعة بأعالي العاصمة[2]، وبعد عودته، فاجأ **مصالي الحاج** بعض المناضلين بقرار المشاركة في الحملة الإنتخابية[3] المبرمجة في 10 نوفمبر 1946م[4]، وكانت القاعدة متحفظة بخصوص هذه المسألة، فشرع قادة الحزب يطمئنونها بأن خيار المشاركة في الإنتخابات لا يعني تغيير توجيهات الحزب، وإنما تلك خطة لإخراج الحزب من السرية، وإستغلال منصة الشرعية الإنتخابية للتنديد بالإستعمار ، ومن ثم نشر طروحات الحزب علانية.

أكد القادة بأن العزم الثابت للحزب هو الإعداد للثورة، دون إهمال الأشكال الأخرى للنشاط السياسي، كما أكدوا أن سياسة المقاطعة لا تمثل عقيدة الحزب، وذكروا بمشاركته السابقة في الإنتخابات سنة 1939م، ولهذا فإن الإستراتجية الثورية تفرض على الحزب إستغلال جميع وسائل ليتبوأ مكانة كممثل حقيقي لطموحات الشعب الجزائري في الداخل والخارج، أظهر قرار المشاركة في الإنتخابات أن هناك فوارق بين قمة الحزب وقاعدته، وكان هذا الشعور تعبيرا عن التخوف من أن يغوص الحزب في مستنقع الرمال المتحركة أثناء الصراع الإنتخابي[5]، وفي هذا الصدد يقول **محمد حربي** بأنه لم يكن أمام **مصالي الحاج** حل سوى عقد مؤتمر أو كونفرنس للكادرات في بوزريعة في أكتوبر 1946م من حيث أنه دافع كل من **مصالي الحاج ومعيزة** عن مسألة المشاركة في الإنتخابات، في حين كان كل من **عمر صديق والطيب بولحروف وعمار ولد حمودة** يدعون إلى السرية الكاملة، وللإعداد الفوري للعمل المسلح، أما عن **مصالي الحاج** وأنصاره فقد إعتبره بأنه من الضروري أن يتم الدمج ما بين النضال الشرعي وغير شرعي، وعدم فتح المجال أمام السلطات الإستعمارية لتغذية هذا الصراع، فهدف الحزب هو تحضير الشعب الجزائري للمواجهة، في حين ظل **الأمين**

---

[1] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص327.

[2] رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص28.

[3] أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 272.

[4] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص327.

[5] أحمد مهساس: المرجع السابق، ص ص272-273.

دباغين[1] ملتزما الصمت طوال مدة المؤتمر، ما جعل البعض يفسر صمته ذاك بأنه غير راض عن التوجه الجديد للحزب، وإنتهى الكونفرس دون أن يتمكن أنصار الإتجاه الأول في جعل البقية من الحاضرين يتبنون أفكارهم وإتجاهاتهم الثورية، في حين كان **مصالي الحاج** قد تمكن من إقناع الأغلبية الساحقة بضرورة الدخول في الإنتخابات المزعم إجراءها بتاريخ 10 نوفمبر 1946م، وتقديم مرشحين لتمثيل حزبه وتقديم مرشحين لتمثيل حزب الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي[2]، ويعيد **محمد بوضياف** أسباب مشاركة **مصالي** في الإنتخابات بعد أن كان رافضا إلى تأثره بمندوبية الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة بباريس[3]، وقد كتب **فرحات عباس** فيما بعد بخصوص هذه المشاركة ما يلي: << إن تجمع أحباب البيان والحرية سيمتنع عن تقديم مرشحين للإنتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946م لتمكين **مصالي الحاج** من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه، إن **مصالي الحاج** حصل على ضمانات وزارة الداخلية والحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الإنتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، و بناء على ذلك ترشح للإنتخابات وطلب مني الإنسحاب من المنافسة تحاشيا لإنشقاق القوى الوطنية، كما أكد أن بإمكانه الحصول على إستقلال الجزائر>>، وكما كان متوقعا، شرعت الإدارة الفرنسية في الغش، فإشترطت من حزب الشعب تغيير إسمه وهكذا تأسست حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[4]، وكان الإعلان الرسمي عن تأسيسها في 02 نوفمبر 1946م، من طرف رئيسها **مصالي الحاج**[5]، كغطاء لحزب الشعب الجزائري(P.P.A) الذي بقي يعمل في السرية[6] وشاركه (ح.إ.د) في إنتخابات العاشر من نوفمبر 1946م، إذ حقق **مصالي** نجاحا نسبيا ما دفع به

---

[1] لمين دباغين: (1917–2003م) ولد بالجزائر العاصمة، تابع دراسته في الطب وتخرج كطبيب، كان من بين أعضاء حزب الشعب البارزين، في سنة 1956م عين ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وصار عضوا في الجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1956م، ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وعند تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيرا للشؤون الخارجية في التشكيلة الأولى، ينظر رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص264.

[2] محمد حربي: **الجزائر (1954–1962م) جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص ص42–43.

[3] إبراهيم لونيسي: <<**أزمة حزب الشعب، خلفياتها وأبعادها**>>، مجلة المصادر، ع2، منشورات المركز الوطني، 1999، ص86.

[4] أحمد مهساس: المرجع السابق، ص273.

[5] خالفة معمري: **عبان رمضان**، تع: زينب خروف، ثالثة للطباعة، الجزائر، 2007، ص127.

[6] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص327.

إلى معاودة نشاطاته الشرعية[1]، ورغم تزوير الإنتخابات تحصل على 5 مقاعد[2] في مقاطعة قسنطينة (حيث أنتخب كل **من لمين دباغين، دردور جمال، بوقادوم مسعود**) ومقعدان في مدينة الجزائر (حيث أنتخب **أحمد مزغنة ومحمد خيضر**)، وقد ترشح لهذه الإنتخابات أيضا 8 مرشحين عن الإدارة ومرشحان عن الشيوعيين[3]. ثم عقدت قيادة الحركة ندوة وطنية في شهر ديسمبر سنة 1946م ببوزريعة، ضمت حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب منهم (**لمين دباغين، حسين لحول**[4]**، أحمد بودا، حسين عسلة، محمد خيضر...**) وعلى رأسهم الزعيم **مصالي الحاج** وتركيز جدول أعمالها حول نقطتين أساسيتين هما:

– التسمية الجديدة لحزب الشعب.

– ضرورة الشروع في إنشاء جناح سري مسلح من أجل الإعداد للثورة التحريرية ففيما يخص النقطة الأولى تم الإتفاق على تسمية جديدة وهي (حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية) تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الإستعمارية، مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري، وأما فيما يخص النقطة الثانية، فقد أجل موضوعها إلى وقت لاحق[5].

الذي تطور تحت تسميات مختلفة ولكن برنامج واحد تمحور الأهداف التالية:

– الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية والأدبية والإجتماعية.
– تكوين وترقية مناضلي الحزب.
– المطالبة بإستقلال الشمال الإفريقي كله.
– الجلاء التام للجيش الفرنسي عن الجزائر.

---

(1) الأمين شريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919–1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص58.

(2) عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص327.

(3) أحمد مهساس: المرجع السابق، ص275.

(4) حسين لحول:(1917–1995م) بعد إتمامه لدراسته الإعدادية بنجاح إنتقلت أسرته للعيش في العاصمة سنة1933م، كان من المهتمين بحزب شمال إفريقيا، وفي سنة 1939م أصبح مساعدا مقربا من مصالي الحاج، شغل منصب الأمين العام للحزب سنة 1948م، وفي سنة 1953 كان من بين المعارضين لمصالي الحاج في اللجنة المركزية، ينظر محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص57–58.

(5) رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص29.

– الدعوة للتكوين الجيش الوطني[1].

وبوضع الحركة في إطار الشمال الإفريقي وتحديد الكفاح كهدف للإستقلال الوطني دون توضيح طبيعة محتواها الإقتصادي والإجتماعي وهذا بعض ما جاء بالإعلان:

– قيام الدولة الجزائرية المستقلة الديمقراطية الإجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

– إحترام كل الحريات السياسية دون تمييز عرقي أو ديني[2].

ونتيجة لهذه المطالب ظهرت عدة منظمات وجمعيات تشكل إمتدادا طبيعيا لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، ومن هذه جمعية النساء الجزائريات وإتحاد العمال والمسلمين والكشافة الإسلامية الجزائرية و جمعية الطلبة الجزائريين ولجنة مساند ضحايا القمع[3]، كما جاء في بيان الحركة:<<إن حزب الشعب الجزائري يدعوا الشعب إلى التجمع والإتحاد والتحابب والنضال الجماعي من أجل المصلحة العامة ونهضة البلاد>> [4].

و قد تلخصت نشاطات الحركة في ثلاث مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: الشورى بمعنى أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتحاور وطرح الرأي و الرأي الأخر حتى تتمكن من التواصل إلى وضع مجموعة من الحلول[5].

المبدأ الثاني: النقاش الديمقراطي التشاوري الذي أدى إلى بروز موقفين:

الأول: يدعوا إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة.

الثاني: لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث.

المبدأ الثالث: الإتفاق على إنتخاب شخص من المجموعة ليتولى مسؤولية المنسق الوطني [6].

---

[1] المحافظة الوطنية للجيش الوطني الشعبي: **ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954م**، مج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، ص122.

[2] عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007، ص ص54–55.

[3] أحمد مهساس: المرجع السابق، ص294.

[4] الصادق بخوش: **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائري**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص86.

[5] إبراهيم لونيسي: <<**ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها**>>، مجلة المصادر، ع12، الجزائر، 2005، ص137.

[6] إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص14–15.

وأمام ضرورة تجديد سياسة الحزب خاصة بعد إطلاق سراح ومنهم **مصالي الحاج، وحسين لحول،** والخلاف حول كيفية تحقيق الإستقلال إنعقد[1] المؤتمر الأول لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية يومي 15–16 فيفري 1947م[2]، عقد المؤتمر اليوم الأول ببوزريعة، أما الثاني في بلكور[3]، وقد كان أهم الحاضرين في هذا المؤتمر هم:

– أعضاء اللجنة المركزية ممثلين في: **مصالي الحاج، لحول حسين، مصطفاوي شوقي، طالب محمد، مقري حسين، ممشاوي محمد، معيزة إبراهيم، خليل عمار، شرشالي حاج محمد، بودة أحمد، عسلة حسين، عمراني سعيد، عبدون محمد، فيلالي امبارك.**

– النواب الخمسة وهم: دباغين محمد الأمين، **بوقادوم مسعود، دردور جمال، خيضر محمد**[4]**، مزغنة محمد.**

– الإطارات الجهوية: **بلوزداد محمد، بولحروف الطيب، لغواطي إبراهيم، بوجريدة عمار، عصامي محمد، محساس أحمد، واعلي بناي، ايت أحمد حسين، ايت بن يونس، ايتمد غري أو بوزار سعيد، ولد حمودة عمار ، أو صديق عمر، سيد علي عبد الحميد، حمودة عبد القادر، لغواطي محي الدين، تاريز باشا محمد، بن مهل أمحمد، دخلي محمد، يوسفي أمحمد، بن عمار مصطفى، بوتليس حمو، سويح هواري.**

– مسؤول فيدرالية فرنسا: **راجف بلقاسم.**

---

[1] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص29.

[2] حسن بومالي : **أول نوفمبر (بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية) دار المعرفة للنشر**، الجزائر، 2010، ص31.

[3] حميد عبد القادر: **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص20.

[4] محمد خيضر: ولد في 13 مارس 1912م في الجزائر في عائلة متواضعة من بسكر، أين زوال دراسته قبل أن يضطر إلى مغادرة المدرسة لإعالته أهله الفقراء، إشتغل قابضا في حافلات النقل، الحضري التي كانت تربط بسكرة بباتنة وغيرها من المدن، إنخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، حيث إنتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946م، إعتقل مع أحمد بن بلة ورفاقه يوم 22 أكتوبر 1956م بعد إختطاف الطائرة التي كانت تنقلهم إلى تونس ولم يطلق سراحه إلا في 19 مارس 1962م. عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وشرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1957م كما أدرج إسمه كوزير دولته في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1962م، بعد توقيف القتال أطلق سراحه في 19 مارس 1962م برفقة أحمد بن بلة، ينظر: رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص268.

– ممثلان عن صحافة الحزب: **بن خدة بن يوسف، تمام عبد المالك**[1].

ومما تتفق عليه الروايات هو كون الجو العام للمؤتمر مشحونا بالصراع والنقاش الحاد، وذلك كونه أول إجتماع من هذا النوع من أخر جمعية عامة لنجم شمال إفريقيا عام 1936م[2]. ويقول في هذا الصدد **مصالي الحاج:** << بعد عشر سنوات من السجن والمنفى، حضرت هذا المؤتمر الذي إنعقد في جو من عدم الثقة أنصار الشرعية والعمل العلني، وافق المؤتمر على ترشيح ح.إ.ح.د وتصفية الحسابات، ولم تدرس فيه أية مشكلة وأي حدث دراسة جديدة وعلى العكس كان عبارة عن دسائس وحرب تكتلات وتسابق إلى السلطة ولقد بدأت أثناء هذا المؤتمر أرى بوضوح وأشعر بأن شخص مسؤول الحزب ليس له إعتبار كبير، وبحكم إبتعادي عن الحزب مدة عشر سنوات كاملة وجدت نفسي أجهل أغلب المسؤولين ومعزولا تقريبا عن الكل>> ثم يضيف مصالي الحاج معبرا عن دهشته و إستغرابه للأجواء التي جرى فيها الإجتماع فيقول:<<إعتنى هذا المؤتمر بدراسة شيء أخر، فبدل أن يهتم بتحليل الأمور بشكل جدي وصريح، كان مسرحا لأكبر ديماغوجية وتحذلق وليسار أحمق، حيث لم يكن هناك أي مجال للدراسة الموضوعية لبرنامج عمل مطابق لمرحلة الكفاح التي خضناها من خلال مشاركتنا في الإنتخابات>> [3] وبعد يومين من النقاش وتبادل الحجج من كلا الطرفين الذين حاول إبراز إقتراحاتهما بأنها الأكثر أهمية لمصلحة الحركة ومناضليها وبعد أخذ ورد تم الإتفاق على القرارات الأتية[4]:

1–أصحاب العمل السري إحتفضوا بـ(ج.ش.ج)، ذلك بهدف توسيع القاعدة الحزبية وترسيخ الروح النضالية.

2–أنصار الشرعية والعمل العلني، وافق المؤتمر على ترشيح (ح.ا.ح. د) واحتفاظها بمظهرها الشرعي وإطارها القانوني

---

[1] مصطفى سعداوي: **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص20.

[2] أم الخير قسوم: **تطور حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(1946–1954م)**مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص33.

[3] يحي بوعزيز: **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946–1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص30–31.

[4] حسن بومالي: **<<المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح>>**، مجلة الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص184.

3-التيار الثوري قاموا بإنشاء تنظيم جديد بإسم المنظمة السرية الخاصة (LOS) من اجل التحضير للعمل العسكري[1].

وقد علق **مصالي** على تأسيس هذه المنظمة بقوله :<< إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا ، وتكوينهم سياسيا ، وبذلك قد هيئنا واستعملنا جميع الوسائل من اجل تحرير البلاد>>[2].

وبالإضافة إلى هذه القرارات أكدا المؤتمرون ، وبكل وضوح على مبادئ وفلسفة الحركة وبرنامجها الذي يتمحور حول الوسائل الأتية:

1-إلغاء السيطرة الامبريالية، واستعادة سيادة الشعب الجزائري.

2-إنشاء دولة وطنية تتمتع بكل مقومات السيادة (ممارسة السلطات التنفيذية و التشريعية والقضائية).

3-التطبيق الصحيح لمبادئ الديمقراطية التي تعبر عنها الشعارات الآتية:

الكلمة للشعب، الجمعية التأسيسية الجزائرية ذات السيادة المنتخبة بالاقتراع العام المباشر بهيئة انتخابية واحدة لا تميز فيها من حيث الجنس والدين.

وبهذا فان حركة الانتصار كانت تناضل من اجل دولة وطنية جزائرية تؤسس ديمقراطيا من طرف كل الجزائريين، وان المشكلة الجزائرية ليست مشكلة إصلاحات ولكن مشكلة سيادة ، كما اقرها نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب[3].

إذا فقدوا صلة الحركة الوطنية الجزائرية نشاطها ابتداء من سنة 1947علة ثلاثة أنواع: نشاط سياسي سري يقوم به حزب الشعب الجزائري تحت إشراف السيد **احمد بودة** ، ونشاط سياسي علني بزعامة كل من السادة **السعيد** أو **عمراني و شوقي مصطفاوي**، و النشاط الثالث و الأخير فهو نشاط إن صح القول والتعبير ذو طابع استعدادي وتحضيري للثورة المسلحة وتجلى في ذلك التنظيم السري الشبه عسكري والذي اصطلح عليه اسم المنظمة الخاصة. وبالرغم من أن حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية لم يحقق إنتصارا

---

[1] أحسن بومالي: **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956م)**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.س.ن)، ص110.

[2] إبراهيم لونيسي: **<<المنظمة الخاصة>>**، المصادر، ع6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002، ص55.

[3] رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص30.

ملموسا في الحياة السياسية ولم يكن له مشاركة فعالة على غرار التشكيلات السياسية الأخرى، إلا أنه إستطاع أن يكون حركة جماهيرية واسعة تحتوي على مناضلين واعين لا يؤمنون بأوهام السياسة الفرنسة، بل مؤيدين بإستمرار فكرة أن الإستقلال ينتزع ولا يمنح[1]، ولذلك شرع في تكوين (المنظمة الخاصة) أو السرية (LOS) منذ 1947م[2]، وهي عبارة عن تنظيم ثوري، إنبثق عن (حزب الشعب الجزائري–حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية).

الحزب الذي هو يتولى التوجيهات العامة ويمول التنظيم ويمنحه الأولوية في الميزانية، ويزود التنظيم بأحسن العناصر التي تقترحها قيادته ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليه، وقد أسندت مهمة ترتيب التنظيم إلى الشاب محمد بلوزداد الذي تجمعت فيه خصال المسؤول[3].

لقد تمحور عمل المنظمة الخاصة حول التكوين العسكري والتدريب على مختلف الأسلحة والمتفجرات، وجمعها وتوزيعها والتركيز على التكوين العقائدي الوطني المرتبط بالدين الإسلامي و قيمه الجهادية. وقد إعتمدت نظاما صارما يتميز بالإنضباط والتجنيد للرجال الأكفاء وضبط كذلك في النظام الداخلي للمنظمة الخاصة[4]، ومن شروط التجنيد و الإلتحاق بها: الشجاعة، الإيمان، الثبات، الكتمان، الحيوية وسلامة الجسم[5].

وقد كانت تشكيلة هيئة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة التي كونها **بلوزداد** غداة مؤتمر فيفري 1947م على النحو التالي :

- قائد الأركان: **محمد بلوزداد.**
- نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل: **حسين ايت أحمد.**
- مسؤول عمالة قسنطينة: **محمد بوضياف.**
- مسؤول عمالة الجزائر1(العاصمة، متيجة، التيطري): **جيلالي رحيمي.**
- مسؤول عمالة الجزائر2 (الظهرة، الشلف) : **عبد القادر بلحاج جيلالي.**

---

(1) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص79.

(2) بشير بلاح: المرجع السابق، ص473.

(3) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص285.

(4) رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص265.

(5) عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

– مسؤول عمالة وهران: **أحمد بن بلة**[1].

وكان الإتصال بين المنظمة والمكتب السياسي لحركة الإنتصار يتم عن طريق وسيط يسمى المندوب الخاص.

عملت هيئة أركان المنظمة على إنشاء شبكات مختصة تساعدها في عملها وأداء مهامها العسكرية وتنفيذ عملياتها وهذه الشبكات هي:

– شبكة المتفجرات: التي تصنع القنابل ودراسة تخريب المنشات القاعدية الإستعمارية.

– شبكة الإشارة: المختصة في الإتصالات بالراديو والكهرباء.

– شبكة التواطؤ: التي تهتم بإيجاد مخابئ للمتخفين من المناضلين حتى لا تدركهم القوات الإستعمارية وإعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة.

– شبكة الإتصالات: التي تتكفل بشراء أجهزة الإتصالات والتدرب عليها.

– شبكة الإستعلامات: وهي تهتم بالإطلاع على تصرفات وتحركات الأجهزة العسكرة والبوليسية والإدارية الفرنسية، و تعاقب الخونة.

وكان المجندون يخضعون إلى نظام دقيق و صارم وكانوا يوزعون على الشكل التالي:

–المجموعة: تتألف من رئيس وتسعة أعضاء.

– الفصيلة: تتكون من مجموعة أو عدة مجموعات.

وكانت هذه المجموعات تخضع إلى تكوين عسكري نظري وتطبيقي، حيث كانت الدراسة تتمحور على دراسة الدين الإسلامي، الذي على الجميع المجندين إتباع قواعده وتجنب نواهيه ثم يرتكز التدريب على الدراسات التاريخية حيث يدرس المجند تاريخ الجزائر منذ بداية العصور إلى تاريخ المقاومة الشعبية وإبراز بطولات الجزائري[2].

كانت من أهداف المنظمة خلق مخازن للأسلحة في مختلف القطر الجزائري[3]، وتدبير الأسلحة والمتفجرات وجمع الأموال، والبحث عن ملاجئ للمناضلين والمطاردين، وبناء شبكة خلايا تشمل القطر[4]،

---

[1] بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص ص183–184.

[2] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص265.

[3] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

[4] بشير بلاح: لمرجع السابق، ص ص473–474.

وتدريب المناضلين على إستعمال السلاح للاستعداد للثورة المسلحة ،على أغلب أعضائها كانو ذوي خبرة ودراية بالسلاح وفنون القتال، حيث كانو ضمن المجندين في جيوش الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وخاضوا جميع معاركها، ومن أهم الأعمال التي قامت بها هذه المنظمة هو مهاجمة مركز البريد بوهران[1]، وقد تراوح عدد أعضائها حسب تقديرات قادتها ما بين ألف و1750 عضو مطلع العام 1950م، وكان بحوزتها آنذاك بضع مئات من قطع السلاح، معظمها بالأوراس، وقد تداول على قيادة المنظمة الخاصة ثلاثة مناضلين هم: **محمد بلوزداد** إلى أن أقعده المرض عام 1948م، عن عمر لا يتجاوز 24 سنة توفي سنة 1952م، **فحسين ايت أحمد** إلى أن ظهرت (الأزمة البربرية) في الحزب عام 1949م، فأحاطت الشكوك في ضلوعه فيها، فعزل في ربيع ذلك العام، وخلفه **أحمد بن بلة** إلى غاية إنكشافها وتفكيكها[2].

لما بلغت المنظمة قمة التنظيم أكتشف أمرها من طرف السلطات الإستعمارية[3]، في مارس 1950م بفعل حادثة تبسة، وملخصها أن أحد أعضائها: **عبد القادر خياري** (رحيم) إستقال منها بطريقة إشهارية، حيث نشر إستقالته إعلانا في جريدة (رسالة قسنطينة) تضامنا مع الدكتور **أمين دباغين** في خلافه مع قيادة الحزب، فتقرر إعدامه حفاظا على أسرار المنظمة، وكلف ثلاثة بقيادة **ديدوش مراد** بتصفية الرجل لكنه نجا من الموت وإحتمى بالسلطات الفرنسية وباح لها بالأسرار[4]، من بعد ذلك هدمت السلطات الفرنسية هذه المنظمة، وتغرض أعضاؤها لحملة التنكيل، وألقت القبض على نحو مائتين من بينهم قادتها **(أحمد بن بلة** و **ايت أحمد)** قدموا للمحاكمة العسكرية بتهمة التأمر على سلامة الوطن الفرنسي، فمنهم من حكم عليهم بالإعدام وسجن الباقون، ومن المسجونين من إستطاع الفرار[5]، فقد فر بعضهم إلى الخارج وإلتقوا بالقاهرة، في مقدمتهم **محمد خيضر** الذي حل بالعاصمة المصرية في جوان 1951م، **فايت أحمد** نهاية العام، ليلتحق

---

[1] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص474.

[3] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

[4] بشير بلاح: المرجع السابق، ص474.

[5] عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

بهما بن بلة بعد هروبه (رفقة أحمد مهساس) من سجن البليدة في 16 مارس 1952م وتلاهم **بوضياف** قبيل فاتح نوفمبر 1954م، ليصبح الأربعة ممثلين لحركة الإنتصار في الخارج[1]

، أما الآخرين فدخلوا في السرية ومنهم من إلتحق بالجبال، وقد خلق فرار المسجونين ضجة كبيرة في أوساط السلطات الإستعمارية[2] .

وقد تواصلت حملات القمع الفرنسية ضد مناضلي حركة الإنتصار عامي 1951 و1952م، شملت في السنة الأخيرة وحدها: إعتقال 890 مناضلا، وأحكاما بالسجن (325 سنة) والنفي(185)، والغرامة (6.843.000 فرنك)، والحرمان من الحقوق المدنية (لمدة 305 سنوات) وقد تبرأت حركة الإنتصار من المنظمة الخاصة خوفا على نفسها، وكان لهذا الموقف أثاره السلبية حيث أدى إلى سوء العلاقة بين أعضاء المنظمة وسياسي حركة الإنتصار، خاصة بعد ظهور الأزمة بين اللجنة المركزية وأنصار **مصالي الحاج** إذا كانت النتيجة هي إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[3] .

(1) بشير بلاح: المرجع السابق، ص474.

(2) عمار عمورة، نبيل دادوة: المرجع السابق، ص328.

(3) رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص266.

خاتمــة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع العامة بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) وإنعكاساتها على مسار الحركة الوطنية توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :

لقد فاجأت الحرب العالمية الثانية وكذا الهزيمة الفرنسية في جوان 1940م الرأي العام الجزائري وظلت الجماهير حذرة، مع العلم أن السلطات لا تتساهل في حالة النشاطات و الهيجان التي تعتبر خيانة، وقد حاولت النخب الرسمية بإستجابتها للأمر بالتعبئة إن تساوم به مقابل الإصلاحات في حين كان الوطنيون في المعتقلات والسجون وقد تحولت الإدارة الفرنسية التي أوقفت عشية الحرب قادة حزب الشعب الجزائري، ضد قادة الحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء وسعت في الوقت نفسه إلى كسب العناصر الأكثر اعتدالا وكذا الذين أرهبتهم بسياستها القمعية.

ونظرا للعجز العسكري الفرنسي في الحرب العالمية الثانية خاصة أمام الآلة الألمانية، لجأت إلى الجزائر من أجل تجهيز وتعزيز جيشها وذلك بتجنيد اكبر عدد ممكن من الشباب، وقد أكد المعمرون ذلك لأنهم رأوا في شباب الجزائر حماية لهم ولمصالحهم، وقد وضعت فرنسا أبناء المستعمرات في الخطوط الأمامية لجبهات القتال وإجبارها وبالقوة الكثير منهم على الهجرة، وذلك لتعويض مجنديها في المصانع والمناجم أما الوطنيون الجزائريون فقد كانوا ينتظرون الظروف الأكثر ملائمة للتحرك، على أية حال كانوا يحاولون تنظيم أنفسهم في السرية، دامت هذه الفترة من الانتظار حتى الإنزال الأمريكي في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942م.

بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942م، عرفت الجزائر تطورات هامة في مسيرتها النضالية تمثلت أولا في مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء التي قام ممثلو المسلمين الجزائريين بتقديمها إلى الحلفاء - بما فيهم فرنسا - والتي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942م وقوبلت بالرفض من كلا الطرفين ثم البيان الجزائري 10 فيفري 1943م، الذي قدم للحكومة المؤقتة وللحلفاء ثم تأسس حزب (أحباب البيان والحرية) 14 مارس 1944م وكان يضم أغلب النواب وأعضاء حزب الشعب الجزائري، وأعضاء جمعية العلماء وقد نال شهرة واسعة وساهم بشكل كبير في بروز وعي وطني ثوري لدى الجزائريين.

ولو حاولنا أن نتفهم الأسباب، ونحلل الوضع السائد من الأربعين إلى الخامسة و الأربعين لوجدنا أن إنكسار فرنسا أمام الزحف الألماني في بضعة أيام، ونزول الحلفاء بالجزائر وإختلاط الجزائريين بالجنود وبالضباط الأمريكان، وتأسيس الحكومة المؤقتة لفرنسا بالجزائر وما تبعها من مناورات للإستيلاء على الحكم قد خلق عقدة ضعف في الإدارة الإستعمارية والكولون وزادهم قانون 7مارس 1944م الذي فتح باب الاندماج

من جديد، ولو لم يرض الجزائريين وحاربوه إلا أن الكولون رأوا فيه خطرا على مصالحهم لأنهم كانوا يعتقدون أن فتح الباب قليلا يؤدي إلى فتحه كاملا، وقد بقيت عقولهم متحجرة فرغم ما مر بهم من أحداث لم يأخذوا العبرة ولم يستفيدوا من دروس الزمن.

وما إن إنتقلت الحكومة الفرنسية إلى باريس بعد تحريرها من الألمان في شهر أوت 1944م، حتى بدأ الجو يتغير ففي اليوم التالي لإنتقال الحكومة عنونت الجرائد الإستعمارية مقالها الأول هكذا الجزائر ليست باريس وهذا معناه أن السياسة التي كانت متبعة حتى الآن في الجزائر كانت سياسة فرنسية أما الآن فقد رجعت الأمور إلى الإدارة الاستعمارية القديمة، فلم يبقى أي تساهل أو ضعف مع المستعمرين وأن الذي عاش هذه الفترة يدرك التغير الذي وقع، ويحس إحساسا غامضا بأن شيئا يتهيأ وأن مؤامرة جديدة تحاك في الخفاء.

لقد قامت فرنسا بتسخير كل موارد الجزائر وخيراتها لخدمتها في جبهات الحرب العالمية الثانية ففي الجانب الإقتصادي، جعلت الحرب من الجزائر مصدرا حقيقيا لتمويل إقتصاد فرنسا وخدمة مجهودها الحربي، مما نتج عنه تحطيم كلي لبنية الإقتصاد الجزائري، فقد عرف الإنتاج الفلاحي نقصا كبيرا خلال فترة الحرب، كما خصص جزءا منه لصالح الدول الرأسمالية المستعمرة في حين كان الجزائريون يعيشون في فقر مدقع، كما شهدت الجزائر أثناء الحرب تشجيعا كبيرا للصناعة الإستخراجية وخشي كل المحاولات لإقامة صناعة تحويلية بها فادت سياسة فرنسا الإستنزافية إلى خسارة كبيرة في الميزان التجاري الجزائري طوال سنوات الحرب.

وأما عن الوضع الإجتماعي فقد كان أيضا مترديا، فقد أثرت الحرب تأثيرا كبيرا على المجتمع الجزائري الذي فقد الكثير من أبنائه في ميدان القتال إلى جانب فرنسا، إضافة إلى سوء الحالة المعيشية للأهالي التي تميزت بانتشار الفقر الجوع البطالة وتفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة وهذا ما أودى بحياة الكثيرين، فإرتفعت بذلك نسبة الوفيات في المجتمع الجزائري وتفشي الجهل والأمية في أوساطه وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت فترة الحرب زيادة ملموسة في عدد السكان الجزائريين.

لقد زودت الحرب العالمية الثانية ومجازر ماي 1945م المفجعة الجزائر بوعي جديد وخبرات مريرة، لكنها ثمينة فقد حفلت سنوات الحرب العالمية الثانية بالنشاط السياسي وبحلول العام 1944م غدت الحركة الوطنية أنضج وأقوى من أي وقت مضى، فدخلت من ثم في صراع شديد مع فرنسا أفضى إلى مجازر 8

ماي1945م أن ما يمكن إستخلاصه من كل ما تم ذكره بشأن مجازر 8 ماي سنة 1945م، أنها كانت مؤامرة ومكيدة استعمارية دبرت ضد الجزائريين الذين كانوا ضحية عملية إجرامية إرهابية مبرمجة لإبادتهم لتحقيق جملة من الأهداف التي تحقق في النهاية الإستقرار للسلطات الإستعمارية في الجزائر، وأن الإدعاء بأن هذه المذابح كانت بداية ثورة شعبية إن هو إلا ذر للرماد في العيون لتبرير هذه المجازر الرهيبة والوحشية، التي كشفت عن طبيعة المستعمر الذي لا يتوان في إرتكاب أي جريمة مهما بلغت بشاعتها عندما يتعلق الأمر بمصالحه، وهذا ما شكل فيما بعد قناعة لدى المناضلين الوطنيين الذين عملوا على الإعداد للثورة تطبيقا للمقولة المشهورة <<لا يفل الحديد إلا الحديد>> فإن هذه المجازر كانت منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر ومسار الحركة الوطنية، تمثل في بداية قطيعة نهائية مع النظام الإستعماري، ومع أساليب النضال القديمة وظهور جيل رسالي يؤمن بالثورة المسلحة ويتوثب للجهاد.

فقد بينت أحداث 8 ماي 1945م للعديد من المناضلين عقم العمل السياسي، لذلك نجد بأن الإنشقاق بدا بعد هذه الحوادث حيث انقسم مناضلوا الحركة الوطنية بين مؤيد للعمل السياسي ورافض له وفشلت بذلك كل المساعي لتوحيد صفوف الأحزاب السياسية تحت ظل حركة واحدة تعبر عن مطالبهم نتيجة إنعكاسات المجازر على النشاط السياسي، فبعدما أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع قانون العفو في 9مارس 1946م وأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، وفي مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس وتأخر إطلاق مصالي الحاج إلى شهر أكتوبر 1946م شرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم فأسس فرحات عباس حزب (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) (U.D.M.A) في أفريل 1946م وأصدر مشروع دستور (الجمهورية الجزائرية) قدمه يوم 9اغسطس الموالي إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي دعا فيه إلى إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا في إطار (الاتحاد الفرنسي) أي شبه متحدة فيدراليا مع فرنسا.

وأسس مصالي (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)(M.T.L.D) التي تؤمن بإستقلال الجزائر التام عن فرنسا وتدعو إليه في صيف 1946م وتأكد ذلك في مؤتمرها الأول في فيفري1947م.

وإستانفت جمعية العلماء برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي نشاطها في مجالات التعليم والإرشاد الاسلامي، لإستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة، وتحول(الحزب الشيوعي الجزائري) (P.C.A) إلى(أصحاب الحرية والديمقراطية) (A. L. D) وشارك أنصار فرحات عباس ومصالي الحاج (وغيرهم من الشيوعيين

والمستقلين)، ثم حزباهما الجديدان في الإنتخابات المزورة المختلفة لإسماع صوت الشعب، ولتحقيق بعض المآرب الحزبية الضيقة.

في حين واجهت الإدارة الفرنسية تطورات المواقف بصرامة وكيفت سياستها بمنح الجزائريين إصلاحات شكلية، وإجتهدت في تهميش الإصلاحيين وقمع التيار الثوري ولذلك إتخذ أعضاء التيار الإستقلالي موقفا معاديا لفرنسا هذه المرة، وطالبوا بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح لأنه السبيل الوحيد لنيل مطلب الاستقلال،فأسسوا المنظمة الخاصة التي كان لها دورا كبيرا في تدريب الشباب الجزائري على استعمال السلاح في حين تمسك باقي أعضاء الحركة الوطنية كالتيار الإدماجي والشيوعي بإيديولوجيتهم الداعية إلى المساواة مع الفرنسيين.

الملاحق

الملحق رقم (01): مجندون جزائريون أثناء الحرب بتونس (أفريل1943م)

مجندون جزائريون أثناء الحرب بتونس – أبريل 1943

المصدر: بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، المرجع السابق، ص261.

الملحق رقم (02): نزول الأمريكان بالسواحل الجزائرية (نوفمبر 1942م)

المصدر: بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، المرجع السابق، ص261.

الملحق رقم (03): مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء (ديسمبر 1942م)

إن ممثلي المسلمين الجزائريين، شعورا منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية:

إن الحرب، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا، التي هي شعلة الحضارة والثقافة ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر.

فإذا كانت هذه الحرب، كما قال رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري، وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت.

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات.

لذلك فهم يطالبون، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب، بإنعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية، والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي وإقتصادي وإجتماعي للمسلمين الجزائريين.

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الإجتماعي.

(كتب في 20 ديسمبر 1942م، بدون توقيعات)

المصدر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1939– 1945)، المرجع السابق، ص ص266–267.

الملحق رقم (04): بيان الشعب الجزائري (فيفري1943م)

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو وثيقة التي قدمها بإسم الشعب الجزائري، مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر، بما فيها السلطات الفرنسية، بتاريخ 10 فيفري 1943م، ولطول البيان إكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي إشتملت على مطالب النواب، وقد إحتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية).

****

منذ 8 نوفمبر 1942م والجزائر تعيش تحت إحتلال القوات الأنكلو–أمريكية، إن هذا الإحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسي الجزائر سباقا حقيقيا إلى السلطة، فكل فريق منهم: جمهوريون، ديغوليون، ملكيون وإسرائيليون يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة. وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلا حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي، ولكن الجزائر المسلمة، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها،واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر، إستجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم.

فإذا تحقق هذا، فغنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغبية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم، على العكس فإنهم، إستقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية.

****

... فعلينا إذن أن نبحث خارج الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حدا نهائيا لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية عل أبواب أوروبا، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة إستعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

.../...

إن هذا الإستعمار لا يمكن أن يكون لهن سياسيا ومعنويا، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الأخر، فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الإندماج في المجتمع الفرنسي، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي. وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع دوافع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الإستعمار.

لقد إنتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائريا مسلما. فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائريا مسلما وتعطيان وضوحا و حلا أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الإقتصادية فإن هذا الإستعمار قد اظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو، وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييرا متقنا وجهزت تجهيزا جيدا، لكان في إستطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي. ولكن مادامت أسيرة نظام إستعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم أن تكسي ولا تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

و أن تجهيز الجزائر الحالي، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان، سيظل سطحيا ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب. إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفلت في تصريحه بإسم الحلفاء، الضمان بأن حقوق كل الشعوب، صغيرة أم كبيرة، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وإنطلاقا من هذا التصريح، وتفاديا لكل سوء تفاهم، ونفيا لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غدا، فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي:

(أ)- إستنكار الإستعمار وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق وإستغلال شعب لشعب اخر، إن هذا الإستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهي أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى.

.../...

(ب)- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان، صغيرة كانت أو كبيرة.

(ج)- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

أ- الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها سكانه، بدون تمييز بالعنصر أودين.

ب- إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين.

ت-الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.

ث- حرية الصحافة وحق الإجتماع.

ج- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.

ح- حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.

(د)- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين في حكومة بلادهم، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سوريا، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس، و هذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة، الشعب الجزائري في الصراع المشترك.

(هـ)- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل إنتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (أنفا)، بالرغم من أنه إنعقد على أرض شمال أفريقية، ظل صامتا حول مشكلة الإستعمار، وأن الشعب الجزائري، قد تأثر بذلك العمق، والقول بأن علينا أولا أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام 1948م، سوى خيبة المال، إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحدا. وأن هناك شعوبا مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها.

إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيدا مصير الوعود المعطاة خلال الحرب، يرغب أن يرى مستقبله مأمونا بإنجازات واضحة وفورية.

.../...

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته.

كتب بمدينة الجزائر، في 10 فيفري 1943م.

(التوقيعات):

- الدكتور.أ. تامزالي، مستشار عام ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية.

- أحمد غرسي، مستشار عام و نائب مالي.

- طالب عبد السلام، مستشار عام و نائب مالي.

- الدكتور ابن جلول، مستشار عام و نائب مالي.

- مبارك علي بن علال، مستشار عام و نائب مالي.

- شنوف عدة، نائب مالي.

- غراب معمر، نائب مالي.

- حاج حسن باشتارزي، مستشار و نائب مالي.

- عبد القادر السائح، مستشار عام، ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية.

-أ. عبابسة، مستشار و نائب مالي.

محفوظ ابن تونس، نائب مالي.

شريف سيسبان، مستشار وطني.

محمد خيار، مستشار بلدي و نائب مالي.

- ب. ابن شيخة، نائب مالي و مستشار وطني.

- أ. بن علي الشريف، نائب مالي.

.../...

- شريف بن حبيلس، نائب مالي.

- أ. أورابح، مستشار عام و نائب مالي.

- تامزالي خليل، نائب مالي.

- ريني فضيل، نائب مالي.

- تامزالي علاوة، نائب مالي.

- الدكتور الأخضري، مستشار عام و نائب مالي.

- فرحات عباس، مستشار عام و نائب مالي.

المصدر : أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية(1939– 1945)، المرجع السابق، ص ص268–272.

الملحق رقم (05): أحداث قصر الشلالة

مقدمات أحداث ماي 1945م

محمد و اعمر بن الوهاب: يروي الأحداث كشاهد عيان

إن الأحداث الخطيرة التي وقعت في قصر الشلالة (ريبيل سابقا)، والتي يروي أحد الشهود مجرياتها فيما يلي، تعطينا صورة عن الجو المتفجر الذي يسبق الانتفاضة وذلك في لحظة حرجة وصلت فيها حركة أحباب البيان والحرية نقطة الأوج، حيث بلغ تعدادها حوالي 500.000 منخرط موزعين على 165 فرعا عبر كافة أنحاء التراب الوطني. وقعت هذه الأحداث غداة إنعقاد مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية يومي 2 و3 مارس 1945م والذي صادق بالأغلبية الساحقة على النهج السياسي الصارم الذي يجسده حزب الشعب الجزائري، كانت فروع أحباب البيان والحرية تتولى تأطير السكان بعد تمكن الناشطون في حزب الشعب الجزائري من إحكام قبضتهم على قاعدتها الشعبية. كان السكان ينتظرون على أحر من الجمر حلول ما يشبه <<الليلة العظيمة>>، للتخلص من السيطرة الإستعمارية بصورة نهائية.

كان النجاح الكبير الذي أحرزته حركة أحباب البيان والحرية في الميدان السياسي يقض مضجع السلطات الإستعمارية فحاولت اجتثاث الخطر من جذوره. وبالرغم من محاولة الحاكم العام (إيف شاتينو) المعروف بتعاطفه مع الأهالي تهدئة الجو ورفض تصعيد الأمور، إلا أن ذلك لم يكن يروق لمساعديه المقربين (بيار روني كازاني الأمين العام للحكومة العامة، و أغسطين بيرك مدير الشؤون الأهلية، ولوسيان بيرلي حاكم عمالة الجزائر) فلقد شكل هؤلاء المسؤولون نواة صلبة تطالب بالقضاء على الحركة بطريقة عنيفة: حل حركة أحباب البيان والحرية وإلقاء القبض على رؤوس تنظيماتها و إستعادة السيطرة على السكان الذين إستولت عليهم حمية وطنية لم يسبق لها مثيل.

ولقد إستغل (كازاني) وأعضاء فرقته مناسبة إستداء الحاكم العام (شاطينيو) إلى باريس للتشاور، لتدبير مكيدة حقيقية لإرغام (شاطينيو) على إتخاذ إجراءات <<وقائية>> بواسطة القمع. وهكذا ففي غياب (شاطينيو) بادر مساعدة (كازاني) بتنفيذ خطته.إستغل مناسبة إجتماع العشابة، فكلف (بيريل) برئاسته

.../...

(كازاني) من إختلاق ذريعة للقضاء على فرع أحباب البيان والحرية في قصر الشلالة أملا في أن تتبعها أحداث مماثلة في كل مكان مما يبرز مضاعفة الإجراءات القمعية التي بلغت أقصى درجات العنف يوم 21 أفريل 1945م، وتمثلت في إلقاء القبض على مصالي ونقله إلى عين صالح بصورة مؤقتة (قبل وضعه تحت الإقامة الإجبارية في برازافيل).

روى محمد واعمر بن عبد الوهاب مايلي:

كان على سعد دحلب، ممثل فرع قصر الشلالة، أن يلقي على مناضلي وسكان دائرته عرضا عن مهمته في مؤتمر أحباب البيان والحرية، المنعقد يومي 3 و 4 مارس بالجزائر العاصمة.

وقد قدم من أجل ذلك طلبا إلى السلطات الإستعمارية وفقا للإجراءات القانونية السارية، وتم الإتفاق على أن يتم الإجتماع في تاريخ 7 أفريل 1945م أي قبل عشرة أيام من تاريخ إجتماع العشابة.

ويجب التذكير بأن الحركة الوطنية الجزائرية قد بلغت في ذلك العهد أوج قوتها بفضل مطلب الإستقلال الذي كان يروجه مناضلو حزب الشعب الجزائري في أوساط أحباب البيان والحرية والذين أصبحوا محل عناية الشعب.

هذا ما يفسر إنضمام الجماهير إلى أحباب البيان بما في ذلك كبار ملاك الأراضي، وأدى الحماس إلى توتر الأعصاب وحدث أن تحدى المناضلون السلطات الإستعمارية كما يدل على ذلك ما يأتي بيانه:

عمل فرع أحباب البيان والحرية المحلي بجد ونشاط وكذا جميع مناضلي حزب الشعب الجزائري، لتحضير المهرجان المقرر عقده يوم 7 أفريل 1945م في الساحة العمومة بمساعدة الشعب إلا أن السلطات الإستعمارية منعت تنظيمه، بيد أن ذلك الإجراء لم يمنع المناضلين من تجاهل قرار الإدارة الإستعمارية فخصصوا بالمناسبة محلا لعقد المهرجان.

قصد رجال الدرك المحل وحاولوا الإستيلاء عليه بالقوة. وحال رجالنا المكلفون بالأمن دون دخول الشرطة الإستعمارية إليه بل دحروهم. ولسوء الحظ تمكن أحد القياد من التسلل إلى القاعة وأحاط الإدارة الفرنسية علما بما جرى في الإجتماع.

.../...

كان على المنصة زيتوني ومحمد مناصري، المدعو صنديد، ومحمد و اعمر بن عبد الوهاب وسعد دحلب الذي قال في خطابه الفياض إن <<فرنسا قد ماتت>>. حقق المهرجان على الصعيد السياسي والنفساني، نجاحا عظيما زاد في تحمس الأهالي للأفكار الوطنية.

أصيب رئيس الإدارة الإستعمارية (شيفير) بالهلع مما أحرزه الوطنيون من نجاح في أوساط الجماهير، فبادر هذا الأخير، بالإتفاق مع حاكم عمالة الجزائر العاصمة بإعداد خطة الهجوم المضاد لإستمالة الأهالي من جديد، كانت الخطة تتعلق بإجراء سلسلة الإعتقالات.

18 أفريل: إغتنم وفد يتألف من سعد دحلب ومحمد و اعمر عبد الوهاب وعلي زيتوني ومحمد مناصري فرصة وجود حاكم العمالة (لويس بريلي) في قصر الشلالة رفقة نائب حاكم عمالة المدية للإشراف على إفتتاح أشغال الندوة فسلمه لائحة مؤتمر أحباب البيان والحرية وسلم المناضل بلخير الوثيقة إلى حاكم العمالة.

توجه وفد أحباب البيان والحرية إلى مقلا البلدية المختلطة حيث تنعقد الندوة فإصطدمت بعون الإدارة الإستعمارية (كوتلان) الذي منع الوفد من الدخول إلى مقر البلدية وأوشك دحلب الذي نال منه الغضب على إستعمال القوة فتمكن الوفد من الدخول إلى مقر البلدية.

في تلك اللحظة بالذات وصل حاكم العمالة الذي كان على علم بمسعى المناضلين ولم يتوقف أمامهم ورفض إستلام الوثيقة المخصصة له من يد بلخير زيتوني وصرح في خطابه الذي إتسم بالتهديد والإساءة: إن <<فرنسا لا تزال قوية>> و أثار كلامه غضب المناضلين الذين غادروا القاعة وتواجهوا إلى دكان محمد و اعمر بن عبد الوهاب، إثر الحادث قام رئيس الإدارة المسمى (شفير) بإستدعاء اللجنة البلدية ليحيطها علما بالقرار الذي إتخذه من قبل والرامي إلى قمع العناصر المسؤولة عن أعمال الشغب، وأرسل الحاكم على إثر ذلك ستة رجال من الدرك رفقة رئيس الشرطة إلى دكان بن عبد الوهاب لإستجواب <<العصاة>> الذين إقتادهم رجال الشرطة إلى المركز لتفادي أي حادث. كان في انتظار<<العصاة>> بالقرب من الدكان، شاحنة محاطة بمجموعة 50 من رجال الدرك.

.../...

في تلك الأثناء خرج مناضل إسمه حواسين قاسي من الجمع وهو في أشد الغضب و وضع فوهة بندقيته على صدغ السائق فأجبره على توقيف محرك الشاحنة، ووقعت مشادات بين الجمع ورجال الدرك وكاد أحدهم أن يستعمل السلاح لولا تدخل رئيسه الحاسم والعنيف.

اضطر حاكم العمالة إثر ما سببه من شجار وذعر إلى مغادرة المكان بسرعة وعند مخرج البلدية المختلطة وضع رجل من العامة مسلح بعصا حواجز على الطريق وقام بتفتيش كل سيارة تمر بذلك المكان بما في ذلك سيارة حاكم العمالة. أفلتت القرية من قبضة الحكم بعد أن استولى السكان على زمام الأمور واحتلوا الميدان.

19 أفريل: تفاوضت الإدارة الإستعمارية بشأن تفريق الجموع فطلبت مساعدة الحاج بن الطيب والد سعد دحلب ومساعدة السيد محمد بن عبد الوهاب عم و اعمر بن عبد الوهاب. رفض الإثنان أن يكونا طرفا في اللعبة.

20 أفريل: ألقي القبض على مصالي حاج، وتم ترحيله إلى عين صالح ثم إلى (برازافيل) في إفريقيا الوسطى، والقي القبض كذلك على المناضلين الأخرين. وتم إستجواب المسؤولين الأربعة بمقر البلدية المختلطة على يد رجال شرطة حماية الإقليم وعلى رأسهم مأمور الشرطة الأكبر (فريشي) الملحق بديوان (إيف شاطينيو) حاكم الجزائر العام.

في أثناء نقل المناضلين المعتقلين إلى ثكنة رجال الدرك طاف بهم قائد الدرك عبر شوارع المدينة وأيديهم مغلولة قصد إذلالهم ومحو الإهانة التي لحقت فرنسا على يد المناضلين.

إتهم الأربعة بقيامهم بأعمال مناهضة لفرنسا وبأنهم أعوان مصالي. وقبض 27 مناضلا وتمت متابعة 8 منهم قضائيا بتهمة التمرد ومثلوا أمام المحكمة العسكرية بتاريخ 7 ماي أي عشية الهدنة وهم على التوالي:

<< محمد بن عبد الوهاب، المدعو محه، وعبد القادر شبايكي وبوعمرة وبن صالح شبايكي وعمار مناصرى ورابح مبخوت والطيب مقواز وبلخيرى زيتوني. وصدرت ضدهم أحكام صارمة تتراوح بين 20 سنة سجنا وعقوبة الأشغال الشاقة >>

.../...

إذا أطال الله في أعمارنا، فسنقوم بتأليف كتاب نخصصه لدراسة شتى التطورات التي عرفتها أحداث قصر الشلالة يوم 18 أفريل 1945م وهذا لتمكين الأجيال القادمة من وضع تلك الأحداث في سياقها الحقيقي.

المصدر: بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، المرجع السابق، ص ص403–408.

الملحق رقم (06): مخطط مسار مظاهرات فاتح ماي 1945م في الجزائر العاصمة

.../...

روى أحمد بودة، الذي كان من بين منظمي مظاهرات العاصمة في أول ماي 1945م ما يلي:

<<وزعنا المناضلين على ثلاث مجموعات:

– مجموعة حي القصبة: سكان التجمع في سيدي عبد الرحمان.

– مجموعة بئر خادم، بئر مراد رايس، بوزريعة، الأبيار: مكان التجمع باب الحديد.

– مجموعة بلكور، حسين داي، رويسو، الحراش، بولوغين: مكان التجمع ساحة الشهداء

إنطلقت المسيرات الثلاث على الساعة الخامسة بعد الظهر بالضبط في إتجاه نقطة التلاقي عند مدخل شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا)، وفعلا إلتقت مسيرتا ساحة الشهداء وسيدي عبد الرحمان الثعالبي في المكان المحدد وسارتا معا في إتجاه البريد المركزي مقصد المتظاهرين النهائي، كانت الشرطة بالمرصاد أمام سينما (الكازينو) في نهج بن مهيدي، أطلقت النار فسقط أربعة رجال حاملي العلم وهم: غزالي الحفاف، أحمد بوغلام الله، عبد القادر زيار، عبد القادر قاضي، كان هؤلاء أول الشهداء الذين سقطوا في 1 ماي 1945م بمدينة الجزائر.

أما المسيرة الثالثة التي إنطلقت من سركاجي فعند وصولها إلى نهاية شارع ذبيح الشريف (روفيقو سابقا) وبعد سماع طلقات النار قررت الإلتفاف خلف سينما (الكازينو) تفاديا للمرور أمام موقع الشرطة في ساحة الأمير عبد القادر (ساحة بيجو سابقا) ثم واصلت تقدمها عبر شارع بن مهيدي غلى أن وصلت إلى مكان التجمع قبالة البريد المركزي>>.

المصدر: بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، المرجع السابق، ص ص409–410.

الملحق رقم (7): موقف الحزب الشيوعي من حوادث ماي 1945م

عندما إندلعت أحداث شهر ماي 1945م، كان الشيوعيون طرفا فاعلا في القمع الأعمى الذي إنجر عن تلك الأحداث، كما يتحملون جزءا من المسئولية التي شارك فيها عدد من الوزراء الشيوعيين. إن العينات المقتضبة التي نستعرضها فيما يلي تثبت أن صحافتهم كانت منسجمة كأعضاء الجوقة الواحدة، مع ميليشيات (أشياري) للتنديد بكل حقد ووحشية بما يسمونه <<أشباه الوطنيين>> والمطالبة بالقضاء عليهم. يتعلق الأمر هنا بصحيفة <<لومانتيتي>> بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، وصحيفة <<ليبرتي>> بالمسبة للحزب الشيوعي الجزائري، حيث شنت هاتان الصحيفتان حملة هستيرية مسعورة إستهدفت أعضاء <<أحباب البيان والحرية>> وكذا أعضاء حزب الشعب الجزائري واصفة إياهم بأنهم <<نازيون>>. ولقد سمحت لنفسها بالتحريض على الإبادة الجماعية بإسم الحق في إجراء المحاكمات الصورية السريعة التي كانت تمد لها يد العون وتساندها بدون أدنى وازع من ضمير أو أخلاق وذلك من خلال ما تنشره من مقالات وتحقيقات ملتهبة.

خلال تلك الأيام الفظيعة من شهر ماي 1945م، لم يعد ثمة أي فرق بين تصرفات الشيوعيين والمستوطنيين الذين كانوا يطلقون النار بصورة عشوائية على كل من يصادفونه من الجزائريين. ذلك أن أطروحات هؤلاء وأولئك كانت متكاملة فيما بينها، ففي رأي هذه الصحف إن الجماهير المسلمة لم تكن تسعى للإنفصال عن فرنسا وإنما كانت مخدوعة ومدفوعة إلى العنف من طرف مثيري الشغب الوطنيين، لقد حاك هؤلاء <<مكيدة>> ذات طبيعة فاشية بدعوى مزعومة هي تحرير الجزائر، وإن المحرك الرئيسي لهذه المؤامرة هو حزب الشعب الجزائري.

كتبت جريدة (لومانتي) بتاريخ 12 ماي 1945م ما يلي: <<تم تحريض السكان الجائعين على القيام بأعمال عنف، من طرف العناصر المحرضة المعروفة لدى الإدارة>>.

وكتبت الجريدة نفسها: << يجب تسليط أقسى العقوبات على القتلة النازيين الذين شاركوا في أحداث 8 ماي، وكذا القادة الوطنيين المزعومين الذين حاولوا تضليل الجماهير المسلمة ودخلوا بالتالي في لعبة (الاسياد المائة) محاولين إحداث القطيعة بين السكان الجزائريين وشعب فرنسا>>.

.../...

وكتب (إيتان فاجور) نائب الحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ 11 جويلية 1945م:<< إن مجازر قالمة و سطيف ما هي إلا مظاهر مؤامرة فاشية وجدت عملاء لها في الأوساط الوطنية>>.

صرح (كاباليرو) أمين الحزب الشيوعي الجزائري في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي(28 جوان 1945م):<< إن الشعب الجزائري لا يرغب في الإنفصال عن فرنسا، أما أولئك المطالبون بالإستقلال فإنهم عملاء نوع جديد من الإمبريالية، لا نريد إستبدال حصان أعور بحصان أعمى>>.

المصدر: بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، المرجع السابق، ص ص451–453.

البيبليوغرافيا

أولا: الكتب بالعربية:

أ-المصادر:

1. أجيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
2. بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمان: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية (1936-1945م)**، ط3،ج2، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.
3. بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمان: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945م)**، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ج2.
4. بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمان: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ج1.
5. بن خدة بن يوسف: **جذور أول نوفمبر 1954**، ط2، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012،.
6. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
7. بوداود عمر: **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)**، دار القصبة، الجزائر، 2007.
8. بوعزيز يحي: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، دار الهدى، الجزائر، 2004، ج2.
9. حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
10. حربي محمد: **الجزائر (1954-1962م) جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.
11. ديغول شارل: **مذكرات الجنرال ديغول (1940-1942م)**، تع: خيري حمادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1989.
12. ديغول شارل: **مذكرات الحرب(1942-1944م)**، ط2، تر: عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

13. سطورا بنيامين: **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية(1989-1974م)**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر،2002.

14. طلاس مصطفى، العسلي بسام: **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص72.

15. علاق هنري: **مذكرات جزائرية**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

16. عيناد تابت رضوان: **8أيار/ ماي 1945م والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر: سعيد محمد اللحام، ط1، منشورات أنيب، الجزائر، 2005.

17. غولدزيغر أني راي: **جذور حرب الجزائر (1940-1945م) من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، (د.ط)، تر: وردة لبنان، مر: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

18. قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954م)**، تر: محمد المعراجي، ديوان منشورات ANEP، الجزائر،2008.

19. قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1.

20. كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)**، دار القصبة، الجزائر، 2011.

21. لونيسي رابح وأخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر،2010، ج1.

22. المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ج2.

23. المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

24. المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956، ج2.

25. ملاح عمار: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007.

26. مهساس أحمد: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة من 1914إلى 1954م**،(د.ط)، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003.

27. ولد الحسين محمد الشريف: **من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر.

28. يوسفي محمد: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**،(د.ط)، دار الثقافة العربية،(د.س.ن).

ب-المراجع:

29. أبو جزر احمد: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الإحتلال الفرنسي**، دار هومة، الجزائر، 2004.

30. أجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954**، تر: المعهد العربي العالي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، مج 2.

31. بخوش الصادق: **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائري**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

32. بديدة لزهر: **رجال من ذاكرة الجزائر مصالي الحاج**، ج5، دار علي بن زيد، الجزائر، 2013.

33. بركات أنيسة: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1995.

34. بزيان سعدي: **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2009.

35. بكار محمد: **محمد الصالح بن جلول(1893- 1985) رائد الحركة المطلبية في الجزائر**، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.

36. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1.

37. بلاسي نبيل أحمد: **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ب.ن)، 1990.

38. بلعباس محمد: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

39. بلوفة عبد القادر جيلالي: **الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945م) في عمالة وهران**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع،الجزائر،2011.

40. بن نادر الطيب: **الجزائر حضارة وتاريخ (الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرق)**، دار الهدى، الجزائر، 2008..

41. بوالصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1943م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996.

42. بورنان سعيد: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962م) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي(1900-1954م)**، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ج2.

43. بوعزيز يحي: **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه(1912-1948م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987.

44. بوعزيز يحي: **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2003.

45. بوعزيز يحي: **السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

46. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

47. بومالي أحسن: **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956م)**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د.س.ن).

48. تابليت علي: **8 ماي 1945**، ط2، منشورات ثالة، الجزائر،2009.

49. تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931-1956م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

50. تمام درواز لهادي أحمد: **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع(1954-1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2008.

51. جوليان شارل أندري : **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: محمد مزالي و أخرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

52. جويبة عبد الكامل: **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهوري الجزائرية الرابعة (1946-1954م)**، دار الواحة، الجزائر، 2013.

53. حميد عبد القادر حميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

54. خضير إدريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962م)**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ج2.

55. الدرعي محمد: **التطورات السياسية في الوطن العربي**، ط1، دار المدني، البليدة، 1995، ج2.

56. الدسوقي ناهد إبراهيم: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

57. رخيلة عامر: **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

58. الزبيري محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

59. الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج1.

60. زوزو عبد الحميد: **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (على وثائق جديدة)**، دار هومة، الجزائر، 2004.

61. سامعي إسماعيل: **إنتفاضة 8 ماي بقالمة ومناطقها**، دار الهدى، قالمة، 2004.

62. سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية(1939-1945م)**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ج3.

63. سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

64. سعداوي مصطفى: **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

65. سعيدوني نصر الدين: **الجزائر منطلقات وأفاق**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008.

66. سلاطنية عبد المالك: **قالمة من فجر الحضارة إلى فجر الإستقلال**، مطبعة قالمة، 2004،.

67. سميح حسن إسماعيل احمد: **الإستيطان اليهودي في الجزائر (1919-1962م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

68. شريط الأمين: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

69. صاري أحمد: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، 2004،ص144.

70. صاري الجيلالي، قداش محفوظ: **المقاومة السياسية (1900-1954م)**، تر: بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

71. الطيب العلوي محمد: **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954م)**، ط1، دار البحث، قسنطينة، الجزائر،1985.

72. عباس محمد:**رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009.

73. عبد القادر حميد: **دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

74. عبد القادر حميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

75. عبد القادر حميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، (د.ط)، دارالمعرفة، الجزائر، 2007.

76. عبد الله مقلاتي: **المرجع في الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.

77. العقاد صلاح: **المغرب العربي(الجزائر،تونس والمغرب) دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط2، القاهرة.

78. العمري مومن: **الحركة الثورية في الجزائر (1830-1962م)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003.

79. عمورة عمار، دادوة نبيل: **الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ج1.

80. عميراوي أحميدة: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

81. عوض صالح: **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.

82. غليسبي جوان: **الجزائر الثائرة**، تر: خيري عماد، دار الطليعة، بيروت، 1971.

83. فرحات عباس فرحات: **ليل الإستعمار**، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الرويبة، 2010.

84. فريمو جاك: **فرنسا والإسلام**، تر: هاشم صالح، شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، 1991، ص191.

85. قداش محفوظ ، صاري جيلالي: **الجزائر صمود ومقاومات (1820-1962م)**، تر: خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

86. قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية(1939-1951م)**، (د.ط)، تر:أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011،ج2.

87. قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

88. قنانش محمد: **أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8ماي 1945م**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

89. كاتب كمال: **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

90. كاشه القرحي بشير: **مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)**، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، رويبة، 2007.

91. لونيسي إبراهيم: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.

92. لونيسي رابح وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1.

93. لوي بلانش جون: **سطيف 1945 بوادر المجزرة**، تر: عزيزي عبد السلام وأخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

94. المحافظة الوطنية للجيش الوطني الشعبي: **ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954م**، مج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1.

95. معمري خالفة: **عبان رمضان**، تع: زينب خروف، ثالثة للطباعة، الجزائر، 2007.

96. منصور وزناجي حكيمة: **مجازر 8 ماي 1945**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

97. المولودة علوش سماعيلي زليخة: **تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الإستقلال**، دار دزايرانفو، الجزائر،2013.

98. مياسي ابراهيم: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010.

99. هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

100. يحياوي عبد القادر: **الوضع السياسي في الجزائر بين (1939-1954م)**، مج1، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ج1.

101. يحياوي مرابط مسعودة: **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين**، تر:المعراجي محمد، وزارة المجاهدين، مج1، الجزائر، 2010.

102. يعيش محمد: **الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945م**، منظمة المجاهدين، الجزائر، 2009.

ج-**المجلات:**

103. بومالي حسن: **<<المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح>>**، مجلة الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

104. سعيدوني ناصر الدين،**<< أحداث ماي 1945م ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير>>**، مجلة الذاكرة، ع2، الجزائر، 1995

105. عبد النور ناجي: <<**البعد السياسي في فترات الحركة الوطنية الجزائرية>>**، مجلة التراث العربي، ع107، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007.

106. لونيسي إبراهيم: <<**أزمة حزب الشعب، خلفياتها وأبعادها**>>، مجلة المصادر، ع2، منشورات المركز الوطني، 1999.

107. لونيسي إبراهيم: **<<المنظمة الخاصة>>**، المصادر، ع6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002.

108. لونيسي إبراهيم: <<**ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها**>>، مجلة المصادر، ع12، الجزائر، 2005.

109. مجهول: **<< الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال>>**، مجلة مركز بابل للدراسات، م4، ع03، (د.س).

د-**الرسائل الجامعية:**

110. بودلاعة رياض: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

111. بوعبد الله عبد الحفيظ: **فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919-1962م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، جامعة باتنة، الجزائر.

112. شايب وردة ذراع:**الأرشيف والوثائق آلية إثبات جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر مجازر 8 ماي 1945 أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف السعيد بوعافية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، الجزائر، 2012-2013.

113. شبوب محمد: **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945م) دراسة سياسية،إقتصادية وإجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران1، الجزائر، 2015/2014.

114. شرقي منال: **أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على إندلاع الثورة التحريرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، إشراف مسعود مزهودي، جامعة محمد خيضر، 2012-2013.

115. قريري سليمان: **تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

116. قسوم أم الخير: **تطور حركة إنتصار الحريات الديمقراطية(1946-1954م)**مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

117. معزة عز الدين: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899-2000م)**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 2009-2010.

118. معزة عز الدين: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال (1899-1985م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوالصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

هـ-المعاجم :

119. نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان،1980.

ثانيا: الكتب باللغةالأجنبية

120. stora benjamin et Daoud zakia: **farhat abbes**, uneutope algérienne, édition de noël, paris, 1995, p128

121. Jurquet Jaques: La révolution nationale algérienne et le parti communiste francaist3, édition de centenaire, paris, 1974, p233.

122. kaddaache Mahfoud: **histoire du nationalisme algérien** 1919-1951, T2, 2em édition, send, Alger, 1981, p628.

123. service historique deterre: la guerre d'Algérie par les document 1943-1946, t1, 1990, p507

124. khatib Hafid: 1er juillet 1956 , l'accord FLN-PAC ,Alger ,1991, p11.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

شكر و عرفان

مقدمة **أ- و**

الفصل الأول: قيام الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء بالجزائر

المبحث الأول: الجزائر وبداية الحرب العالمية الثانية

1- اندلاع الحرب وموقف الحركة الوطنية 8

2- تجنيد الجزائريين في الحرب.....14

المبحث الثاني: اوضاع الجزائر في عهد حكومة فيشي

1- سياسة حكومة فيشي في الجزائر وموقف الحركة الوطنية منها.....19

2- نزول الحلفاء بالجزائر 1942م.....26

3- موقف الحركة الوطنية من الإنزال.....32

الفصل الثاني: الأوضاع العامة بالجزائر (1939-1945م)

المبحث الأول:المسار السياسي للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

1- بيان الشعب الجزائري 10فيفري 1943م.....38

2- ديغول وأمرية 7 مارس 1944م.....46

3- حركة أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م.....54

المبحث الثاني: الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

1- الأوضاع الإقتصادية.....61

2- الأوضاع الإجتماعية والثقافية.....71

الفصل الثالث: إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائر

المبحث الأول: مجازر 8 ماي 1945م.

1- أسباب مجازر 8 ماي 1945م.....81
2- وقائع المجازر ومجرياتها.....88
3- نتائج أحداث ماي 1945م.....97

المبحث الثاني: إستئناف العمل السياسي بعد مجازر 8 ماي 1945م

1- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.....103
2- الحزب الشيوعي الجزائري (أصحاب الحرية والديمقراطية).....111
3- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....114
4- حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وتأسيس المنظمة الخاصة.....118

الخاتمة.....130

الملاحق.....135

البيبليوغرافيا.....153

فهرس الموضوعات.....163